مناهج المحدثين

الدكتور عبدالله محمد امين العمري

المحاضرة الأولى

التعريف بمناهج المحدثين

عناصر المحاضرة :

- تعريف المناهج في اللغة والاصطلاح.
- معالم الفكر المنهجي عند المحدثين .
- الطريق إلى معرفة مناهج المحدثين
- المصادر في مناهج المحدثين.
- المناهج تشمل الرواية والدراية.
- نشأة مناهج المحدثين.
- أهمية دراسة مناهج المحدثين .

تعريف المناهج في اللغة والاصطلاح

النهج في اللغة: الطريق الواضح، وكذلك المنهج، قال تعالى:﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾.

ومناهج العلوم المختلفة تعني الطرق الواضحة التي سلكها علماؤها في معالجة قضاياها.

ومناهج المحدثين تعني إذًا الطرق الواضحة التي اتبعها المحدثون في معالجة قضايا علوم الحديث، من رواية ودراية. فالمحدث :هم من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات ،وأحوال رواتها.

ومعنى وضوح هذه الطرق في هذا المجال تبيانها واستقامتها واستواؤها على سوقها، بحيث تبدو معالم هذه العلوم واضحة، لا التباس فيها ولا غموض في مسالكها.

وإذا كان هذا واضحًا في العلوم التي استوت على سوقها، فمن باب أولى في علوم الحديث.

فالعناية الفائقة التي أولاها المشتغلون بالحديث النبوي الشريف، جعلت هذه المناهج بينة المعالم، واضحة المسالك، مع كثير من الإتقان والجودة فيما قدموه من ذلك.

ويراد إذًا بمناهج المحدثين اصطلاحًا: الطرق التي استعملها المحدثون في جمع الحديث وتدوينه وتداوله ،والأصول التي وضعوها لذلك ،والأساليب المستخدمة في التصنيف والتأليف، والعلوم التي جعلوها خادمة لذلك، وطريقتهم في عرض كل هذا.

الطريق إلى معرفة مناهج المحدثين

والطريق إلى معرفة مناهج المحدثين تتبع طرقهم في جمع الحديث وروايته والحكم عليه والاستفادة منه، والعناية بسنده ومتنه قرنًا بعد قرن، وتلمس كل ذلك في المصنفات التي وضعت لكل علم من علوم الحديث.

المناهج تشمل الرواية والدراية

وعلماء الحديث قد اصطلحوا على تقسيم علوم الحديث إلى قسمين: إلى رواية، وإلى دراية.

ويعنون بقسم الرواية: نقل كل ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم- من قول، أو فعل، أو وصف خلقي وخلقي، أو تقرير نقلاً دقيقاً.

فموضوع علم الحديث رواية: أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته، من حيث نقلها نقلاً دقيقاً فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله .

وفي العناية بعلم الحديث رواية حفظ السنة وضبطها ، والاحتراز من الخطأ في نقل ما أضيف إلى الرسول ﷺ ، وبهذا يتم حسن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام ، وتنفيذ أحكامه .

وقسم الدراية: يعنون به العلوم المشتملة على قواعد ومسائل يعرف بها حال الراوي، وحال المروي من حيث القبول والرد . فالراوي ناقل الحديث ، والمروي ما أضيف إلى النبي ، أو إلى غيره من الصحابة أو التابعين.

والمقصود بحال الراوي : أي من حيث القبول والرد أي معرفة حالة الراوي جرحاً وتعديلاً، وتحملاً وأداء ، وكل ما يتعلق به مما له صلة بنقله

والمقصود بحال المروي : كل ما يتعلق باتصال الأسانيد أو انقطاعها، ومعرفة علل الأحاديث وغير ذلك مما له صلة بقبول الحديث أو ردّه .
فموضوع علم الحديث دراية : هو دراية ومعرفة السند والمتن؛ أما السند فمن جهة أحوال رواته واتصاله أو انقطاعه ،وعلوه أو نزوله ،وغير ذلك، وأما المتن فمن جهة صحته أو ضعفه وما يتعلق بذلك .

وفائدة هذا العلم : معرفة الحديث الصحيح وتمييزه عن الحديث السقيم الذي فيه علّة، ومعرفة الحديث المقبول من المردود .

وعلى هذا لا يستغني أحد العلمين عن الآخر ، بل إن علم الحديث رواية لا يجدي ما لم يقترن بعلم الحديث دراية ، كي يمكن معرفة المقبول من

المردود.
وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم : علوم الحديث ، مصطلح الحديث ، أصول الحديث ،وكلها أسماء لمسمى واحد وهو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد ، وتناولوا تحت تلك الأسماء أقسام الحديث الصحيح والحسن والضعيف ، وطرق التحمل والأداء ، والجرح والتعديل وغير ذلك.

وبيان مناهج المحدثين يشمل القسمين معًا، فكل ما قدمه المحدثون خدمة لهذين القسمين كان على مناهج محددة، وطرق واضحة، وبيانها يكشف عن جهودهم لمن يريد أن يستفيد من علوم الحديث المختلفة، ومن السنة التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

أهمية دراسة مناهج المحدثين

ومن هنا تبدو أهمية الكشف عن هذه المناهج؛ إنه لتيسير الاستفادة من الحديث ومن السنة -وهما بمعنى واحد- كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي، بعد كتاب الله -عز وجل.

وعلوم الحديث إنما وضعت لتمييز ما هو صحيح من غيره من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنأخذ بالصحيح والحسن، ونترك غيره، ولن يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى ما قدمه المحدثون في سبيل الكشف عن هذا وذاك في مصنفاتهم، سواء منها ما عني بالرواية أو ما عني بالدراية، فكلها إنما وضع لهذا الهدف الأسمى، وهو تمييز ما هو وثيق الصلة برسول الله -صلى الله عليه وسلم- من غيره. ويؤخذ ما هو حجة منه للاستفادة منه في التشريع، وفي مجالات الحياة المتعددة. ويمكن إجمال فوائد دراسة مناهج المحدثين

في النقاط الآتية

1) معرفة المراحل والأدوار التي مرت بها السنة النبوية منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم وإلى وقتنا هذا.

2) معرفة جهود العلماء في خدمة السنة النبويةٌ الشريفة والوقوف على دقة المنهجية العلمية التي اتبعها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف.

3) التعريف بالأئمة المحدثين والحفاظ الجامعين لسنة سيدنا محمد ﷺ .

4) الوقوف على معرفة الكتب المؤلفة في جمع الحديث النبوي الشريف،وشروط هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم.

5) تمييز المحدث عن غيره وتمييز الحديث الصحيح من الحديث الضعيف.

معالم الفكر المنهجي عند المحدثين

1- الإخلاص لله تعالى في خدمة علوم الحديث وعرضها، والتفاني في ذلك، وبذل أقصى الجهد له، فالذي يخدم هذا العلم في أية ناحية من نواحيه إنما يخدم دينه ويرضي ربه عز وجل.

وكان هناك التوجيه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى ذلك، فقد قال لأصحابه ومن بعدهم: ((نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ)).

، فليس هناك هوىً أو أغراض دنيوية تميل بصاحبها يمينًا أو شمالًا عن الطريق المستقيم.

وإنما هناك التطلع إلى فضل الله -عز وجل- وثوابه، وابتغاء الدار الآخرة.

2- ومن المعالم: أن منهج المحدثين مرتكز على توجيه القرآن الكريم، فالتمييز بين ما هو صادق وغير صادق في رواية الحديث إنما استمد من الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ وكان هذا من أخص مناهج المحدثين: التفتيش عن الرواة، ومقارنة رواياتهم، وبيان العدول من المجروحين، وتمييز روايات هؤلاء وهؤلاء.

ولقد أغفل كثير من الباحثين هذه العلاقة المنهجية بين القرآن الكريم وعلوم الحديث، والحق الذي لا مرية فيه أن منهجية المحدثين منهجية قرآنية.

3- ومن المعالم -أيضًا-: الصدق في الأداء والعمل في هذا المجال، وكان اهتمامهم كثيرًا تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين بالصدق فيما ينقلون وعدم الكذب.

وتواتر عندهم تحذير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الكذب عليه حين قال: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))، وإن جانبًا من عملهم كان يتمثل في محاربة الكذابين وتعقبهم وتحذير الناس من رواياتهم.

ولهذا لم يتبق من المناهج إلا أعمال الصادقين المخلصين.

4- ومن المعالم لهذا المنهج الاستقراء لما يقدم وما يستنبط، ولهذا يمتاز هذا المنهج بالكمال والإحاطة بقدر الجهد والطاقة.

وهذا يتجلى مثلًا في علم علل الحديث، حيث تجمع الطرق والروايات على نحو من الاستقصاء، مع بيان وجوه الاتفاق والاختلاف بينها وبيان من أخطأ ومن لم يخطئ.

ويتجلى ذلك أيضًا في التأليف على الأبواب، واستقصاء الأحاديث التي في كل باب على حسب شرط المصنف ومنهجه.

وكذلك في المسانيد حيث تستقصى أحاديث كل صحابي حسب شرط كل مصنف فيها.

5- ومن معالم مناهج المحدثين: القواعد المحكمة التي وضعوها لصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، تلك القواعد التي يستحيل معها أن يختلط حديث مكذوب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالأحاديث الصحيحة ولا يتنبه إليه هؤلاء المحدثون.

كما أنه من الصعب أن يروج بينهم راو غير ثقة على أنه ثقة، أو غير ضابط على أنه ضابط.

6- ومن المعالم كذلك: تنوع خدمة الحديث النبوي الشريف إلى أنواع مختلفة، إلى درجة أنه سميت هذه الأنواع علومًا، لاتساع مباحث كل منها والقضايا التي عولجت فيها، وكلها تصب في خدمة حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

7- ومن المعالم التوثيق لما يقدم من الأحاديث والآثار؛ فتمتاز مناهج المحدثين بتوثيقها لذلك، فليست هناك أخبار منقطعة إلا إذا قدمت على سبيل النقد، والأخبار معروف قائلوها ومتصل بعضهم ببعض.

وهذا الذي عند المحدثين سرى إلى العلوم الأخرى، وخاصة علم التاريخ عند المسلمين.

وأصبح هذا المنهج بسبب تمسك المحدثين به خصيصة من خصائص الأمة الإسلامية، فالأمم السابقة انقطعت أخبارها وتراثها، وما يقدم منها غير موثق، ولا يعلم صحته من عدمها، وهذا على عكس ما عليه تراث الأمة الإسلامية، فكله أو جله يقدم بالأسانيد المعروف رجالها، المتصل بعضهم ببعض، المعروف منهم ما هو ثقة وغير ثقة.

8- ومن معالم مناهج المحدثين، النقد والتمحيص، وعدم أخذ الأمور على عواهنها دون نظر، ودون تفتيش، حتى الوصول إلى الحقيقة التي هي سمة البحث العلمي الجاد والصحيح.

وقد تبدو كثير من المؤلفات والمصنفات في علوم الحديث دون نقد أو توثيق، ولكنها في حقيقتها بنيت وأسست على ذلك، وخذ مثلًا صحيح البخاري وصحيح مسلم ليس فيهما النقد منصوصًا عليه، ولكن الذي هو معروف ومقرر أنهما أسسا بعد نقد وتمحيص واطمئنان لما يقدم من صحيح الأحاديث، وإبعاد ما هو غير ذلك، ثم وضع الصحيح على النحو الذي قدم به في هذين الكتابين.

ولعلنا بهذا قد أبنا عن معالم الفكر المنهجي عند المحدثين وضوابطه العامة ومميزاته.

المصادر في مناهج المحدثين

الباحث في مناهج المحدثين يجد أمامه كثيرًا من المصادر التي تمده في هذا المجال، بعضها قديم وبعضها حديث.

ومن هذه المصادر الكتب والمقدمات التي وضعت لبيان شروط أصحاب الكتب الحديثية وبيان الطرق التي سلكوها لاختيار مادتها وانتقائها، ثم تقديمها على منهج معين، ومن هذه الكتب مثلًا:

1- شروط الكتب الستة وشروط الكتب الخمسة، والأول للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (448 - 507هـ) ويتناول فيه شروط البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، في كتبهم.

ويعنى بالشروط هذه المبادئ والأسس التي عليها اختاروا ما يقدمون من أحاديث في هذه الكتب

2- أما الكتاب الثاني، وهو شروط الأئمة الخمسة: البخاري، ومسلم وأبي داود، والترمذي، والنسائي، فهو للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (548- 584هـ).

وهو كسابقه يبين شروط أصحاب هذه الكتب في اختيار أحاديثها وانتقائها.

3- ومن هذا القبيل مقدمة الإمام مسلم في صحيحه، فقد بين فيها كثيرًا من منهجه وشروطه في تقديم أحاديثه.

4- ومن هذه المصادر مقدمة "شرح صحيح مسلم"، للإمام النووي الذي بين فيها الكثير من شروط مسلم ومنهجه في كتابه.

5- ومنها: "مقدمة فتح الباري"، وهي التي تسمى "هدي الساري"، وقد تكلم فيها ابن حجر عن شروط الإمام البخاري في صحيحه وعن شروطه في الرواة، وكل هذا في صميم منهج الإمام البخاري.

6- ومنها: "مقدمة علوم الحديث" لابن الصلاح، فقد بين فيها الكثير من مناهج المحدثين وشروطهم في الرواة والمرويات.

7- ومنها: "مقدمة جامع الأصول" لمجد الدين مبارك بن الأثير الجزري (544- 606هـ)، وهي مقدمة ضافية تناول فيها ابن الأثير كثيرًا من القواعد التي بنى عليها المحدثون كتبهم وتحكم كثيرًا من مناهجهم .

وهناك كتب حديثة تناولت مناهج المحدثين، وهي كثيرة ويستفاد منها في هذا الموضوع، وقد ذكرنا بعضها في المحاضرة التمهيدية.

نشأة مناهج المحدثين

ونبدأ -بعون الله تعالى- في بيان نشأة مناهج المحدثين، كما نبدأ بمنهج النبي -صلى الله عليه وسلم- في توجيه الصحابة، ومن بعدهم، في العناية بسنته وحملها وأدائها على نحو من الضبط والصيانة والفهم السديد لها.

بذور المناهج في القرآن الكريم

بذور المناهج في القرآن الكريم:

وأول ما يطالعنا قبل أن نتكلم عن منهج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في هذا هو توجيه القرآن الكريم إلى التثبت في الأخبار وتمحيصها، وقبول ما هو موثوق به دون غيره.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾.

فقد أشارت الآية الكريمة إلى أن ناقلي الأخبار منهم من يكون عدلًا ومنهم من يكون فاسقًا، والأول يصدق في الخبر ويؤديه كما هو دون تحريف أو تغيير، ويتبع ذلك أن يكون ضابطًا له حافظًا، أما الثاني وهو الفاسق الذي لا يخشى الله -عز وجل- يحرف في الخبر ويكذب فيه.

فبينت هذه الآية الكريمة أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم .

فالآية الكريمة تتحدث عن المنافقين الذين يذيعون أخبارًا دون التثبت منها، ودون ردها إلى ما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- وإلى أولي الأمر وهم أهل الاختصاص.

المنهج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

* ضبط الأحاديث وحفظها . نجد في السنة النبوية عدة توجيهات سديدة في سبيل نقل سنة النبي ﷺ على نحو الضبط والحفظ والعدالة.

يقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-((نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ)). فهذا أساس مكين، بل أسس مكينة في نقل سنته صلى الله عليه وسلم.

فقد أشار إلى الحفظ والضبط عندما يحمل أحدهم السنة، وأكد على هذا الحفظ والضبط بحيث تؤدى السنة كما هي دون تحريف أو تبديل قال رسول اللهﷺ: ((نَضَّرَ اللَّهُ امْرءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)).

ثم بين الحكمة في هذا النقل الذي به استمرارية السنة في الأمة، وهو الاستفادة منها، والاستنباط من الأحكام وغيرها، فلن يعدم أن يكون المتلقي للسنة ذا وعي وذكاء وخبرة، بحيث يستطيع الاستفادة والاستنباط منها.

وهذا التوجيه الكريم كان له الأثر في منهجية المحدثين حيث حرصوا على أن يتوافر في نقل الأحاديث: الحفظ والضبط والإتقان لما يحمل وما يؤدى، وكذل الصدق في النقل.

* الصدق والأمانة في نقل الحديث النبوي الشريف .وقد حظي الصدق بحديث آخر أشد إثارة وتنبيهًا، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-:((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).

واستفاد المحدثون كثيرًا من هذا، وذهبوا إلى أبعد من المعنى المتبادر من الكذب المتعمد، ورفض روايات الكذاب -ذهبوا إلى أن الخطأ إنما هو نوع من أنواع الكذب.

كما حذروا من نقل أحاديث الكاذبين، تطبيقًا لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبَيْنِ)).

* السماع، والأداء بصيغ تثبت هذا السماع .كما أرشدهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى طريق نقل سنته، وهي أن تكون بالسماع منه، ثم بسماع بعضهم من بعض.

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ)).

وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)).

ومن هنا نشأت رواية الحديث بالأسانيد، وكان أقوى وجوه تحمل الحديث هو السماع، والأداء بصيغ تثبت هذا السماع، كقولهم: حدثنا، وسمعت، وأمثال ذلك واتصال السند -وهو شرط من شروط الحديث الصحيح- يعني في غالب الأمر أن كل راوٍ من الرواة في سند الحديث قد التقى بمن فوقه، وأخذ منه الحديث سماعًا أو قراءة عليه، هذا ما هو متفق عليه.

وانقطاع السند -وهو سمة من سمات الحديث الضعيف- يعني أن الراوي في سند الحديث لم يسمع ممن فوقه الحديث، ويوصم بالكذب إذا اكتشف أنه روى حديثًا وادعى السماع ولم يسمعه، حتى وإن كان حديثه جاء صحيحًا من طرق أخرى.

وهكذا لم ينتهِ العهد النبوي حتى وضعت أسس توثيق السنة، ومناهج حفظها وحمايتها ونقلها لأجيال المسلمين جيلًا بعد جيل،

ويتمثل ذلك في:

1- التبين والتثبت في الأخبار، وتمييز الأخبار الصادقة من غيرها وقبول أخبار العادلين، وعدم قبول غيرهم.

2- ضبط الأحاديث، ووعيها وحفظها، وأدائها كما سمعت عند تحملها وأخذها.

3- نقل الأحاديث بأسانيدها واتصال الرواة للأحاديث بعضهم ببعض.

4- تبليغ كل من يحمل سنة إلى غيره كما أرشدهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

المحاضرة الثانية
السنة النبوية ومكانتها في التشريع

عناصر المحاضرة

- مفهوم السنة والحديث في اللغة والاصطلاح
- مكانة السنة في التشريع الإسلامي
- مكانة السنة من القرآن

مفهوم السنة والحديث في اللغة والاصطلاح

مفهوم السنة في اللغة

السنة في اللغة: هي السيرة أو الطريقة حسنة كانت أو قبيحة فأطلقت في الحديث على الطريقة الحسنة في قوله ﷺ:((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور،فإن كل محدثةٍ بدعةٍ وكل بدعة ضلالة)).

كما وأطلقت على الطريقة السيئة في قوله ﷺ:((لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر ،وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى قال: فمن)).

وقال رسول الله ﷺ((من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها ،وأجر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من من أجورهم شيء. ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليها وزرها من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء)).

مفهوم السنة والحديث في الاصطلاح

السنة في الاصطلاح: هي كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية من مبدأ بعثته حتى وفاته. فالسنة قد تأتي قولاً ،أو فعلاً، أو تقريراً ،أو صفة خُلُقية.

فمن أمثلة القول قوله ﷺ:((الدين النصيحة، قلنا لمن ؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)).وكقوله ﷺ:((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)).

وأما الفعل: فهي أفعاله التي نقلها إلينا الصحابة الكرام مثل وضوئه ﷺ،ومثل أدائه ﷺ للصلوات الخمس بهيئاتها وأركانها وأدائه ﷺ لمناسك الحج وما إلى ذلك.

عن بسر بن سعيد قال: أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم مسح رأسه وغسل رجليه ثلاثاً. ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ. ثم قال لنفر من أصحاب رسول اللهﷺ يا هؤلاء ا كذاك قالوا: نعم.

فنحن مأمورون بالاقتداء بأفعال النبيﷺ قالﷺ:((صلوا كما رأيتموني أصلي)). وقالﷺ:((خذوا عني مناسككم)).

وأما التقرير: فكل ما أقره رسول اللهﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال بسكوت منه وعدم إنكار، أو بموافقة واستحسان. فيعتبر ما صدر عنهم بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن النبي ﷺ.

من ذلك أكل خالد بن الوليد للضب والنبي ﷺ ينظر إليه، عن عبد الله بن عباس قال: دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول اللهﷺ بيت ميمونة فأُتي بضب محنوذ فأهوى إليه رسول اللهﷺ بيده فقال: بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول اللهﷺ بما يريد أن يأكل فأخبروه فرفع رسول اللهﷺ يده فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجد نفسي تعافه. قال خالد: فاجتررته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

ومن ذلك إقراره ﷺ للعب الحبشة بالحراب في المسجد وعد إنكاره عليهم. عن عائشة قالت: والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي والحبشة يلعبون بالحراب ورسول الله ﷺ يسترني بردائه لأنظر إلى لعبهم من بين أذنه وعاتقه، ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينا الحبشة يلعبون ثم النبي ﷺ بحرابهم دخل عمر فأهوى إلى الحصى فحصبهم. بها فقال: دعهم يا عمر.

ومن ذلك ما أخرجه أبو داود عن أبي سعيد الخدري قال:خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيمما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد: أصبت السنة أجزأتك صلاتك وقال للذي توضأ وأعاد لك الأجر مرتين.

ومنه إقراره ﷺ لطريقة معاذ بن جبل رضي الله عنه في القضاء حينما بعثته إلى اليمن عن معاذ بن جبل قال: لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال: أجتهد رأيي ولا آ لو ، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسو ل الله لما يرضي رسول الله.

ومنه أيضاً إقراره ﷺ لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم: بل نصلي لم يرد منا ذلك فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا منهم.

وأما الصفة الخُلقية فهي شمائل النبي ﷺالخلقية كالجود والكرم والحلم والأناة والرفق.

من ذلك قول عائشة رضي الله عنها عندما سئلت عن خلق النبي ﷺ قالت: كان خلقه القرآن وقالت رضي الله عنها: لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً ولا صخاباً في الأسواق ولا يجزي بالسيئة السيئة ولكن يعفو ويصفح.

عن أنس قال: خدمت النبي ﷺ عشر سنين فما قال لي أف قط ، وما قال لشيء صنعته لم صنعته، ولا لشيء تركته لم تركته، وكان رسول الله ﷺ من أحسن الناس خلقا، ولا مسست خزاً قط ولا حريراً ولا شيئاً كان ألين من كف رسول اللهﷺ، ولا شممت مسكا قط، ولا عطراً كان أطيب من عرق النبيﷺ.

فمن جودهﷺ ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبيﷺ أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه النبي ﷺ القرآن فإذا لقيه جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة.

فمن رفقه ﷺ ما أخرجه البخاري عن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت: واثكل أمياه ما شأنكم تنظرون إلي فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتوني سكت فلما صلى رسول اللهﷺ فبأبي هو وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه فو الله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن.

وما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة ﷺ كنا نقعد مع رسول الله ﷺ في المسجد فإذا قام قمنا فقام يوما وقمنا معه حتى لما بلغ وسط المسجد أدركه رجل فجبذ بردائه من ورائه وكان رداؤه خشناً فحمر رقبته فقال: يا محمد احمل لي على بعيري هذين فإنك لا تحمل من مالك ولا من مال أبيك فقال رسول الله ﷺ: لا وأستغفر الله لا أحمل لك حتى تقيدني مما جبذت برقبتي فقال الأعرابي: لا والله لا أقيدك فقال رسول الله ﷺ ذلك ثلاث مرات كل ذلك يقول لا والله لا أقيدك فلما سمعنا قول الأعرابي أقبلنا إليه سراعاً فالتفت إلينا رسول الله ﷺ فقال: عزمت على من سمع كلامي أن لا يبرح مقامه حتى آذن له فقال رسول الله ﷺ لرجل من القوم: يا فلان احمل له على بعير شعيراً وعلى بعير تمراً ثم قال رسول الله ﷺ: انصرفوا.

وقد تأتي السنة قولاً أو فعلاً من الصحابة باعتبارهم شهود عصر النبوة سواء أكان ذلك في القرآن الكريم أو في المأثور عن النبيﷺ أم لا لكونه إتباعاً لسنة نبينا عندهم أو اجتهاد مجمعاً عليه منهم.

ومن أبرز ما جاء في السنة بهذا المعنى حد شارب الخمر فكانوا يضربونه في عهد رسول الله ﷺ تارة أربعين جلدة، وتارة يبلغون به ثمانين فلما كان عهد عمر رضي الله عنه أستشار الناس في ذلك، فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون وقال علي:نرى أن تجلده ثمانين فإذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى، فجلد عمر ثمانين.

عن حميد بن عبد الرحمن قال:أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنهما فأتيته وهو في المسجد معه عثمان بن عفان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير رضي الله عنهم فقلت: إن خالد بن الوليد أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول: إن الناس قد انهمكوا في الخمر فقال عمر: هم هؤلاء عندك فسلهم، فقال علي رضي الله عنه: نراه إذا سكر هذى وإذا

هذى افترى وعلى المفتري ثمانون فقال عمر أبلغ صاحبك ما قال: فجلد خالد ثمانين وجلد عمر ثمانين وكان عمر إذا أتي بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين وإذا أتي بالرجل الضعيف التي كانت منه الزلة جلده أربعين ثم جلد عثمان ثمانين وأربعين.

ومن ذلك جمع المصاحف في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة في عهد عثمان رضي الله عنه، وما أشبه ذلك ما اقتضته المصلحة العامة مما أقره الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

ومما يدل على إطلاق السنة بهذا المعنى قوله ﷺ:عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ. وقوله ﷺ:تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال :ما أنا عليه وأصحابي.

مفهوم الحديث في اللغة والاصطلاح

الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء ويجمع على أحاديث.

الحديث في اللغة: يطلق على القليل والكثير قال تعالى:﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ الكهف آية6

الحديث في الاصطلاح: هو كل ما صدر عن النبيﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خِلقية. فالحديث أعم من السنة من حيث المفهوم إذ أنه يزيد على السنة بما يأتي:

1- تناوله لكل ما صدر عن النبيﷺ حتى ولو كان منسوخاً ليس عليه العمل فالأحاديث المنسوخة تدخل في مفهوم الحديث ولا تدخل في مفهوم السنة مثل حديث الوضوء مما مست النار.

وفي رواية توضؤا مما غيرت النار لونه نسخ بحديث جابر بن عبد الله كان، آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. فهذا الحديث ناسخ للحديث الأول.

ومثل حديث نهي النبي ﷺ عن زيارة القبور نسخ بحديث متأخر من حديث بريدة قال: قال رسول الله ﷺ :كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر بالآخرة.

2- تناوله لصفات النبي ﷺ الخِلقية من حيث لونه وجسمه وشعره وطوله، عن أنس بن مالك قال في وصف النبي ﷺ : كان ربعة من القوم، ليس بالطويل ولا بالقصير، أزهر اللون ليس بأبيض أمهق ولا آدم، ليس بجعد قطط ولا سبط، أنزل عليه وهو ابن أربعين.

عن أنس قال: كان رسول اللهﷺ أزهر اللون كأن عرقه اللؤلؤ، ولا مسست ديباجاً ولا حريراً ألين من كف رسول الله ﷺ .

3- تناوبه لأخبار النبيﷺ قبل البعثة كمولده ونشأته وتعبده في غار حراء فكل هذا يدخل في مفهوم الحديث ولا يدخل في مفهوم السنة .

عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ،ثم حبب إليه الخلاء ،وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ،وهو التعبد الليالي ذوات العدد.

فليس المقصود برواية هذه الأمور الإتباع والاقتداء وإنما المقصود الوقوف على عصر النبوة، ومعرفة النبي ﷺ حتى يصبح شخصه وعصره ومراحل سيرته على تمام الوضوح والجلاء. وقد وضح العلماء هذا التفريق بين الحديث والسنة، فقد روي عن ابن مهدي أنه قال: سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس إمام في الحديث، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً.

ومعنى ذلك أن سفيان الثوري أكثر رواية للأخبار ومعرفة بالنقد وبالرجال، والأوزاعي أعلم بالطريقة العملية من سنن الأقوال والأفعال، ومالك جمع بين الأمرين بين الطريقة العملية وبين الرواية والنقد.

ونخلص من هذا إلى أن الحديث أعم من السنة، فكل سنة حديث وليس كل حديث سنة،

وقال بعض العلماء : السنة أعم من الحديث ولكن القول الأول هو الأرجح لما بينا.

والسنة هي غاية الحديث وثمرته، ومن السنة ما يفيد الوجوب أو الحرمة، ومنها ما يفيد الندب أو الكراهة، ومنها ما يفيد الإباحة وهذا مدلول السنة عند المحدثين.

وأما الفقهاء في السنة عندهم نوع من الأحكام الشرعية وهي ما أفاد الاستحباب والندب

فالسنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب.

الحديث القدسي

تعريف الحديث القدسي في اللغة :القدسي نسبة إلى القدس أي الطهر أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية وهو الله سبحانه وتعالى.

تعريف الحديث القدسي في الاصطلاح هو: ما نقل إلينا عن النبيﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل. فكل حديث يضيف فيه الرسولﷺ قولاً إلى الله عز وجل يسمى بالحديث القدسي لأنه صادر عن الله عز وجل من حيث إنه المتكلم به أولاً والمنشئ له وأما كونه حديثاً فلأن الرسولﷺ هو الحاكي له عن الله عز وجل بخلاف القرآن الكريم فإنه لا يضاف إلا إلى الله عز وجل فيقال فيه: قال الله تعالى ويقال في الأحاديث القدسية قال رسول اللهﷺ:فيما يرويه عن ربه تعالى أو قال رسول اللهﷺ : يقول الله تعالى.

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

- القرآن الكريم معجز بلفظه والحديث القدسي غير معجز بلفظه.
- القرآن الكريم متعبد بتلاوته والحديث القدسي غير متعبد بتلاوته.
- القرآن الكريم يشترط في ثبوته التواتر والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي

* الحديث النبوي يسند الكلام إلى النبيﷺوأما الحديث القدسي فيسند الكلام إلى الله عز وجل

* الحديث النبوي يتناول الأحكام الفقهية والترغيب والترهيب أما الحديث القدسي فإنه يركز على الترهيب والترغيب وترقيق القلوب.

أمثلة على الحديث القدسي

1) عن أبي هريرة قال: قال النبيﷺ: قال الله عز وجل: يؤذيني بن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار.

2) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ :قال الله تعالى : يشتمني ابن آدم وما ينبغي له أن يشتمني ، ويكذبني وما ينبغي له، أما شتمه فقوله إن لي ولدا ،وأما تكذيبه فقوله :ليس يعيدني كما بدأني.

3) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله: إذا أخذت كريمتي عبدي فصبر واحتسب لم أرض له ثوابا دون الجنة.

مكانة السنة النبوية

مكانة السنة من التشريع:

القرآن والسنة مصدران تشريعيان متلازمان، لا يمكن لمسلم أن يفهم الشريعة إلا بالرجوع إليهما معاً ولا غنى لمجتهد أو عالم عن أحدهما، ولا ريب إن السنة في معظمها تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الثبوت، فالقرآن الكريم كله متواتر: وقليل من السنة ما نقل بالتواتر، وأما من حيث إفادة السنة للأحكام الشرعية فالقرآن يحلل والسنة تحلل، والقرآن يحرم والسنة تحرم، والقرآن يندب والسنة تندب، والقرآن يبيح والسنة تبيح، فالسنة بمنزلة القرآن الكريم من حيث التشريع وإفادة الأحكام، ومن حيث وجوب العمل بها، ومن حيث أنها وحي من عند الله عز وجل قالﷺ :ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه.

أدلة حجية السنة النبوية المطهرة

أدلة حجية السنة من القرآن الكريم:

1) قال تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾النساء آية 59

2) قال تعالى:﴿ مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ النساء آية 80

3) قال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ الحشر آية 7

4) قال تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ النساء آية 65

5) قال تعالى: ﴿ وَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾الجمعة آية 164

6) قال تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ النجم آية 3-4

أدلة حجية السنة من الحديث النبوي الشريف

1) عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه.

2) عن العرباض بن سارية قال :قال رسول الله ﷺ :عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ.

3) قال ﷺ:تركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدي ما تمسكتم بهما :كتاب الله وسنتي.

هذه الأحاديث تدل على أن الرسول ﷺ أوتي الكتاب والسنة، وتوجب التمسك بهما والأخذ بما في السنة كما يؤخذ بما في كتاب الله عز وجل.

منزلة السنة النبوية من القرآن الكريم

أولاً: السنة بينت وفصلت ما أجمل من عبادات وأحكام فقد فرض الله عز وجل الصلاة على المؤمنين، من غير أن يبين أوقاتها وأركانها وعدد ركعاتها فبين النبي ﷺ هذا بصلاته وبتعليمه للمسلمين كيفية الصلاة وبقوله ﷺ:صلوا كما رأيتموني أصلي. وفرض الله سبحانه وتعالى الزكاة من غير أن يبين الأموال التي تجب فيها الزكاة كالنقد وعروض التجارة والزروع والأنعام، كما لم يبين النصاب الذي تجب فيه الزكاة، فجاءت السنة المطهرة فبينت ذلك. وفرض الله الحج من غير أن يبين مناسكه، فجاءت السنة الفعلية فبينت كيفيته ومناسكه وقالﷺ:خذوا عني مناسككم .

عن الحسن أن عمران بن الحصين رضي الله عنه، كان جالساً ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثوننا إلا بالقرآن، قال: فقال له: ادن، فدنا ،فقال أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، وصلاة المغرب ثلاثاً، تقرأ في اثنتين، أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال: أي قوم خذوا عنا فإنكم والله إلا تفعلوا لتضلُّن.

ثانياً: السنة النبوية تخصص عام القرآن الكريم، ومن هذا ما ورد في بيان قوله تعالى:﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ سورة النساء آية 11.

فهذا حكم عام في وراثة الأولاد الآباء والأمهات فخصصت السنة المورث بغير الأنبياء بقوله ﷺ: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة. وخصصت الوارث بغير القاتل بقوله ﷺ: لا يرث القاتل.

ثالثاً :السنة النبوية تقيد مطلق القرآن الكريم كما في قوله تعالى﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ سورة المائدة 38.

فإن قطع اليد لم يقيد في الآية بموضع خاص ،فتطلق اليد على الكف وعلى الساعد وعلى الذراع، ولكن السنة بينت هذا وقيدت القطع بأن يكون القطع من الرسغ. وقد فعل ذلك رسول اللهﷺ عندما أُتي بسارق فقطع يده من مفصل الكف .

رابعاً: السنة تثبت وتؤكد ما جاء في القرآن الكريم ومن ذلك جميع الأحاديث التي تدل على وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج والصدقة قال تعالى:﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وقال تعالى﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾آل عمران آية 97 .فجاءت السنة فأكدت ذلك.

قال ﷺ : بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت .

القرآن الكريم حرم الربا بقوله تعالى﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ .البقرة آية 275والسنة أكدت ذلك عن أبي هريرة ،أن رسول الله ﷺ قال: اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ،وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات.

القرآن الكريم حرم شرب الخمر قال تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ المائدة آية 90.

جاءت السنة النبوية فأكدت ذلك قال ﷺ: ما أسكر كثيره فقليله حرام. وقال ﷺ:لعن الله الخمر، وشاربها ،وعاصرها، ومعتصرها ،وحاملها، والمحمولة إليه.

خامساً :السنة استقلت ببعض الأحكام التي لم ترد في القرآن الكريم كتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها عن المقدام بن معد يكرب، عن رسول الله ﷺ قال: ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها.

وقال ﷺ :لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها.

المحاضرة الثالثة
الحديث النبوي الشريف في عهد الصحابة والتابعين

عناصر المحاضرة

- مراحل العناية بالسنة النبوية.
- الحديث النبوي في عصر الصحابة.
- الحديث النبوي في عصر التابعين.

تمهيد :مراحل العناية بالسنة

مر الحديث الشريف بمراحل متعددة على طرق العناية به، رواية ودراية، وحفظه وتوثيقه، وكل مرحلة كانت تفضي وتؤدي إلى ما بعدها على سبيل إكمال البناء وتمامه.

ويمكن إجمال هذه المراحل كما يلي:

1- عناية الصحابة بالحديث الشريف، وكتابة بعضه.

2- عناية التابعين، وبدء التدوين للحديث.

3- التصنيف في الحديث رواية، ومجالاته المختلفة.

4- التصنيف في الحديث دراية كتاريخ الرواة، والجرح والتعديل وعلوم الدراية المختلفة.

الصحابة والسنة
شعر الصحابة بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وكانوا أهلًا لأن يتحملوها، وأن يؤدوها، فعنوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن اهتمامهم بسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مجرد عاطفة تدفعهم إلى أن يتمسكوا بكل ما يصدر عنه -صلى الله عليه وسلم- فحسب، مع أن هذه العاطفة غامرة بالحب له صلى الله عليه وسلم، وإنما كانت هناك دوافع مع هذه العاطفة تدفعهم إلى التمسك بسنة نبيهم والعض عليها بالنواجذ،

فهم قد رأوا أن القرآن الكريم يدعوهم إلى أن يكون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- القدوة الطيبة والأسوة الحسنة لهم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾
وهم قد رأوا أن الله تعالى جعل طاعة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من طاعته، فقال تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}.
ولن تتحقق هذه القدوة وتلك الطاعة إلا بأن يتبعوا كل ما يأمر به، ويسيروا على سنته في جميع الأحوال.

وقد وجدوا أن سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من سبل فهمهم للقرآن الكريم، فهي تفصل مجمله، وتوضح مبهمة، وتخصص عامه، وتقيد مطلقه، وبغيرها يكون فهمهم للقرآن الكريم ناقصًا، وفهمهم لدينهم غير كامل؛ لأنهم لا يستطيعون أداء ما عليهم في كتاب ربهم -عز وجل-

بغير إتباع السنة الكريمة.
كما رأوا أن السنة تأتي بأحكام جديدة، وتستقل ببعض الشرائع الذي لا يرد فيه نص من كتاب الله -عز وجل.
في كل هذا دوافع قوية دفعت الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى الاهتمام بسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خاصة وقد علمهم أن واجبًا عليهم تبليغ الأحكام والشريعة إلى من هم في حاجة إليها،

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((تسمعون، ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم)) كما نبههم -صلى الله عليه وسلم- إلى أنهم سيحتاجون إلى سنته حين تنتابهم أمور لن يجدوا حلها صريحًا في كتاب الله الكريم، فقال -صلى الله عليه وسلم-: ((لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)). ويقول -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عنه زيد بن ثابت -رضي الله عنه-: ((نضر الله امرأً سمع منا حديثًا وحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه)).

مظاهر اهتمام الصحابة بالسنة

1- كانوا حريصين على حضور مجالس رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليتعلموا منه، وليتاح لهم أن يقفوا على سنته، وأن ينقلوها ويتبعوا الأحدث فالأحدث من أمره صلى الله عليه وسلم.
ولما كانت هناك أعمال تشغل بعضهم، أو كانوا يقيمون في أماكن بعيدة عن مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حيث يتواجد في أوقات الصلوات وغيرها، فقد تناوبوا الذهاب إليه -صلى الله عليه وسلم- ليبلغ الحاضر الغائب بخير كل يوم من الوحي، وغيره مما يصدر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم.
هكذا فعل عمر مع أخ له، قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية ابن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بخير ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك.

2- وكان لا يمل أحدهم أن يسمع من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أكثر من مرة، ويرى بعضهم أنه لا يحدث بالحديث إلا إذا سمعه كثيرًا حتى يتقنه ولا يخطئ فيه.
يقول عمرو بن عبسة بعد حديث حدثه: لقد كبرت سني، ورق عظمي، واقترب أجلي، وما بي حاجة إلى أن أكذب على الله، ولا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لو لم أسمعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا مرة أو مرتين أو ثلاثًا -حتى عد سبع مرات- ما حدثت به أبدًا، ولكني سمعته أكثر من ذلك.

3- كما حرصوا على أن تنقل أقواله -صلى الله عليه وسلم- كما صدرت منه نقية غير مشوبة بشائبة، وغير محرفة أدنى تحريف، فاتخذوا الحيطة في حفظ الحديث وفي سماعه، وخاصة بعد ما سمعوا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول لهم محذرًا من الكذب عليه: ((من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار))
وقد اتخذت حيطتهم هذه وجهين:
أولهما: أنهم -رضوان الله عليهم- كانوا يتشددون مع أنفسهم في حفظ الحديث وفي أدائه؛ لأن كل

واحد منهم يخشى ألا يكون قد سمع الحديث على وجهه، أو لم يحفظه كما ينبغي، فيخطئ في أدائه، ويكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإن كان غير متعمد ذلك، فقللوا من روايتهم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

يقول عثمان بن عفان -رضي الله عنه-: ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ألا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لسمعته، يقول: ((من قال علي ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار)).
ويقول الإمام علي -رضي الله تعالى عنه- مبينًا مقدار الإقتداء الذي كانوا يلزمون به أنفسهم في أداء الحديث: "إذا حدثتكم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلأن أخر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل".

وثانيهما: أنهم تشددوا مع الآخرين الذين يتلقون عنهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، * ويوضح هذا الوجه قول البراء بن عازب -رضي الله عنه-: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يحدثنا أصحابنا وكنا منشغلين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يتشددون على من يسمعون منه."

* ومن مظاهر هذا التشدد مع الآخرين أنهم كانوا يستحلفون راوي الحديث لهم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غير مبالين بمنزلة ذلك الراوي في الإسلام، ومنزلته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم.
فقد روى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- حديثًا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقام إليه عبيدة السلماني، فقال: يا أمير المؤمنين، أالله الذي لا إله إلا هو، لسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: إي والله الذي لا إله إلا هو، حتى استحلفه ثلاثًا، وهو يحلف له.
<u>وكان علي يفعل ذلك أيضًا:</u>
عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: سمعت عليًّا يقول: إني كنت رجلًا إذا سمعت من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديثًا نفعني الله ما شاء أن ينفعني به، وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته، فإذا حلف صدقته، وإنه حدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: ((ما من رجل يذنب ذنبًا ثم يقوم فيتطهر، ثم يصلي، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له))، ثم قرأ هذه الآية: {وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ} إلى آخر الآية)).سورة آل عمران 135

يقول الحاكم: وأما أمير المؤمنين فكان إذا فاته عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديث ثم سمعه من غيره يحلف المحدث الذي يحدث به، والحديث في ذلك عنه مستفيض مشهور، فأغنى اشتهاره عن ذكره في هذا الموضع، وكذلك جماعة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ثم عن أئمة المسلمين، كانوا يبحثون وينقرون عن الحديث إلى أن يصح لهم

وليس معنى هذا أنهم كانوا يكذبون ناقل الحديث، فلم يثبت أن أحدًا من الصحابة -رضوان الله عليهم- رمى أخاه بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما كانوا يخشون من الخطأ في نقل الحديث،

ولقد نفى بعضهم الكذب عنه، وعن إخوانه من الصحابة، يقول البراء بن عازب -رضي الله عنه-: "ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب".
ويقول أنس بن مالك -رضي الله عنه- نافيًا الكذب عن الصحابة -رضوان الله عليهم-: "وما كان بعضنا يكذب على بعض".

* ومن مظاهر التشدد في أخذ السنة: أن بعضهم حرص على ألا يأخذ حديثًا منقطعًا لم يسمعه ناقله من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا إذا بين سلسلة الرواة يوصلون الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كل منهم يسمع من آخر، حتى تنتهي السلسلة إلى من سمعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم. ومثال ذلك:
الحديث الذي رواه الإمام البخاري من طريق الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ، أَنَّ حُوَيْطِبَ بْنَ عَبْدِ العُزَّى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلاَفَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أُحَدَّثْ أَنَّكَ تَلِيَ مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا، فَإِذَا أُعْطِيتَ العُمَالَةَ كَرِهْتَهَا، فَقُلْتُ: بَلَى،

فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا تُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ، قُلْتُ: إِنَّ لِي أَفْرَاسًا وَأَعْبُدًا وَأَنَا بِخَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عُمَالَتِي صَدَقَةً عَلَى المُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ: لاَ تَفْعَلْ، فَإِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي العَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلاَ سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَإِلَّا فَلاَ تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»

هذا الحديث في إسناده أربعة من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، وهم عمر، وابن السعدي، وحويطب، والسائب -رضي الله عنهم- إلى جانب عمر رضي الله عنه. فكل منهم لم يكتف بأن سمعه من صاحبه، وإنما حرص على أن يبين من سمعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكيف وصل إليه.
ومن هنا نشأت بذور الإسناد والحرص على بيان سلسلة من نقلوا الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

4- انتقاء الكذب عن الصحابة: ولا تدل الروايات التي وردت بأن بعض الصحابة رد حديث بعضهم الآخر، بعد وفاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على أن هناك كذبًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما كان ذلك للاختلاف في فهم تلك الأحاديث وما تدل عليه،

أو أن مدلول الحديث كان معمولًا به أولًا، ثم نسخ بعد ذلك، ولم يبلغ راويه هذا النسخ، فلم يترك العمل به، أو توقف الصحابي فيما لم يبلغه قبل من الأحاديث حتى يتأكد أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قالها وعندما يتأكد الصحابي من أن ما توقف فيه قد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فإنه لا يتردد في التسليم والعمل بما جاء به، والندم على عدم سماع مثل هذه الأحاديث من قبل.

5- توثيق متون السنة :
وإلى جانب اتخاذ هذه الوسائل لتوثيق السنة، وكلها تتعلق بعملية نقل الحديث، كانت هناك وسائل أخرى لتوثيقها، وتتعلق بمتن الحديث من حيث النظر فيه، مرتبطًا ذلك بعرضه على النصوص والقواعد المحكمة التي وضعت لحفظ السنة النبوية؛ للوقوف على مدى ملاءمته أو معارضته لها.

ومن هذه الوسائل:

1. عرض الحديث على القرآن الكريم.
2. عرض السنة على السنة.
3. عرض الحديث على قول الصحابي .

تدوين السنة في عهدي رسول صلى الله عليه وسلم والصحابة

أولاً: تدوين السُّنَّة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء أن الحديث أو ما يطلق عليه علماء الحديث لفظ العلم ظلَّ أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً دون أن يكتبوه، واستمرَّ هذا الظن قرابة خمسة قرون متتابعة وهو يزيد توسعاً ويطَّرد قوةً، حتى جاء الخطيب فتتبع مسائل هذا الموضوع وجمع شتاته، وألَّف في ذلك "تقييد العلم".

أما سبب هذا الظن فهو خطأ في تأويل ما ورد عن المحِّدثين في تدوين الحديث وتصنيفه، فقد ذكر هؤلاء أنَّ أوَّل من دوَّن العلم ابن شهاب الزهري المتوفى سنة (124 أو125 هـ) ، وذكروا أوَّل من صنَّف الكتب فإذا هم جميعاً ممن عاش حتى بعد سنة (143 هـ) تقريباً.

ولم يعط العلماء قبل الخطيب هذه الأقوال حقَّها من التَّأويل العميق والفهم الدقيق، بل رووا هذه الأقوال بشكلٍ يوهم بأنه فعلاً أوَّل من كتب الحديث ودوَّنه ابن شهاب الزهري، وأوَّل من صنَّفه في الكتب أتى بعده.

وغلبت هذه الفكرة على أصحاب الكتب الجامعة: كأبي طالب المكي، والامام الذهبي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم فكانوا يؤيدونها رغم أنهم كانوا يجدون لها نقيضاً، وذلك أنهم يذكرون أن مَنْ بعد الصحابة والتابعين كانوا يروون العلم من صحفٍ صحيحةٍ غير مرتبة كتبت في عصر الصحابة والتابعين.

إذن حصل هناك تدوينٌ قبل عصر الإمام الزهري الذي يُعدُّ من طبقة صغار التابعين.

وقد حاول الخطيب أن يثبت أن تقييد العلم كان موجوداً في حياته صلى الله عليه وسلم وفي عصر الصحابة والتابعين كذلك، فقاده ذلك إلى البحث في تاريخ تقييد العلم، فجمع الأحاديث والأخبار التي لها صلة بنشأة تقييد العلم، وهي أكثر مما جمعه سلفه، ووجدها تنتظم في حلقتين مختلفتين متضادتين، فبعضها يشير إلى جواز كتابة الحديث والإقبال عليه، والآخر يظهر خلاف ذلك، وهذا ما قد كان وجده متقد موه، غير أنَّه ألفى شيئاً جديداً فيها، وهو أن بعضها يتضمن

الإشارة إلى سبب كراهة الكتابة، فبدا له أن يفرد هذه النصوص بباب خاص علَّها تنطق من نفسها عما يزيل الخلاف ويرفع التناقض.

[أ]- مَا رُوِيَ مِنْ كَرَاهَةِ الكِتَابَةِ:

1 - روى أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ فلجمحه» وهذا الحديث أصح ما ورد عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في هذا الباب.

2 - وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيّ: «جَهِدْنَا بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَأْذَنَ لَنَا فِي الكِتَابِ فَأَبَى». وفي رواية عنه قَالَ: «اسْتَأْذَنَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا»

3- رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - , وَنَحْنُ نَكْتُبُ الأَحَادِيثَ , فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي تَكْتُبُونَ؟» , قُلْنَا: أَحَادِيثَ نَسْمَعُهَا مِنْكَ. قَالَ: «كِتَابٌ غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ!؟، أَتَدْرُونَ؟ مَا ضَلَّ الأُمَمَ قَبْلَكُمْ إِلاَّ بِمَا اكْتَتَبُوا مِنَ الكُتُبِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».

[ب] مَا رُوِيَ مِنْ إِبَاحَةِ الكِتَابَةِ:

1 - قَالَ عَبْدُ اللَّه بْن عَمْرو بْن العَاصِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَرَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ وَقَالَ: «اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ»

2 - قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلاَّ مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بن عَمْرٍو، فإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ»

3 - رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَشْهَدُ حَدِيثَ , رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - , فَلاَ يَحْفَظُهُ , فَيَسْأَلُ أَبَا هُرَيْرَةَ , فَيُحَدِّثُهُ , ثُمَّ شَكَا قِلَّةَ حِفْظِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -, فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ , - عَلَيْهِ الصَلاَةُ وَالسَّلاَمُ -: «اسْتَعِنْ عَلَى حِفْظِكَ بِيَمِينِكَ»

4- رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ، أَفَنَكْتُبُهَا؟ قال: «اكْتُبُوا وَلاَ حَرَجَ».

5 - رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «قيِّدُوا العِلْمَ بِالْكِتَابِ».

6- رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَامَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَخَطَبَ فِي النَّاسِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اكْتُبُوا لِي، فَقَالَ: «اكْتُبُوا لَهُ» قال أبو عبد الرحمن (عبد الله بن أحمد): «لَيْسَ يُرْوَى

فِي كِتَابَةِ الحَدِيثِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ، قَالَ: "اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ"».

وإذا كانت الأخبار الدالة على إباحة الكتابة منها خاص كخبر أبي شَاهٍ، فإن منها أَيْضًا ما هو عام لا سبيل إلى تخصيصه، كسماحه لعبد الله بن عمرو بالكتابة وللرجل الأنصاري الذي شكا سوء حفظه. ويمكن أن نستشهد في هذا المجال بخبر أنس ورافع بن خديج وإن تكلم فيهما، لأن طرقهما كثيرة يُقَوِّي بعضها بعضًا، وللعلماء مع هذا آراء في هذه الأخبار سأوجزها فيما يلي:

وهذه أهم النتائج التي يمكن استخلاصها في الجمع بين أحاديث النهي عن كتابة الحديث وأحاديث الإذن بالكتابة:

أولاً: أنه لم يصح حديث في النهي عن كتابة الحديث سوى حديث أبى سعيد الخدري الذي رواه مسلم، مع اختلاف بين البخاري ومسلم في رفعه ووقفه.

ثانياً: أن الأمر استقر في حياته صلى الله عليه وسلم على إباحة الكتابة، وقد قدَّم المؤلف عدة أدلة على ذلك، بل ذكر أدلة من الكتاب والسُّنَّة على الحث على الكتابة.

ثالثاً: أن التدوين بمعناه الواسع - وهو الجمع - قد بدأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: أن امتناع من امتنع من الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث ليس للنهي الوارد في حديث أبي سعيد الخدري، ولكن هذا الامتناع معلَّلٌ بأسبابٍ أخرى منها: -

الخوف من انكباب الناس على الكتب وانشغالهم بها عن القرآن، وقد أورد الخطيب عن السلف النصوص الكثيرة المصرحة بذلك.

ومنها الحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين إذ الاتكال على الكتاب يضعفها، ولذلك كان بعضهم يكتب ثم يمحو ما كتب، ولو كان النهي عن الكتابة مستقراً عندهم لما كتبوا ابتداءً.

وقبل أن أُنهي الكلام عن هذه الفقرة أنقل هنا كلام أهل اللغة في التفريق بين معنى التدوين ومعنى التصنيف، إذ بمعرفة ذلك يزول كثير من اللبس:

فالتدوين: هو تقييد المتفرق المشتت، وجمعه في ديوان أو كتاب تجمع فيه الصحف، قال في "القاموس": "التدوين مجتمع الصحف".

وقال في "تاج العروس": "وقد دوَّنه تدويناً جمعه"، فهو بهذا المعنى أوسع من التقييد بمعناه المحدود.

أما التصنيف: فهو أدق من التدوين إذ هو ترتيب ما دُوّنَ في فصول محدودة وأبواب مميزة. قال في "التاج": "وصنفه تصنيفاً جعله أصنافاً وميز بعضها عن بعض، وقال الزمخشري في "الفائق": "ومنه تصنيف الكتب".

ثانياً :تدوين السُّنَّة النبوية المطهَّرة في عهد الصحابة.

لقد كانت جهود هذا الجيل المبارك هي الأساس الأول في تدوين السُّنَّة وحفظها ونقلها إلى الأمة، كما كانت جهودهم - رضوان الله عليهم - هي الأساس في نشر الدين وترسيخ العقيدة وحماية السُّنَّة من كل مايشوبها.

وفيما يلي نماذج من تلك الجهود، وذلك لأن المقام هنا لا يتسع لأكثر من هذه النماذج:

1- الحث على حفظ الحديث وتثبيت ذلك الحفظ، حتى كان كثير منهم يأمر تلاميذه بالكتابة لتثبيت حفظهم ثم محو ما كتبوه حتى لا يتكل على الكتاب.

2- الكتابة بالسُّنَّة بعضهم إلى بعض، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- كتب أسيد بن حضير الأنصاري رضي الله عنه بعض الأحاديث النبوية، وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان، وأرسله إلى مروان بن الحكم.

ب- وكتب جابر بن سمرة رضي الله عنه بعض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبى وقاص بناء على طلبه ذلك منه.

ج- وكتب زيد بن أرقم رضي الله عنه بعض الأحاديث النبوية وأرسل بها إلى أنس بن مالك رضي الله عنه.

3- حث تلاميذهم على كتابة الحديث وتقييده، ومن أمثلة ذلك:

أ- كان أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه يحثُّ أولاده على كتابة العلم فيقول: "يابني قيدوا العلم بالكتاب"، وكان يقول - رحمه الله ورضي عنه -: "كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علماً".

ب- روى الخطيب بسنده عن عدة من تلاميذ عبد الله بن عباس حَبر الأمَّة أنه كان يقول: "قيدوا العلم بالكتاب، خير ما قُيِّد به العلم الكتاب".

4- تدوين الحديث في الصحف وتناقلها بين الشيوخ والتلاميذ:

ولقد كانت هذه الصحف هى النواة الأولى لما صنف في القرنين الثاني والثالث من الجوامع والمسانيد والسنن وغيرها، ومن أمثلة هذه الصحف ما يلى:

أ- صحيفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيها فرائض الصدقة.

روى الخطيب بسنده إلى أنس بن مالك: "إن أبا بكر الصديق بعثه مصدِّقاً، وكتب له كتاباً فيه فرائض الصدقة، وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه: "هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين" الحديث بطوله.

ب- صحيفة علي بن أبى طالب رضي الله عنه.

عنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَلِيٍّ: إِنَّ رَسُولَكُمْ كَانَ يَخُصُّكُمْ بِشَيْءٍ دُونَ النَّاسِ عَامَّةً، قَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ لَمْ يَخُصَّ بِهِ النَّاسَ، إلا بِشَيْءٍ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا،

فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ أَسْنَانِ الْإِبِلِ، وَفِيهَا: ((إِنَّ الْمَدِينَةَ حَرَمٌ مِمَّا بَيْنِ ثَوْرٍ إِلَى عَائِرٍ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَإِنَّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ، وَلا عَدْلٌ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ، وَلا عَدْلٌ)).

ج- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، المعروفة بالصحيفة الصادقة.

عن مجاهد قال: أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه، فمنعني، قلت: ما كنت تمنعني شيئاً، قال: هذه الصادقة، هذه ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه أحد.

هذه الصحف الثلاث كلها كتبت في حياته صلى الله عليه وسلم وهناك غيرها كثير مما كتب في حياته صلى الله عليه وسلم.

د-الصحيفة الصحيحة التي يرويها همام عن أبي هريرة من حديثه.

<u>الحديث النبوي في عصر التابعين</u>

جهود التابعين في تدوين السُّنَّة النبوية المشرفة:

تلقى التابعون - رحمهم الله - السُّنَّة، بل الدِّين كله عن الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - فقاموا بمهمة تبليغ الرسالة من بعد شيوخهم إلى الناس كافة، فكانوا خير جيل بعد ذلك الجيل، وقد بذل جيل التابعين في خدمة السُّنَّة وتدوينها وحفظها جهوداً كبيرة، وفيما يلي نماذج من تلك الجهود:

1-الحث على التزام السُّنَّة وحفظها وكتابتها والتثبت في روايتها وسماعها على كتابة السُّنَّة ومن هذه الأمثلة التي تحث على كتابة السنة:

أ- روى الخطيب بسنده من عدة طرق عن الإمام عامر الشعبي

أنه كان يقول: "إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في الحائط فهو خيرٌ لك من موضعه من الصحيفة فإنك تحتاج إليه يوماً ما".

ب- عن الحسن البصري قال: "ما قُيِّد العلم بمثل الكتاب، إنما نكتبه لنتعاهده".

ج- عن ابن شهاب الزهرى قال: "لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق نُنْكِرها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أَذِنْتُ في كتابه".

2- تدوينهم للسُّنَّة في الصحف:

انتشرت كتابة الحديث في جيل التابعين على نطاق أوسع مما كان في زمن الصحابة، إذ أصبحت الكتابة ملازمة لحلقات العلم المنتشرة في الأمصار الإسلامية آنذاك.

ولعل من أسباب ذلك التوسع ما يلي:

أ- انتشار الروايات، وطول الأسانيد، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.

ب- موت كثير من حفَّاظ السُّنَّة من الصحابة وكبار التابعين فخِيف بذهابهم أن يذهب كثير من السُّنَّة.

ج- ضعف ملكة الحفظ مع انتشار الكتابة بين الناس وكثرة العلوم المختلفة.

د- ظهور البدع والأهواء وفشوِّ الكذب، فحفاظاً على السُّنَّة وحمايةً لها من أن يدخل فيها ما ليس منها شُرِع في تدوينها.

هـ- زوال كثيرٍ من أسباب الكراهة.

وقد كتب في هذا العصر من الصحف ما يفوق الحصر، وقد ذكر الدكتور مصطفى الأعظمي عدداً كبيراً منها وذلك في كتابه: "دراسات في الحديث النبوي".

وأكتفي هنا بذكر نماذج من تلك الصحف التي كتبت في هذا العصر:

1- صحيفة أو صحف سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس.

2- صحيفة بشير بن نهيك كتبها عن أبى هريرة وغيره.

3- صحف مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس، قال أبو يحيى الكناسي: "كان مجاهد يصعد بي إلى غرفته فيخرج إليَّ كتبه فأنسخ منها".

4- صحيفة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي تلميذ جابر بن عبد الله، يروي نسخة عنه وعن غيره أيضاً.

وغير ذلك من الصحف الكثيرة التي رويت عن التابعين، والتي كانت هي الأساس الثاني بعد صحائف الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - لما أُلِّف وصُنِّف في القرنين الثاني والثالث.

جهود الإمامين عمر بن عبد العزيز وابن شهاب الزهري في تدوين السُّنَّة:

1- أخرج البخاري في "صحيحه" عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لايهلك حتى يكون سراً.

2- وعن ابن شهاب الزهري قال: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرضٍ له عليها سلطان دفتراً".

3- روى الدارمي بسنده أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله".

منهج التابعين في تحمل السنة وأدائها

كان للتابعين دور في تدوين السنة أو في كتابة السنة لا يقل أهميةً عن دَوْر الصحابة فبعد انتشار الفتن والبدع والأهواء سلكت الأجيال التالية لجيل الصحابة الأخيار من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة طرقاً أخرى لحفظ السنة والعناية بها حسب الإمكانات والوسائل المتوفرة لهم في تلك العصور وتتلخص هذه الطرق والمناهج بما يأتي:

1- نقد الرجال

وكانت الوسيلةُ لنقل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الروايةُ، وكان مِعيار صدق الحديث أو وضعه هو صدقُ ناقِلِيه أو كذبهم.

ولهذا اهتم التابعون بدراسة الرجال والبحث عَمَّا إذا كانوا عدولًا فيُقبل حديثهم، أو مجرَّحين فلا يقبل منهم ما يروون؛ ومن أجل هذا تكلموا في رواة الأحاديث بما يبين تعديلهم أو تجريحهم.

وممن تكلم في ذلك -على ما يذكره ابن عدي: سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، والشعبي، وابن جبير، وغيرهم،

2- الاهتمام بالإسناد

التزموا الإسنادَ الذي يبين لهم الرجال، فيلتقون بهم أو يسألون عنهم فيقفون على حالهم من حيث الصدق، والضبط، والعدالة.

ومن هذا ما يرويه الإمام مسلم بسنده عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِيمَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ» فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ، أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ، قُلْتُ: مَا حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ويُبين الإمام ابن سيرين السرَّ وراء الاهتمام بالإسناد، فيقول: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

3- الحفظ والسماع والتثبت في الأداء

أيضًا اهتم التابعون بالحفظ والسماع والتثبت في الأداء مع نقد الرجال والاهتمام بالإسناد، وقد اقتدوا بالصحابةِ في الحَيْطة مع أنفسهم في رواية الأحاديث ومع الآخرين، فلم يجيزوا لأنفسهم أن يتلقوا الحديثَ من غير أن يكونوا متثبتين في أدائه، ومتأكدين أنهم لن يحرفوه عن وجهه، أما مع الآخرين فقد أحصوا أخطاءَ الرواة؛ ليعرفوا حقيقة ما يروُون بمقارنته بغيره. ويَقُول الإمام الشعبي: والله لو أصبت تسعًا وتسعين مرةً وأخطأت مرةً، لعدوا عليَّ تلك الواحدة.

4- نقد متن الحديث

أيضًا اقتدى التابعون بالصحابة في نقد متون الحديث، وكانت لهم نظرات في متن الحديث وتوثيقه بعيدًا عن السند ومن الأمثلة على ذلك أن الإمام الشعبي سمع رجلًا يحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى خلق صورين له، في كل صور نفختان؛ نفخة الصعق ونفخة القيامة، فرده؛ لأنه يتعارض مع القرآن الكريم، وقال لراويه: يا شيخ، اتقِ الله، ولا تحدثن بالخطأ، إن الله تعالى لم يخلق إلا صورًا واحدًا، وإنما هي نفختان؛ نفخة الصعق ونفخة القيامة، وقد فهم هذا من قوله تعالى:﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أخرى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: 68]

5- وضع ضوابط للتدوين

فقد وضع التابعون مع هذا التدوين ضوابطه وأسسَه التي تجعل الأحاديث تنتقل به انتقالًا صحيحًا، فلا يعتريها تحريف أو تبديل.

ومن هذه الضوابط: * المعارضة *والمقابلة حتى يُتلافى ما فيها من أخطاء أثناء النقل، وكذلك عَرْضها على الشيخ حتى يقيمها، وقيل لنافع مولى ابن عمر: إنهم قد كتبوا حديثًا، قال: فليأتوني حتى أقيمه لهم.

* وكذلك حِفْظ هذه الكتب، بعضهم يحفظها في ذاكرته، وبعضهم يحفظها في مكان أمين، وكان قتادة يحفظ صحيفةَ الصحابي الجليل "جابر بن عبد الله" حفظًا جيدًا، ويقول: لأنا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة.

المحاضرة الرابعة
تدوين الحديث في القرن الثاني الهجري

عناصر المحاضرة

الرحلة في طلب الحديث .

المناهج العامة للمحدثين.

يشمل هذا القرن عصر جيلين:

الأول: صغار التابعين إذ تأخرت وفاة بعضهم إلى ما بعد سنة (140 هـ) وقد سبق الكلام عن أثرهم وجهودهم في التدوين ضمن الكلام عن جهود جيل التابعين كله بمختلف طبقاته.

أما الجيل الثاني: فهم أتباع التابعين الحلقة الثالثة - بعد جيل الصحابة والتابعين - في سلسلة رواة السُّنَّة ونقلة الدِّين إلى الأمَّة، ولقد كان لهذا الجيل أثره الرائد في التصدي لأصحاب البدع والأهواء، ومقاومة الكذب الذى فشي في هذا العصر على أيدي الزنادقة الذين بلغوا ذروة نشاطهم ضد السُّنَّة ورواتها في منتصف هذا القرن،

حتى اضطر الخليفة المهدي رحمه الله إلى تكليف أحد رجاله بتتُّبع أخبارهم والتضييق عليهم في أوكارهم، فأصبح ذلك الرجل يعرف بصاحب الزنادقة.

وقد نشط الأئمة والعلماء من هذا الجيل في خدمة السُّنَّة وعلومها وحمايتها من كل ما يشوبها وعلى أيديهم بدأ التدوين الشامل المبوَّب المرتَّب، بعد أن كان من قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس بشكل محدود وكيفما اتفق بدون تبويب ولا ترتيب.

كما نشأ وتفتَّق على أيديهم علم الرجال، بعد أن كان السؤال عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين.

وكما كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتَّب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث أَلَّف في تاريخ الرجال كل من: الليث بن سعد (ت 175 هـ) ، وابن المبارك (ت 181 هـ) ، وضمرة بن ربيعة (ت 202 هـ) ، والفضل بن دكين (ت 218 هـ) وغيرهم.

ويعتبر هذا الجيل جيل التأسيس لعلوم السُّنَّة المطهَّرة ولا غروَّ، ففيه عاش جهابذة رجال السُّنَّة أمثال الأئمة: مالك، والشافعي والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وابن عينة، وابن مهدي، ووكيع وغيرهم كثير.

وسأوجز الكلام عن التدوين في هذا القرن في نقطتين هما:

أولا: تطور التدوين في هذا القرن عما سبق .

ثانيا: ممن اشتهر بوضع المصنفات في الحديث في هذا القرن.

أولاً: تطور التدوين في هذا القرن عما سبق:

أ- ظهور التفريق بين التدوين الذي هو مجرد الجمع وبين التصنيف الذي هو الترتيب والتبويب والتمييز في المصنفات في هذا القرن.

ب- أن هذه المصنفات المدونة في هذا العصر قد جمعت إلى جانب أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، بعد أن كانت تتناقل مشافهة وكانت الصحف فيما مضى تقتصر على الأحاديث النبوية فقط.

ج- طريقة التدوين في مصنفات هذا القرن هي: جمع الأحاديث المتناسبة في باب واحد ثم يجمع جملة من الأبواب أو الكتب في مصنف واحد، بينما كان التدوين في القرن الماضي مجرد جمع الأحاديث في الصحف بدون ترتيب أو تمييز.

د- إن مادة المصنَّفات في هذا القرن قد جمعت من الصحف والكراريس التي دونت في عصر الصحابة والتابعين، ومما نقل مشافهة من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وقد حملت مصنفات علماء القرن الثاني عناوين: موطأ - مصنف - جامع - سنن، وبعضها كان بعناوين خاصة مثل: الجهاد - الزهد - المغازي والسير.

ثانياً: ممن اشتهر بوضع المصنفات في الحديث في هذا القرن:

1- معمر بن راشد البصري الصنعاني (ت 153 هـ) باليمن.

2- أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت 156 هـ) بالشام.

3- شعبة بن الحجاج (ت 160 هـ) بالبصرة.

4- أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت 161 هـ) بالكوفة.

5- الليث بن سعد الفهمي (ت 175 هـ) بمصر.

6- أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (ت 176 هـ) بالبصرة.

7- الإمام مالك بن أنس (ت 179 هـ) بالمدينة.

8- عبد الله بن المبارك (ت 181 هـ) بخراسان.

9- سفيان بن عيينة (ت 198 هـ) بمكة.

10- وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت 197 هـ) بالكوفة.

11- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ) بمصر.

12- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211 هـ) بصنعاء.

رحلات المحدثين

تاريخ نشأة الرحلة في طلب العلم:

الأصل في ذلك رحلة نبي الله وكليمه موسى عليه الصلاة والسلام إلى الخضر وقد قصَّها الله علينا في سورة الكهف.

وبدأت الرحلة في الإسلام برحلة تلك الوفود من القبائل العربية إلى كانت تَفِدُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنحاء الجزيرة العربية تبايعه على الإسلام، وتتعلم منه ما جاء به من الوحي كتاباً وسنَّة

ثم اهتمَّ بها الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما تفرق الصحابة في الأمصار بعد الفتوحات، فرحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أُنيس في الشام واستغرق شهراً ليسمع منه حديثاً واحداً لم يبق أحدٌ يحفظه غير ابن أنيس.

ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر بمصر، فلما لقيه قال: حدِّثنا ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستر المسلم لم يبق أحدٌ سمعه غيري وغيرك، فلما حدَّثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة ولم يحل رحله.

وقد استمرت الرحلة في جيل التابعين حيث تفرق الصحابة في الأمصار بعد الفتوحات يحملون معهم ميراث النبوة، وما كان يتيسر للرجل أن يحيط علماً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الرحلة إلى الأمصار وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها.

قال الإمام سعيد بن المسيب سيد التابعين: "إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام".

وقال بسر بن عبد الله الحضرمي: "إن كنت لأركب إلى مصرٍ من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه"، وقال عامر الشعبي: "لم يكن أحد من أصحاب عبد الله بن مسعود أطلب للعلم في أفقٍ من الآفاق من مسروق".

وحدث الشعبي رجلاً بحديث ثم قال له: "أعطيناكها بغير شيء، قد كان يُركَب فيما دونها إلى المدينة".

وعن أبى العالية الرياحي قال: "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم".

أسباب الرحلة:

للرحلة في طلب العلم أسباب كثيرة من أهمها:

1- في جيل الصحابة كانت لسماع حديثٍ لم يسمعه الصحابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو للتثبُّت من حديثٍ يحفظه الصحابي وليس في بلده من يحفظه، فيشد الرحال إلى من يحفظه ولو كان على مسيرة شهر.

2- أما في التابعين فذلك بسبب تفرق الصحابة في الأمصار وكلٌّ منهم يحمل علماً من ميراث النبوة، فاحتيج إلى علمهم فرُحِل إليهم.

3- ظهرت أسباب أخرى فيما بعد هذين الجيلين من تلك الأسباب:

ظهور الوضع في الحديث حيث كَثر أصحاب الأهواء الذين انتحلوا أحاديث تؤيد أهواءهم ونسبوها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فنشط العلماء في الرحلة للتحقُّق من تلك الأحاديث ومعرفة مصادرها ومخارجها.

طلب الإسناد العالي فيُرحَل لأجله كما قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سُنَّة عمن سلف".

فوائد رحلات المحدثين

وقد كانت للرحلة عند المحدثين أهداف ومقاصد جليلة منها :

1- تحصيل الحديث : من هذه الفوائد تحصيل الحديث، وهذا ما ابتدأ به بعض الصحابة - رضوان الله عليهم- وتبعهم في ذلك من جاء بعدهم من المحدثين.

2- التثبت من الحديث : ومنها التثبت من الحديث، وقد كان مقصد أبي أيوب رضي الله عنه في رحلته إلى مصر ليسمع الحديث من عقبة بن عامر رضي الله عنه . وكذلك رحل شعبة بن الحجاج من أجل إسناد حديث فضل الوضوء والذكر بعده: ((من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر الله إلا غفر الله له)).

3- طلب علو الإسناد : ومن فوائد الرحلات طلب العلوّ في الإسناد، ذلك لأنه بالرحلة تقلُّ الوسائط بين التلاميذ والشيوخ، وقد قيل لأحمد: أيرحل الرجل في طلب العلو؟ فقال: بلى والله شديدًا، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر -رضي الله تعالى عنه- فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر فيسمعانه منه.

4- البحث عن أحوال الرواة : كذلك من الفوائد البحث عن أحوال الرواة، كان من أهداف الرحلة تقصِّي أحوال الرواة وأخبارهم حتى يتميَّز مَن منهم عدول ومن منهم غير عدول، أو مجرّحين.

ومن أمثلة الرحلة لهذا الغرض سعي الإمام يحيى بن نعيم إلى أبي نعيم الفضل بن دكين؛ ليختبر حفظه وتيقظه وقد وجده حافظًا ثبتًا.

5- مذاكرة العلماء: وكذلك من الفوائد مذاكرة العلماء كالخطيب، ولو كان حكم المتصل والمرسل واحدًا؛ لما ارتحل كَتَبة الحديث، وتكلفوا مشاقّ الأسفار إلى ما بعد من الأقطار للقاء العلماء، والسماع منهم في سائر الآفاق، وعلى الرغم من مذاكرة العلماء كما يُفهم من هذا النص، يُفهم منه أمر آخر وهو أنه من فوائد الرحلة هو التمييز بين ما هو متصل من الأحاديث، وهذا شرط أو ركن من أركان الحديث الصحيح أو الحسن، وما هو مرسل مما فيه انقطاع، وقد يكون الانقطاع هو عدم وجود الصحابي ورفع التابعي الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون الانقطاع في غير ذلك الموضع، وكانوا يسمونه أيضًا مرسلًا.

ويمكن أن نجمل ما جَدَّ في القرن الثاني الهجري، ودفع إلى المزيد من توثيق السنة في النقاط التالية:

أولًا: تُوفي الصحابة الذين كانوا يحفظون السنة، ويوشك أن يُتوفى التابعون أيضًا الذين تلقوها منهم.

ثانيًا: كثُر الوضع في الحديث والخطأ فيه؛ لأنه نشأ أقوام مِن أتباع التابعين ليس عندهم من التورع عن الكذب والحيطة ما عند الصحابة والتابعين.

ثالثًا: طول الأسانيد، وتعذَّر مقابلة جميع الرواة الذين يوصلون الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رابعًا: نشأت المذاهب الفقهية، وأدَّى الاختلاف بينها؛ إلى أن يبذل أئمة كل مذهب توثيقَ ما عندهم من الأحاديث، ومناقشة مخالفيهم.

وتمخض عن كل هذا حركة كبيرة في توثيق السنة، وخاض غِمارَها الحنفيةُ والشافعيةُ، وأصحابُ مالكٍ، وقام الإمام الشافعي في وجه مَن ينكرون حجية السنة، ويزعم أنها غير موثقة؛ حتى يتاح للفقهاء أن يعملوا بها وهم مطمئنون.

خامسًا: لم تدون السنة في أول الأمر تدوينًا شاملًا؛ خوفًا من اختلاطها بالقرآن، أو قُلْ: إنها إذا كانت كُتِبَ منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب الكثيرُ منها في عهد الصحابة وفي عهد التابعين، فإنها لم تدون تدوينًا شاملًا بمعنى: أن تُجمع في مصنفات، والآن في القرن الثاني الهجري زال هذا الخوف؛ خوف الاختلاط بالقرآن، أو الاهتمام بكتابة السنة عن كتابة القرآن وحفظه، فقد كثر الحافظون والكاتبون للسنة.

وقبل أن نُبين التدوين الشامل للسنة، وما صاحب ذلك من ظهور المصنفات، نقف عند المناهج العامة للمحدثين؛ إذ على أساسها كانت الروايات التي أودعت في بطون هذه المصنفات.

رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحيدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطِّروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عمليا لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذه اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مروياته أو مصنفاته، وحسبنا في هذا المقال أن نقف على مناهجهم العامة التي اتفقوا عليها، ثم نُعرِّج فيما بعد على مناهجهم الخاصة.

المناهج العامة للمحدثين

يقصد بالمناهج العامة للمحدثين: الأساليب والطرق التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه، وسوف نتعرض لأبرز تلك

المناهج وفق النقاط التالية:

أولا: منهجهم في طلب الحديث:

1- إخلاص النية في طلب الحديث الشريف: كان المحدثون يحثون طلبة الحديث على إخلاص النية لله جل وعلا في طلب الحديث، حتى يحذَروا من الدخول في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلّمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة -أي ريحها- يوم القيامة) رواه أبو داود وابن ماجه.

2- التدرج في طلب الحديث والصبر عليه: دأب المحدثون على البدء بصغار العلم قبل كباره، والتدرج في الطلب، وكان الإمام الزهري يقول: "من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يُدرك العلم حديثٌ وحديثان"، وقال أيضا: "إن هذا العلم إن أخذته بالمكابرة له غلبك، ولكن خذه مع الأيام والليالي أخذاً رفيقاً تظفر به"، وقال معمر بن راشد: "من طلب الحديث جملة ذهب منه جملة، إنما كنا نطلب حديثاً وحديثين"، ويقول الإمام النووي: "وينبغي أن يقدّم -أي طالب الحديث- العناية بالصحيحين ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ضبطاً لمشكلها وفهماً لخفي معانيها.. "، ويجدر بكل من طلب الحديث أن يرجع إلى كتاب الخطيب البغدادي "الرحلة في طلب الحديث".

3- العمل بالعلم: كانوا يعملون بكل ما يروون من الأحاديث، قال الإمام ابن الصلاح: "وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاة الحديث"، وقال وكيع: "إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به".

4- الحفظ والاستظهار: كانوا يعتمدون على الحفظ في تلقي الحديث، قال الإمام الأوزاعي: "ما زال هذا العلم عزيزاً تلقّاه الرجال، حتى وقع في الصحف فحمله ودخل فيه من هو غير أهل له"، وقال هُشيم بن بشير: "من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث"، ولا يعني هذا إهمال الكتابة، قال الخليل: "ما سمعت شيئا إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، وما حفظته إلا نفعني".

5- المناصحة وبذل الفائدة: حث المحدثون طلبة الحديث على المناصحة، وإفادة بعضهم بعضا، قال عبد الله بن المبارك: "إن أول منفعة الحديث أن يفيد بعضكم بعضا".

6- تعظيم المحدث وتبجيله: كانوا يجلُّون المحدث لما في صدره من العلم، قال الإمام النووي: "وينبغي أن يعظِّم شيخه ومن يسمعُ منه، فذلك من إجلال العلم، وبه يُفتح على الإنسان، وينبغي أن يعتقد جلالة شيخه ورُجحانه، ويتحرّى رضاه، فذلك أعظم الطرق إلى الانتفاع به".

ثانيا: منهجهم في التحديث:

1- عدم التصدي للتحديث قبل التأهل لذلك: كانوا لا يتعجلون الجلوس للتحديث قبل تأهلهم لذلك وإجازتهم، قال الإمام ابن الصلاح: "اختُلف في السن الذي إذا بلغه استُحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته، والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استُحبَّ له التصدي لروايته ونشره في أي سنٍّ كان".

2- الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط: كانوا يتورّعون عن التحديث إذا كبرت أعمارهم، قال ابن أبي ليلى: "كنا نجلس إلى زيد بن أرقم رضي الله عنه فنقول: حدِّثنا حدِّثنا، فيقول: إنا قد كبِرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد"، وقال الإمام النووي: "وينبغي له أن يُمسك عن التحديث إذا خُشي عليه الـهَرَم والخَـرَف والتخليط، ورواية ما ليس من حديثه، وذلك يختلف باختلاف الناس".

3- توقير من هو أولى منه والدلالة عليه: قال سفيان الثوري لسفيان بن عيينة: "ما لك لا تُحدِّث؟ فقال: أمَا وأنت حيٌّ فلا"، وقال الإمام النووي: "ولا ينبغي للمحدِّث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك. وقيل: يُكره أن يحدث ببلد فيه من هو أولى منه لسنِّه أو غير ذلك".

4- توقير مجلس التحديث: كان الإمام مالك بن أنس رحمه الله إذا أراد أن يحدِّث توضأ وجلس على صدر فراشه، وسرّح لحيته، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدّث. فقيل له فقال: أحبُّ أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقال الإمام ابن الصلاح: "ولا يسرد الحديث سردا يمنع السامع من إدراك بعضه، وليفتتح مجلسه وليختمه بذكر ودعاء يليق بالحال".

5- عدم التعجل في التصنيف: كانوا لا يتعجلون التصنيف حتى تكتمل ملكاتهم ويتأهلون لذلك، قال الإمام النووي: "وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له"، وقال الخطيب البغدادي: "وقلّ ما يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفيّ من فوائده إلا من جمع متفرِّقه، وألّف مشتته، وضمّ بعضه إلى بعض..".

6- العناية بطلاب الحديث: كان المحدثون يعتنون بطلابهم، ويستغلون ملكة الحفظ والفهم في وقت مبكر من أعمار طلابهم، وكان الحسن البصري يقول: "قدموا إلينا أحداثكم، فإنهم أفرغ قلوبا، وأحفظ لما سمعوا، فمن أراد الله عز وجل أن يُـتمَّ ذلك له أتـمَّه".

<u>ثالثا: منهجهم في رواية الحديث:</u>

1- عدم الإكثار من الرواية والاقتصار على قدر الحاجة: كانوا يقللون من الرواية امتثالا لما روي عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على هذا المنبر: (إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليّ فليقل حقا – أو صدقا – ومن تقوّل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار) رواه ابن ماجة والحاكم، ولا يخرم هذا المنهج وجود بعض المكثرين من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، لأن مروياتهم قد احتيج إليها، إضافة إلى أن عدد هؤلاء المكثرين قليل جدا، فلا يكون ذلك خرقا لعدم الميل إلى الإكثار.

2- التثبت من صحة الرواية: كانوا يبذلون كل ما في وسعهم للتثبت من صحة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"، ولم تكن بُعد المسافة عن الرواة مانعا من التثبت، فقد سنُّوا رضي الله عنهم الرحلة في طلب الحديث، حتى أن شعبة بن الحجاج رحل ألف فرسخ في حديث واحد، وكتاب الخطيب البغدادي " الرحلة في طلب الحديث" أكبر شاهد على ذلك.

3- نقد الروايات: كانوا يعرضون ما يسمعونه من بعضهم من الحديث على ما يحفظونه من الكتاب والسنة وما رسخ في أذهانهم من قواعد هذا الدين الحنيف، فما وجدوه موافقا أخذوا به، وما وجدوه مخالفا توقفوا فيه.

4- عدم التحديث بما يفوق أفهام العامة: أمسك بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سُلَّما لأهل الأهواء والبدع ومن على شاكلتهم، حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، وفي هذا يقول ابن مسعود رضي الله عنه: "ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"، وقال أبو هريرة رضي الله عنه: "حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قُطع هذا البلعوم"، والمراد أنه لم يحدث به كل أحد، بل حدّث به خاصة أصحابه، وذلك ما يتعلق بالفتن وما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

5- الاحتياط عند الشك وتوقير من يحدّثون عنه: كانوا يحتاطون عند التحديث حتى لا يتقوّلوا على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، فعن عمرو بن ميمون قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، فما سمعته يقول بشيء قط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فنكس. فنظرت إليه فهو قائم محللة أزرار قميصه قد اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه، قال أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها بذلك، وقال الإمام النووي: "ينبغي له إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه: أو كما قال، كما فعل الصحابة فمن بعدهم".

<u>رابعا: منهجهم في كتابة الحديث وضبطه:</u>

1- آداب كتابة الحديث: كانوا يحافظون على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، وكانوا يستحبون أن يكون الخط محققا، وكانوا يتّسمون بحسن الخط والدقة العالية.

2- ضبط الحروف المهملة والفصل بين الأحاديث: كانوا لا يقتصرون على ضبط الحروف المعجمة بالنقاط، بل كانت الحروف المهملة لها علامة أيضا، وكان من عادتهم أن يضعوا دائرة بين كل حديثين للفصل بينهما.

3- التصحيح : كانت لهم علامات في مروياتهم التي دوَّنوها، ومن ذلك التصحيح، فإنه يكون بكتابة "صح" على الكلام أو مقابله في الحاشية، ولا يُفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيُكتب عليه "صح" ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضُبط وصَحَّ على هذا الوجه.

4- الجمع بين اختلاف الروايات: كانوا لا يخلطون بين الروايات ولا يلفِّقون بينها، وإذا وصل إلى أحدهم الحديث من عدة طرق وبألفاظ مختلفة، فإنه يعتمد أوثق الروايات عنده، ثم يبين ما وقع فيه التخالف من زيادة أو نقص أو إبدال لفظ بلفظ أو حركة إعراب أو نحوها، وقد يستعمل بعضهم خطوطا بألوان مختلفة يدل كل منها على رواية مختلفة.

5- الإشارة بالرمز: كانوا يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: حدثنا = ثنا = نا = دثنا، أخبرنا = أنا = أرنا، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين.

خامسا: منهجهم في التحمل والأداء

تنحصر مناهج المحدثين في التحمل والأداء بثماني طرق، وهي:

1- السماع من الشيخ: هي أن يحدث الشيخ بلفظه، فيملي على تلاميذه إملاء وهم يكتبون، أو يحدثهم من غير إملاء وهم يسمعون، وقد يُملي عليهم أو يحدثهم من حفظه غيبا، أو يُملي عليهم أو يحدثهم من كتابه، وهي الطريقة التي تحمل بها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الحديث غالبا، فكانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحدثهم به.

2- القراءة على الشيخ: هي أن يقرأ الطالب حديث الشيخ على الشيخ نفسه أو يقرأ غير الشيخ عليه والطالب يسمع، وأكثر المحدثين يُسمونها عرضا، لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، كما يعرض القرآن على المقرئ، وهذه الصورة أدنى في المرتبة من السماع من الشيخ، على خلاف في ذلك.

3- الإجازة: هي الإذن في الرواية من غير سماع ولا قراءة، وقد اعتمدها العلماء بعد كتابة الحديث في المصنفات، وهي في الجملة إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنها من روايته، فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب، نظرا لوجود النُّسخ، والمقصود بالإجازة إباحة الرواية لا أن يصير الـمُجاز بالكتاب عالما به بمجرد الإجازة، وفي هذه العصور المتأخرة يحذِّر المحدثون من تطفُّل الكثيرين على الإجازة، خوفا من سوء استغلالها.

4- المناولة: وهي أن يدفع الشيخ للطالب كتابا فيه أحاديث ليرويَها عنه، وقد تكون المناولة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها.

5- المُكاتبة: وهي أن يسأل الطالبُ الشيخَ أن يكتب له شيئا من حديثه، أو يبدأ الشيخُ بكتابة ذلك مفيداً للطالب، بحضرته أو من بلد آخر، بخط الشيخ أو بخط غيره بأمره، وقد تكون المكاتبة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها.

6- الإعلام: هو إعلام الشيخِ الطالبَ أن هذا الحديث من روايته، وأن هذا الكتاب سماعه فقط، دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك، أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقره على ذلك ولا يمنعه.

7- الوصية: هي أن يوصيَ الشيخُ بدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل.

8- الوجادة: هي الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه أو يسمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك إذا وجد كتب أبيه وجدِّه بخط أيديهم.

المحاضرة الخامسة

أنواع التصنيف في السنة ومناهج التأليف فيها

قد تنوَّع التصنيف في الحديث واختلفت مناهجه فرأينا الصحف والنسخ الحديثية، والجوامع، والموطآت، والمسانيد، والتصنيف على الكتب والأبواب والأجزاء الحديثية، والتأليف على الأطراف والزوائد والمعاجم، والموسوعات والمستخرجات والمستدركات.

أولًا: الصحف والنسخ الحديثية:

والصحيفة لغة: هي التي يُكتب فيها والجمع صحائف وصحف، وقال الجوهري: الصحيفة: الكتاب، وينبغي أن نتنبه إلى هذا الكلام؛ حتى لا نفهم كما هو متداول الآن أن الصحيفة هي وجه من وجوه الورقة، لا إن الصحيفة كانت ككتاب يدوَّن فيه كثير من الأحاديث كما رأينا في صحيفة همام وصحيفة الأعرج، وغير ذلك.

وقال صاحب (التهذيب): النسخ اكتتابك كتابًا عن كتاب حرفًا بحرف، والأصل نسخة، والمكتوب عنه نسخة؛ لأنه قام مقامه، وفي الاستعمال الحديثي لا يكاد يختلف معنى الصحيفة عن معنى النسخة، ويطابق أحدهما الآخر، أو يطلق أحدهما على الآخر ومعناه مجموعة مختلفة من الأحاديث مدوَّنة، ولها صفة خاصة تضاف إليها،

كما يقال صحيفة علي وصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، ونسخة الأعرج عن أبي هريرة وهكذا، وتروى بإسناد واحد غالبًا.

وإطلاق الصحف والنسخ على هذه المجموعات الحديثية المدونة إنما كان في مرحلة مبكرة جدًّا، وبالتحديد أطلق على ما دون في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعصري الصحابة والتابعين، ومن هذا رأينا -كما قلنا- صحيفة علي بن أبي طالب التي كُتبت في عهد رسول الله ﷺوصحيفة عمرو بن حزم التي كتبت في عهده ﷺكذلك، ورأينا صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، وصحيفة الأعرج عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- وغيرها من الصحف، والتي يُطلق عليها النسخ أيضًا.

وغالبًا ما تروى هذه الصحف أو النسخ بإسناد عالٍ، وإن كان ذلك لا يعني دائمًا أن يكون إسنادها صحيحًا. وكثرت هذه الصحائف في عصر رسول الله ﷺ كما قلنا وعصر صحابته، وهذا يدل على أن كثيرًا من الأحاديث كُتبت في عهد رسول الله ﷺ وصحابته على عكس ما يزعم المرجفون.

ثانيًا: الجوامع:

والجوامع: جمع جامع، والجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق، وآداب الأكل والشرب والسفر، والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب، وغير ذلك، وهي على أبواب ولكنها أبواب شتَّى من غير ترتيب، ولدينا منها مطبوعًا (جامع معمر بن راشد الصنعاني) الذي طُبع في آخر مصنف عبد الرزاق في منتصف الجزء العاشر، وجميع الجزء الحادي عشر.

كذلك مما هو مطبوع عندنا (جامع ابن وهب)، وهما في موضوعات شتى غير مرتبة ترتيبًا موضوعيًّا، كما سنشاهد في الكتب التي أتت بعد ذلك، وإن كانت

الأحاديث على أبواب ولكنها لا تندرج تحت كُتب تضمّها كالصلاة والزكاة، ومن هذا أيضًا (جامع سفيان الثوري) و(جامع سفيان بن عيينة) في السنن والآثار، وفي شيء من التفسير، واستمر هذا النوع بعد ذلك.

ثالثًا: الموطآت: جمع موطأ وهو لغة المسهل والمهيأ و المذلل الذي يستفاد منه
وفي الاصطلاح هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية و يشتمل على الأحاديث المرفوعة و الموقوفة و المقطوعة وهو كالمصنف تماما وإن اختلفت التسميه

سبب تسميته بالموطأ :لأن مؤلفه و طأه للناس أي هيئه و سهله لينتفعوا منه
أشهر هذه المصنفات : موطأ الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة 179هـ-

وهي من التصنيف المبكر أيضًا وفيها اتخذ التصنيف في السنة نضجًا، ولهذا سارت عليه كتب كثيرة للسنة بعد ذلك، وإن سُميت بغير الموطآت، فكما نرى في (موطأ مالك) أنه قسم الموضوعات إلى كتب وأبواب تندرج تحت هذه الكتب، فكذلك نرى ذلك في كثير من الكتب التي أُلفت بعد ذلك. وممن صنف ما أطلق عليه اسم الموطأ ابن أبي ذئب، ومالك بن أنس، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى شيخ الشافعي، وعبد الله بن وهب، وكلهم من أوائل المصنفين في السنة. قال السيوطي: وقد صنف ابن أبي ذئب بالمدينة موطأً أكبر من (موطأ مالك) حتى قيل لمالك: ما الفائدة في تصنيفك؟ أي: بعدما صنف ابن أبي ذئب؟ فقال: ما كان لله بقي.

وكما يقول ابن حجر: صنف الإمام مالك (الموطأ) بالمدينة، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ومن بعدهم، يعني: هذه صفات الموطآت في غالب الأحيان.

رابعًا: المسانيد:

وهي جمع مسند وهي الكتب التي جُعل فيها أحاديث كل صحابي على حدة في موضع واحد صحيحًا كان أو حسنًا أو ضعيفًا، وقد رُتّبت على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولًا، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة يعني: الخلفاء أو العشرة يعني المبشرين بالجنة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلّين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك، والمسانيد كثيرة جدًّا.

ومنها: (مسند أحمد) وهو أعلاها وهو المراد عند الإطلاق يعني: عندما نقول روي في المسند يراد (مسند أحمد)، وإذا أريد غيره قيد، وترتيب الصحابة فيه تبعًا لسابقتهم في الإسلام تارة، وتبعًا لكثرة أحاديثهم تارة أخرى، وتارة لبلدانهم، ولهذا ابتدأ الإمام أحمد "مسنده" بالخلفاء الراشدين الأربعة، وثم بقيَّة العشرة المبشرين بالجنة، وهو يشتمل على ثمانية عشر مسندًا، أولها

كما قلنا العشرة المبشرون بالجنة، ثم مسانيد تجمعها صفة خاصة كمسند البصريين أو الشاميين، وهكذا تبعًا للنواحي التي عاش فيها هؤلاء الصحابة.

ومن المسانيد كذلك: (مسند إسحاق بن راهويه)، و(مسند أبي داود الطيالسي)، وغيرها كثير، وهذه المسانيد تُعتبر مرحلة متطوّرة في التصنيف في الحديث؛ إذ كانت المؤلفات قبلها كالمجاميع والموطآت تضمّ الأحاديث والآثار، أما في المسانيد فاقتصر فيها على الأحاديث، ونظرة عجلى على (مسند أحمد)، أو (مسند أبي داود الطيالسي)، أو غيرهما تُعطيك هذا، وهي تضمّ الصحيح و الحسن والضعيف، وليس فيها كما قلنا: إلا حديث رسول الله .

خامسًا: التصنيف على الكتب والأبواب:

وهذا النوع من التصنيف يضمّ كتبًا كل كتاب منها تندرج تحته أبواب عدّة، وهذا أكثر أنواع التصنيف شيوعًا، وكثرة على مر العصور، يعني: يضم كتب الإيمان والعلم والطهارة والصلاة وهكذا، وفي كل كتاب تكون هناك أبواب تشتمل على الموضوعات الجزئية التي تندرج تحت هذا الكتاب، ووجدنا بداية ذلك كما ألمحنا من قبل عند مالك في (الموطأ)، ولكنه اكتمل بعده وفيما تلاه من التصنيف، وهذا النوع من التصنيف يندرج تحته:

أ- المصنفات: المصنف هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية و المشتمل على الأحاديث المرفوعة و الموقوفة و المقطوعة

الفرق بين المصنف و السنن:

المصنف يشتمل على الأحاديث المرفوعة و المقطوعة و الموقوفة

لكن السنن تشمل الأحاديث المرفوعة فقط وقد يوجد فيها الموقوف والمقطوع ولكن نادراً.

هناك كتب سُمّي كل منها بالمصنف ويندرج تحت هذا النوع من التصنيف (مصنف عبد الرزاق الصنعاني) الذي تُوفي سنة مائتين وإحدى عشرة، و(مصنف وكيع بن الجراح) الذي توفي سنة مائة وسبع وتسعين، و(مصنف حماد بن سلمة) الذي توفي سنة مائة وسبع وستين، و(مصنف أبي الربيع) سليمان بن داود العتكي الزهراني البصري، الذي توفي سنة مائة وأربع وثلاثين،

و(مصنف بقيّ بن مخلد) القرطبي الذي توفي سنة مائتين وسبع وستين من الهجرة، وبين يدينا مما هو مطبوع منها (مصنف عبد الرزاق الصنعاني)، و(مصنف ابن أبي شيبة)، ونسأل الله تعالى أن يخرج إلى النور بقية هذه المصنفات.

و(مصنف عبد الرزاق) على الكتب والأبواب: وهو مثال جيد للتصنيف في السنة، فالأبواب مرتبة ترتيبًا جيدًا في كل كتاب من كتبه، أما مصنف ابن أبي شيبة فهو كذلك مرتب على الكتب، وفي داخلها الأبواب ولكن ترتيب الأبواب في كل كتاب مشوش؛ ففي كتاب الطهارة نجد الأبواب غير مرتبة فيه مثلًا، ومهما يكن من أمر فأهم ما يميز هذه المصنفات غير الترتيب على الكتب والأبواب هو أنها تحتوي على الأحاديث والآثار في كل باب من أبوابها، كما أنها تضم الصحيح والحسن والضعيف، كما تضم ما ورد في الموضوع الواحد مما يستنبط منه حكمان متقابلان.

ب- الجوامع:

كما أطلق بعض المصنفين على هذا النوع من التصنيف عنوان: جامع، وهو يختلف عن نوع الجوامع الذي تكلمنا عليه كجامع معمر بن راشد، والذي لم يكن فيه هذا التطور من تقسيم هذه المصنفات إلى كتب تندرج تحتها أبواب، ومن هذه الجوامع (صحيح البخاري) فقد سماه مؤلفه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺوسننه وأيامه)، وكذلك سمي كتاب الترمذي (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه

العمل)، ولسنا بحاجة في هذا الفصل إلى أن نعرف في هذه العُجالة بمثل هذه الكتب، وهي أشهر من ذلك، ولكننا ننبّه إلى أنها من هذا النوع من التصنيف، أي: التصنيف على الكتب والأبواب.

ج- السنن: هي الكتب المرتبه على الأبواب الفقهيه و تشمل على الأحاديث المرفوعه إلى النبي و ليس فيها شيء من الموقوف المضاف إلى الصحابه ولا المقطوع المضاف الى التابعين و قد يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعه ولكن قليل جدا بالنسبه إلى المصنفات والموطأت

ومن أمثلة ذلك: سنن أبي داود ،وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن سعيد بن منصور، وسنن البيهقي ، وسنن الدار قطني ،وهذه كلها تختلف في شروطها؛ فهي تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف.

سادسًا: الأجزاء الحديثية:

والجزء عندهم هو تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة، أو من بعدهم، وقد يختارون من الموضوعات المذكورة في صفة الجامع أو الجوامع الذي سبق الكلام عنه قد يختارون موضوعًا جزئيًّا يصنفون فيه مبسوطًا أو في فوائد حديثية أيضًا ومن أمثلة ذلك

1- جزء (ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان) للحافظ أبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي.

2- (جزء الفتن) للإمام الحافظ حنبل بن إسحاق

3- الأربعين في صفات رب العالمين للحافظ الذهبي .

سابعًا: التأليف على الأطراف:

وذلك بأن يُذكر طرف الحديث الدال على بقيته، وتتفاوت هذه الكتب في سعتها كما سيأتي، ومنها (أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) لابن حجر العسقلاني الذي ولد سنة سبعمائة وثلاث وسبعين، وتوفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين من الهجرة، و(تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي الذي توفي سنة سبعمائة وثنتين وأربعين، وهو في أطراف الكتب الستة الصحيحين والسنن الأربع، و(إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) للحافظ ابن حجر الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين خمسين،

والكتب العشرة هي (سنن الدارمي)، و(صحيح ابن خزيمة) و(المنتقى) لابن الجارود و(مستخرج أبي عوانة) و(صحيح ابن حبان) و(المستدرك للحاكم) و(موطأ مالك) و(مسند

الشافعي) و(مسند أحمد) و(شرح معاني الآثار) للطحاوي، واختار ابن حجر من بعض هذه الكتب ما هو صحيح.

والحقيقة أن التحديد بالعشرة إنما هو بالنظر إلى الكتب الأساسية، ولكن ابن حجر زاد عليها ومن ذلك ما رآه صحيحًا في (سنن الدارقطني).

ثامنًا: التأليف على الزوائد: الزوائد هي المصنفات التي يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائده في بعض الكتب على الأحاديث في كتب أخرى

وهذا النوع من التأليف يهدف إلى تيسير الاستفادة من كتب السنة المتقدمة، ومن هذه الكتب (مجمع الزوائد) للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهثيمي، وهو في زوائد أحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني في معاجمه الثلاثة على الكتب الستة، وهو يحكم على رجال أسانيدها فقط، وقد يكون رجاله موثقون، ولكن قد تكون هناك علة أخرى تمنع من صحة الحديث، فليتنبه إلى ذلك طلاب العلم.

تاسعًا: التأليف على طريقة المعاجم :

المعاجم :جمع معجم و المعجم في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان و ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم

وطريقة المعاجم هي نفسها طريقة المسانيد ترتيب الصحابي الواحد في مكان واحد و المعجم يشبه المسند في الترتيب الأول ترتيب الأفضليه (العشرة المبشرين في الجنة) و بقية الصحابة على طريقة المعجم الترتيب الهجائي ومن أمثلة ذلك : المعجم الكبير للطبراني.

وهذا النوع من التأليف إنما هو تجميع لكثرة من الحديث أو لكتب الأصول، ومن هذه الكتب وهي كثيرة معجما الطبراني الأوسط والصغير، والأحاديث فيهما مرتبة على حروف المعجم لشيوخ الطبراني .

عاشرًا: التأليف على طريقة المستخرجات:

والمستخرج عندهم أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيُخرّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه مع رعاية ترتيبه ومتونه، وطرق أسانيده، ومن هذه الكتب :المستخرج على (صحيح مسلم) للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق، والمستخرج على صحيح البخاري) لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.

الحادي عشر: التأليف على طريقة المستدركات: وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه

لم يستوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة، ولهذا أُلّفت كتب تضم أحاديث مستدركة عليهما، ومن هذه الكتب (المستدرك) للحاكم، وهو يضم أحاديث صحيحة مما لم يذكرها الصحيحان أو أحدهما، وهي على شرطهما أو على شرط أحدهما، وقليل من أحاديث الكتاب مما

صححه الحاكم وليس على شرط أحدهما، وهو مرتب على الكتب الموضوعية يعني: كتاب الصلاة كتاب الطهارة كتاب كذا كتاب كذا، ويقول النقاد: إنه متساهل في التصحيح.

الثاني عشر: الترغيب و الترهيب الكتب المرتبة على أساس جمع الأحاديث المتعلقة في الترغيب لأمور مطلوبة و الترهيب والتخويف من أمور منهي عنها
أمثلتها " كتاب الترغيب و الترهيب للمنذري.
و الترغيب و الترهيب لأبي حفص ابن شاهين.

الثالث عشر: كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فمن أراد أن يعرف الأحكام العملية في الدين فعليه أن يرجع لهذه الكتب
أمثلتها" الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد.
بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني.

المحاضرة السادسة
منهج الإمام مالك في الموطأ

عناصر المحاضرة:

أولاً :التعريف بالإمام مالك.

ثانياً :التعريف بالموطأ .

أولاً :التعريف بالإمام مالك رحمه الله

أ -نسبه : هو شيخ الإسلام، حجة الأمَّة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني، قيل كان أبو عامر أبو جد مالك حليف عثمان بن عبيد الله التيمى القرشي أخو طلحة بن عبيد الله، أحد العشرة المبشرين بالجنَّة وأمَّا أمَّه فتسمى العالية وقيل الغالية بنت الشريك الأزدية .

ب - مولده ونشأته وطلبه العلم:

ولد مالك بن أنس في ربيع الأول سنة 93 هـ بمدينة رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، وكانت المدينة حينذاك قلب الإسلام النابض ، ومركز الخلافة الإسلامية ، ومنشأ الأخيار الفضلاء من الأمة، ووطن الفقهاء المشهورين من السادة التابعين .ونشأ في بيت صنعته، وفي بيئة اشتغل أهلها بالحديث وأخبار الصحابة وفتاويهم، فجده مالك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم، وكان عمه المكني بابي سهيل من أكثر أهل بيته عناية بعلم الحديث، وأخوه النضر كان ملازماً للعلماء، وحتى مالكاً كان يكني بأخي النضر لشهرة أخيه

هكذا بدأ مالك يطلب العلم صغيراً تحت تأثير البيئة التي نشأ فيها وتبعاً لتوجيه أمه ، فحفظ القرآن الكريم ثم اتجه لحفظ الحديث وكان لابد من كل طالب علم من ملازمة عالم ، فلازم في البداية ابن هرمز المتوفى سنة 142 هـ سبع سنين ،

وبعد ذلك لازم نافع مولى ابن عمر فجالسه وأخذ عنه علماً كثيراً وقد اشتهر أن أصح الأحاديث هي المروية عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، كما أخذ مالك عن ابن شهاب الزهري وهو من دون الحديث .ولما بلغ مالك شأواً عظيماً في العلم والمعرفة، تحلق الناس عنده لطلب العلم وهو ابن سبع عشرة سنة .

وقد أكرم الله الإمام مالك بمواهب شتى منها:

* قوة الحفظ و الصبر والجلد والإخلاص في طلب العلم ، وقوة الفراسة تلقي العلم عن جلة من التابعين ، وأتباع التابعين ورسخ في العلم والعمل حتى صارت أباط الإبل تضرب إليه من أقطار الأرض ، يتعلمون من علمه وهديه وبقي إماماً يروي ويفتي نحو سبعين سنة حتى توفاه الله تعالى في ربيع الأول 199 هـ عن عمر يناهز ستة وثمانين سنة، و صلى عليه أمير المدينة عبد الله بن محمد بن إبراهيم العباسي وشيع جنازته واشترك في حمل نعشه ودفن بالبقيع.

ثناء الأئمة عليه.

فلمَّا كان الإمام مالك بهذه الشهرة والمرتبة العالية في العلم والتقوى والورع

فقد وجد من الأئمة والأعلام الثناء الحسن والذكر العاطر وقال الإمام النووي : أجمعت طوائف العلماء علي إمامة مالك وجلالته ، وعظيم سيادته وتبجيله وتوقيره ، والإذعان له في الحفظ والتثبت ،وتعظيم حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم وقال :أبو حاتم :من سادات أتباع التابعين وجلة الفقهاء والصالحين ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها وذبه عن حريمها وقمعه من خالفها أو رام مباينتها مؤثرا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرها من المخترعات الداحضة قائلا بها دون الاعتماد على المقايسات الفاسدة .

وقال الذهبي : اجتمعت لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره ،أحدها : طول العمر وعلو الرواية ، ثانيها : الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم ،ثالثها : اتفاق الأئمة علي حجة صحيح الرواية ، رابعها : إجماعهم علي دينه وعدالته وإتباعه السنة ، خامستها : تقدمه في الفقه والفتوى.

وإذا تتبعنا واستطردنا أقوال العلماء في الثناء علي الإمام مالك لطال بنا الحديث ولكن ما تقدم يكفيه فخراً أن يكون من محدثي الفقهاء ومن فقهاء الحديث.

أشهر شيوخه وتلاميذه:

وقد وجد الإمام مالك في المدينة العلماء البارزين، الذين تلقى عنهم من علمهم الكثير، والموثوق به في وقت معًا؛ لأنّهم كانوا من الثقات المتقنين الحافظين.

1- ومن هؤلاء ابن هرمز أبو بكر عبد الله بن يزيد، المتوفى سنة ثمان وأربعين ومائة، ويُعرف بالأصم، وهو يعد من فقهاء المدينة الذين يشهد لهم الفقهاء بالخير، وهم يميزونه على جميع من عداه.

فابن هرمز من أهل العلم بالمدينة، الذين يعرف بهم الأمر في الفعل والترك والتحريم والتحليل، قال فيه مالك -رضي الله تعالى عنه-: لم يكن أحد بالمدينة له شرف من قريش وغيرهم، إذا حزبه الأمر، إلا وهو يرجع إلى ابن يزيد بن هرمز .

2- ومنهم ابن شهاب الزهري أبو بكر محمد بن مسلم المدني، الذي توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة، أو أربع وعشرين ومائة، أو خمس وعشرين ومائة

وهو الذي يُعَدّ رَأسَ الجَامِعِينَ للحَدِيث، ويُلَقّب بِأعْلَم الحُفّاظ حتى وسعه أن يقول عن نفسه: ما صبر أحد على العلم قط صبري، ولا نشره أحد قط نشري. يقول الإمام مالك: قدم علينا ابن شهاب، فكنا نزدحم على بابه، ومع علمه الواسع بالحديث، كان يعد من فقهاء المدينة، من طبقة ابن هُرمز وإخوانه .

3- ومنهم: نافع مولى ابن عمر الصحابي الجليل، الذي توفي سنة سبع عشرة ومائة، أو عشرين ومائة، وهو يوصف بفقيه المدينة، ويعده ابن حزم من أهل الفتيا، قد نقل عن ابن عمر مولاه علمًا كثيرًا، وعُدّ محدثًا ثقة، حتى لقب بالإمام العلم .

4- ومنهم الإمام جَعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- وعنهم الذي وُلد سنة ثمانين، وتُوفي سنة ثمان وأربعين ومائة، وكان من علماء المدينة المعروفين بالعلم والدين.

5- ومنهم ربيعة الرأي ابن أبي عبد الرحمن، الذي توفي سنة ثلاثين ومائة، أو ست وثلاثين ومائة، وهو الفقيه الذي قال فيه مالك: ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة.

أشهر تلاميذه:

أمَّا الرواة عنه لا يكادون يحصون، فهم كُثر بحيث لا يعرف لأحد الأئمَّة رواة

كرواته ، وقد كان تلاميذه من شتي بقاع الأرض، وممن روي عنه من شيوخه : عمه أبو سهيل ،ويحي بن أبي كثير ، وابن شهاب الزهري ، ويحي بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، وعمرو بن يزيد، كما حدَّث عنه أقرانه : أبو حنيفة والاوزاعي ، وحماد بن زيد ، وإسماعيل بن جعفر ، وابن عطية ، وسفيان بن عينيه ، وعبد الرحمن بن مهدي ، عبد الله بن وهب ، وأبوداود الطيالسي ، والوليد بن مسلم ، ويحي القطان ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وهشام بن عبد الله الرازي وغيرهم كثير.

التعريف بالموطأ.

الموطأ في اللغة كما يقول ابن فارس :كلمة تدل علي تمهيد الشيء وتسهيله قيل لأبي حاتم الرازي موطأ مالك لم سمَّي موطأ ؟ فقال : شيء قدِ صنَّفه ووطأه للنَّاس حتى قيل : موطأ مالك وقال : مالك عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ ،وقال ابن فهد :لم يسبق مالكاً أحد إلى هذه التسمية، فإنّ ممن ألف في زمانه بعضهم سمي بالجامع، وبعضهم بالمصنف ،وبعضهم بالمؤلف ،ولفظه الموطأ بمعني الممهد المنقح.

أسباب تأليف (الموطأ):

1- يروي ابن أبي حاتم عن مالك، ما يُبين سببًا من أسباب تأليفه الكتاب (الموطأ) وهو: أنّ أبا جعفر المنصور الخليفة العباسي، حَثّه على كتابته، لما رأى أن العلم الحق هو علم أهل الحجاز، وأنّه ليس من أهل الحجاز من هو أعلم من مالك، وأنّ النّاس اختلفوا، وهو يُريدُ أن يَجمعهم على رأي واحد، وهو رأي أهل الحجاز.

2- والحق أنّ هذا يمكن أن يكون سببًا من أسباب تأليف الإمام مالك للموطأ ولكن ليس هذا هو كل الأسباب؛ فمما لا شك فيه أنه إلى جانب ذلك نجد أن مالكًا قد عاش في فترة أصبح الاهتمام فيها واضحًا بالتصنيف في الحديث، أو في تسجيله في كتب، بعد أن كان صحائف في القرن الأول الهجري كما سبق أن ذكرنا.

وإذا كان مالك قد حصل من العلم الكثير؛ فإنه كان من أجدر ما يقوم بهذا العبء، مع من قاموا به في الأقطار الإسلامية الأخرى: مصر، والشام، والعراق، واليمن، وخُراسان، وغيرها. فقد قام في كل منها من يضع المصنفات في علم الحديث.

3- يُضاف إلى ذلك: أنّ بعض العلماء بالمدينة قد ألفوا للناس كتبًا، ولكنها أقرب إلى الناحية الفقهية، أو إلى كتب الفقه. فجاءت خالية من الحديث، فرأى مالك أن يجمع إلى هذه الناحية: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يروي القاضي عياض أنّ أول من عمل الموطأ ابن الماجشون عمله كلامًا بغير حديث؛ فلما رآه مالك، قال: ما أحسن ما عمل! ولو كنت أنا لبدأت بالآثار، ثم شددت بالكلام -يعني: بالكلام في الفقه وغيره- والآثار يعني الأحاديث، وكلام الصحابة والتابعين.

ثم عزم على تصنيف الموطأ فعمل من كان بالمدينة يوم إذ من العلماء الموطآت، وقول مالك هذا كان واضحًا في منهجه في الموطأ، وعليه فقد كانت هناك دوافع بيئية، ودوافع أملتها ظروف العالم الإسلامي، وحَركةُ التأليف في علم الحديث.

<u>درجة أحاديث الموطأ:</u>

فإذا نظرنا إلى شروط مالك -رضي الله عنه- في الرواة والرواية؛ فإنه يمكننا أن نحكم على أحاديث الموطأ

1- إن الإمام مالك لا يأخذ الحديث إلا من العدول المستقيمين في سلوكهم، ومعتقدهم، المتزنين في عقولهم وتصرفاتهم.

يقول الإمام مالك: لا تأخذ العلم من أربعه، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جُرّب عليه ذلك، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا شيخ له فضل وعبادة إن كان لا يعرف ما يحدث.

2- وقَد سأله بعض المحدثين عن رجل ليعرف ما إذا كان ثقة، أم لا؟ فأجاب هل رأيته في كتبي؟. فقال السائل: لا، فقال مالك: لو كان ثقة رأيته في كتبي, إذًا فمالك لا يحكم على الرواة فقط، ولكنه يرى أيضًا: أن لا يدون أحاديث من هو غير ثقة منهم، ويَجعل هذا بمثابة الحكم على ثقة الراوي، أو عدم ثقته. ولهذا يقول الإمام أحمد بن حنبل: لا تبالي أن لا تسأل عن رجل يروي عنه مالك.

3- ومن مظاهر احتياطه في اختيار الرواة الثقات، قوله: إنه أدرك سبعين راويًا ممن يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهم أمناء؛ حتى لو ائتمن أحدهم على بيت مال المسلمين لكان أمينًا، ولكنه لم يأخذ العلم منهم؛ لأنهم ليسوا من أهل هذا الشأن، ويقول: وهذا الشأن يعني التحديث والفتيا يحتاج إلى رجل معه ثقة وورع، وصيانة وإتقان، وعلم وفهم؛ فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غدًا؛ فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة، فلا ينتفع به، ولا له حجة ولا يؤخذ منه أو عنه.

4- كذلك الإمام مالك يهتم بتوثيق كتاب الحديث؛ فعنده إذا كان المحدث يعتمد في كثير من الأحوال على كتابه، ويحفظه من أن يحرف فيه أحد حتى يمكن أن يعتمد عليه في الرواية؛ فإنّ الإمام مالك تشدد في هذا أيضًا، ورأى أنه لا بد في هذه الحَال من حفظ الكتاب؛ حتى يتأكد من أن ما فيه هو حديثه، فقد سُئل: أيأخذ ممن لا يحفظ، ويأتي بكتب فيقول: قد سمعتها وهو ثقة؟ قال: لا يؤخذ عنه أخاف أن يزاد في كتبه بالليل.

وهذا احتمال ضعيف، ولكنه التشدد والحيطة والحذر في توثيق حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وفي نقله .

5- وإذا كان لتلقي الحديث أكثر من منهج كما سبق أن عرفنا، وكان بعض هذه المناهج فيه احتمال تغير الحديث، أو تحريفه، أو عدم نقله نقلًا دقيقًا.

فإنّ الإمام مالكًا يَضعُ مِن الشّروط التي تكفل لما يجيزه من هذه المناهج أن يؤدي إلى نقل الحديث دون تغيير فيه، إنه يُجيز انتقال الحديث بالسماع، والقراءة على الشيخ، والمكاتبة والمناولة؛ لأنها كلها صالحة لنقل الحديث كما هو الشيخ إلى التلميذ، ولكنه لا يجيز منهج الإجازة وذلك بأن يسمح الشيخ للتلميذ بأن يروي أحاديثه أو بعضها، لا يجيز ذلك إلا بشروط تضمن -كما قلنا- نقل الحديث نقلًا دقيقًا دون تحريف.

المراسيل في الموطأ

أما عن المراسيل في (الموطأ) وقد أكثر منها مالك فيه، هل تعد من العيوب التي في كتابه؟ لا شك أنه يمكننا أن نحكم عليها بناء على ما سبق أن عرفناه من تشدد مالك -رحمه الله تعالى- في اختيار الرواة، وفي نقل الأحاديث؛ فهو يثق في رواته، وهم من التابعين، أما الصحابة فهم عدول، وبعد هذا يستوي الأمر عنده في ذكر الأحاديث مرسلة بدون سند، أو بجزء منه، أو مسندة كاملة السند، والتشدد في الاختيار هو سبب الاطمئنان، وقبول الإرسال.

ومن أجل هذا رأى من بعده أن هذه المراسيل التي دونها في (الموطأ) إنّما هي في حقيقتها أحاديث مسندة، إلا القليل النادر منها، والذي لا يتجاوز أربعة أحاديث، وقد وصل ابن الصلاح هذه الأحاديث الأربعة.

يقول ابن عبد البر في كتابه (التجريد): وقد وصلنا مراسيل (الموطأ) في كتاب "التمهيد" من طرق الثقات، وفي ذلك ما يبين لك صحة مراسيله، ومن تأمل ذلك رآه هناك والحمد لله.

ويقول في (التمهيد): وصلت كل مقطوع جاء متصلًا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء من غير طريق رحمه الله، فيما بلغني علمه، وصح بروايته جمعه؛ ليَرى النّاظر في كتابنا هذا موقع آثار (الموطأ) من اشتهار والصحة، واعتمد في ذلك على نقل الأئمة، وما رواه ثقات هذه الأمة.

فالإمام مالك لا يقبل المراسيل مطلقًا ضعيفة أو صحيحة، وإنّما يقبلها بشروط خاصة لا بد من توافرها، وتتلخص في الثقة في رواتها، والاطمئنان إلى نقلها نقلًا صحيحًا.

توثيق مُتون الأحاديث في الموطأ

أما عن مُتون الحديث: فالإمام مالك كانت له نظرات في اختيار الأحاديث، وكانت له مقاييس تؤكد له أن الحديث صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حقيقةً.

1- إنه يعرض الأحاديث عن كتاب الله فيقبل منها ما يوافقه ويرفض ما يخالفه، وتطبيقًا لهذا المقياس وترك بعض الأحاديث التي تحلل أكل لحوم الخيل؛ لأنها تتعارض مع قوله تعالى:﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾النحل: 8 ولم يذكر طعامها، فكان ظاهر القرآن تحريمها.

يقول الإمام مالك: إن أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل؛ لأن الله -تبارك وتعالى- قال: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾وقال -تبارك وتعالى- في الأنعام: ﴿لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ .غافر: 79 وقال -تبارك وتعالى-:﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ الحج: 34، فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل.

2- وكان مالك -رحمه الله- لا يروي إلا الحديث المعروف، ويترك الأحاديث الغريبة، فقد صَرَّحَ بذلك لَمَّا قيل له: إن فلانًا يحدثنا بالغرائب؟ فقال: من الغريب نَفِرُّ .

3- كما كان يحرص على تدوين الأحاديث التي عليها عمل الناس؛ إذ هي التي يكون المسلمون في حاجة إليها، والعمل يؤكدها ويقوّيها، يقول الإمام مالك: سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة، ما حدثت بها قطّ ولا أحدث بها، قال الفروي: فقلت له: لِمَ؟ قال: ليس عليها العمل.

منهج الإمام مالك في ترتيب الموطأ:

رَتّب الإمام مالك كتابه ترتيبًا فقهيًّا؛ فبدأ بالصلاة وما تستلزمه من أنواع الطهارة، ومن أجل الإشارة إلى أنّ هذه الأخيرة من توابع الصلاة، بدأ بكتابه مواقيت الصلاة، ثم رجع إلى أحاديث الطهارة، وفي كل موضوع من الموضوعات الفقهية هذه يدرج الأحاديث والأحكام، تحتها كتب وأبواب؛ فيقول مثلًا: كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، باب طهوره للوضوء... وهكذا حتى ينتهي من الطهارة فيبدأ بكتاب آخر.

وكان هذا الترتيب استجابة إلى حاجة المسلمين من السنة، إذ إن أول ما يحتاجون إليه منها إنما هو الأحكام الفقهية. ولم يقتصر (موطأ مالك) على الأحاديث، وإنما ضمنه فتاوى الصحابة والتابعين، وخاصة عمل أهل المدينة في عصره، وقبل عصره، وآراءه في بعض الموضوعات التي لم ينفيها رأي من الصحابة أو التابعين.
وهو يذكر الأحاديث المسندة في كل باب، ثم يذكر بعدها الموقوفات والبلاغات والآثار، وإذا كان مالك -كما يقول الدهلوي-: أثبت الناس في حديث المدنيين، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأعلمهم بقضايا عمر، وأقاويل عبد الله بن عمر، وعائشة، وأصحابهم من الفقهاء السبعة.
إذا كان مالك كذلك؛ فإن موطأه يعتبر مصدرًا أساسيًّا وموثوقًا به في نقله عمل أهل المدينة،

وتمييزه بين إجماعهم، وما عَمِلَ به بعضهم، وما ليس معمولًا به عندهم، إذ نجد كل ذلك في (الموطأ) كثيرًا وبطريقة إحصائية دقيقة. فكتاب مالك إنما يعتبر على هذا النحو كتاب حديث وفقه معًا.
يقول الحجوي مبينًا منهج (الموطأ): صنف مالك (الموطأ) وتلقى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وبوبه على أبواب الفقه؛ فأحسن ترتيبه وتبويبه، فكان كتابًا حديثيًّا فقهيًّا جمع بين الأصل والفرع؛ وهو أول تدوين يعتبر في الحديث والفقه، ولم يوفق من نظر إليه غير ذلك فسلب عنه أنه كتاب فقه وحديث معًا

أثر الموطأ فيما جاء بعده من المصنفات:
أولًا: من حيث المنهج: فقد تأثر به من جاءوا بعده في هذا المجال، ووجدنا كثيرًا من المصنفات التي أتت بعده تنهج نهجه في ترتيبه، وفي تقسيمه إلى كتب وأبواب كما قلنا، وأظهر مثال لذلك الكتب الستة، التي جاءت في القرن الثالث، والتي اعتبرت أصولًا للسنة.
ثانيًا: احتواؤه على الأحاديث والآثار؛ فنجد أثره كذلك في المصنفات بعده، كـ(مصنف عبد الرزاق) و(ابن أبي شيبة)، وكتاب الأم للشافعي، والبخاري في تعليقاته، و(السنن الكبرى) للبيهقي وهكذا.
ثالثًا: تحريه في تقديم الأحاديث الصحيحة: فتح الباب أمام مصنفين قصروا كتبهم على الأحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم ومن حذا حذوهم

<u>عناية العلماء بالموطأ:</u>
عني علماء المسلمين عناية كبرى بالموطأ منذ أن وضعه مالك رضي الله عنه، وقد يطول بنا المقام لو استعرضنا وجوه هذه العناية، ولكن الذي يهمنا في دراستنا هذه هو أثر هذه العناية في توثيق "الموطأ" وانتقاله، كما وضعه الإمام مالك رضي الله عنه، وتكميل توثيقه وبيان وجوه صحته، وتتمثل في:
1- أن النسخ التي اشتهرت والتي رويت عن مالك -رضي الله عنه- بواسطة تلاميذه الثقات ونقلها العلماء كثيرة أوصلها بعض العلماء إلى ثلاثين.

وأشهر هذه النسخ التي تداولها العلماء ست عشرة نسخة، وهي موجودة إلى الآن بنفسها، أو في تآليف العلماء المشهورة الأخرى، وبينها اختلافات يسيرة ترجع إلى اختلاف الأوقات التي أخذ أصحابها الموطأ من مالك رضي الله عنه، يقول صاحب كتاب "التراث العربي" مبينًا ذلك:
وهناك روايات عديدة مختلفة للموطأ، وهو يشبه في ذلك الجامع الصحيح للبخاري، ومع ذلك لا نستطيع أن نستنتج من هذا الاختلاف بين الروايات أن مالكًا كان يجيز موطأه غير متحرج ولا مدقق، أو أن أحد تلاميذه، وليس المؤلف هو الذي نقحه،

على أن الأخبار واضحة في أن مالكًا هو الذي ألف الموطأ إلى آخر كلمة فيه، وأنه رواه (قراءة) و(مناولة)، والسبب في هذه الاختلافات يجب أن يبحث في ضوء الأوقات المختلفة التي نشأت فيها، وأما فيما يتعلق بملاحظات الرواة على الروايات، فإن ذلك كان أمرًا مألوفًا في تلك الحقبة من الزمن، وفي كل مجال من مجالات العلم.

2- ومن وجوه العناية التي وثقت نقل "الموطأ"، وأبانت عن وجوه صحته الشروح الكثيرة التي قامت حول "الموطأ"، ويوجد من شروحه الآن -ما بين مخطوط منها ومطبوع- سبعة وعشرون شرحًا،

وقام بها أئمة أجلاء على خبرة كبيرة بفقه الحديث وقواعد توثيقه وروايته، ومن هذه الشروح "التمهيد" لابن عبد البر، وكذلك الاستذكار له، والمنتقى لأبي الوليد الباجي وهي مشهورة مطبوعة.

3- وقد قامت حول الموطأ كتب أخرى تعنى برجاله وبأسانيده، وشرح غريبه، والتعريف برواته.

وكثير منها مطبوع مثل كتاب "إسعاف المبطأ برجال الموطأ" لجلال الدين السيوطي، و"كتاب كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ" لمحمد الطاهر بن عاشور، و"كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب" لأبي عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (536- 625هـ)

وكتاب القبس لأبي بكر بن العربي وكتاب "المسوى شرح الموطأ" لولي الله الدهلوي (114هـ/ 1176) و"التعليق الممجد" لعبد الحي اللكنوي.

4- وينتقل "الموطأ" حتى الآن بالأسانيد المتصلة إلى الإمام مالك، وهو مثل كتب السنة في ذلك؛ حيث حافظ العلماء على أسانيدهم إليه سماعًا، أو قراءة، أو مناولة، أو إجازة، ولم يعتمدوا على رواجها أو شهرتها بين الناس، وصدق الله الحكيم {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} والسنة النبوية الشريفة من ذكر الله الذي حفظه على مر الأجيال والدهور.

المحاضرة السابعة
منهج الإمام أحمد في مسنده

عناصر المحاضرة:

أولا: التعريف بكتب المسانيد.

ثانيا : التعريف بالإمام أحمد.

ثالثاً: التعريف بمسند الإمام أحمد.

أولاً : التعريف بكتب المسانيد

المسند لغة: ما ارتفع عن الأرض وعلا عن السطح.

وفي الاصطلاح: أطلقه المحدِّثون على معنيين:

الأول: الحديث المسند.

قال الخطيب البغدادي: وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، واتصال الإسناد فيه يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة

وعلى هذا المعنى أطلق بعض المصنفين على كتابه: مسند، مثل "الجامع الصحيح المسند" لأبي عبد الله البخاري، وكذلك "مسند الدارمي" و "صحيحا ابن خزيمة وابن حبان" وغيرها.

الثاني: كتب المسانيد. وهي التي تخرج الأحاديث على أسماء الصحابة، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض، مثل "مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي" وغيرهما.

طريقة ترتيب كتب المسانيد:

للعلماء في ذلك ثلاثة طرق:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ بأُبيّ بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك وهكذا، إلى آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب، ثم مَنْ يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحله في الدين، فيبدأ بالعشرة - رضوان الله عليهم -، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يلونهم أهل بيعة الرضوان بالحديبية ... وهكذا.

قال الخطيب البغدادي: وهذه الطريقة - الأخيرة - أحب إلينا في تخريج المسند.

أهم كتب المسانيد:

1- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت 204 هـ) وقد

ردَّ الحافظ السيوطي على من نسب هذا المسند إلى الطيالسي وجعله أول مصنف في المسند باعتبار تقدم وفاته، فقال: إنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عنه، وشذَّ عنه كثير منه، ويشبه هذا "مسند الشافعي" فإنه ليس تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من كتاب "الأم" فإنه كان سمع "الأم" أو غالبها على الربيع عن الشافعي".

2- مسند أبي بكر بن أبى شيبة (ت 235 هـ) وهو غير "المصنف" المطبوع، ويوجد منه نسختان خطيتان، أحدهما في مكتبة أحمد الثالث بتركيا والأخرى في المكتبة الوطنية بتونس، ومصورة هذه الأخيرة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

3- مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه المتوفى سنة (238 هـ) .

4- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) - هو أكبر المسانيد الموجودة.

5- مسند أحمد بن إبراهيم الدورقى (ت246 هـ) يوجد منه قطعة فيه مسند سعد بن أبى وقاص في الظاهرية مجموع (37) .

6- المنتخب من مسند عبد بن حميد الكشي المتوفى سنة (249 هـ) وقد طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق مصطفى العدوي.

7- مسند يعقوب بن شيبة أبو يوسف السدوسي البصري المتوفى سنة (262 هـ) .

8- مسند أحمد بن إبراهيم الطرسوسي الخزاعي (ت 273 هـ)

9- مسند ابن أبي غرزة أحمد بن حازم الغفاري الكوفي (ت 257 هـ) ، يوجد منه مسند عابس الغفاري وجماعة من الصحابة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

10- مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي (ت 282 هـ) وهو مفقود فيما أعلم إلا بعض أوراق وجدت باسم المنتقى أو العوالي المستخرجة من مسند الحارث.

11- مسند أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (ت 292 هـ) ، قام بتحقيقه الدكتور محفوظ الرحمن الهندي، وهو ناقصٌ من أوله.

12- مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت 307 هـ) وقد طبع أكثر من طبعة وفيه نقص.

13- مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت 335 هـ) طبع بعضه والباقي تحت الطبع فيما أعلم.

14- مسند المقلِّين لدعلج بن أحمد السجستانى (ت 351 هـ) وهو مطبوع في جزء صغير.

وهناك مسانيد أخرى في عداد المفقودات من تراثنا العلمى منها: مسند مسدد بن مسرهد (ت 228 هـ) ، ومسند محمد بن يحيى بن أبي

عمر العدني (ت 243 هـ) ، ومسند أحمد بن منيع أبو جعفر البغوي (ت 244 هـ) ، وكذلك المسند المصنَّف الذي لم يصنف مثله للحافظ بقي بن مخلد القرطبي (ت 276 هـ) وقد رتبه مؤلفه - رحمه الله - على الأبواب داخل مسند كلِّ صحابى ليسهل بذلك على طلبة العلم الوقوف على الحديث في مسنده، وقد كتب عنه الأستاذ الدكتور أكرم العمري دراسة جيدة في كتابه "بقى بن مخلد ومقدمة مسنده، دراسة وتحقيق".

تنبيه:

1- هناك كتب مرتبة على أسماء الصحابة على طريقة المسانيد، ولم يسمها

أصحابها مسانيد من ذلك مثلاً:

أ) المعجم الكبير للطبراني.

ب) العلل للدار قطني وغيرهما

وسوف نقدم دراسة موجزة عن نموذج من كتب المسانيد ،وهذا النموذج هو: مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل.

ثانياً : التعريف بالإمام أحمد بن حنبل.

أ- اسمه ونسبه وأسرته ومولده ونشأته.

هو الإمام حقاً وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام.

ولادته: كانت ولادة الإمام أحمد رحمه الله على الصحيح المشهور في ربيع الأول سنة 164هـ، قدمت أمه بغداد وهي حامل، وولد بها.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ولدت في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة.

كان أبوه من أجناد مرو، مات شابا له ثلاثون سنة، ونشأ الإمام أحمد تحت رعاية والدته وتربيتها.

ب- حياته العلمية.

بداية طلبه للعلم:

بَكَّر الإمام أحمد رحمه الله في الطّلب، وقد بدأ بالاختلاف إلى الكُتّاب، ثم إلى الدّيوان وهو لم يتجاوز الخامسة عشر من عمره، وطلب الحديث وأكثر منه.

قال المرّوذي: قال لي أبو عبد الله: اختلفت إلى الكتّاب ثم اختلفت إلى الديوان، وأنا ابن أربع عشرة سنة.

قال عبد الله بن أحمد رحمه الله: وأول شيء طلب الحديث في سنة تسع وسبعين، في السنة التي مات فيها مالك وحماد بن زيد.

ج- رحلاته العلمية:

لقد كان من نشاط الإمام أحمد في طلب العلم رحلاتٌ علميةٌ إلى عديد من البلدان الإسلامية آنذاك، والتي عرفت بأنها ملتقى لكبار المحدثين وفطاحل الفقهاء، وأول رحلاته كانت داخل بلاده العراق؛ فقد رحل إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين، وعمره تسع عشرة سنة، بعد موت شيخه هشيم بن بشير الواسطي؛ وكان هدفه السماع من عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، لكنه لم يظفر ببغيته؛ إذ كان عيسى حاجاً في تلك السنة، وأصيب الإمام أحمد بمرض ألجأه للعودة إلى بغداد .

كما كانت أولى رحلاته إلى البصرة في رجب سنة ست وثمانين ومائتين، وهو في الثانية والعشرين من عمره، ثم خرج منها في رمضان من تلك السنة، ثم عاد إليها عدة مرات وحضر عدة مجالس للحديث، سمع من كبار علمائها.

وأمّا رحلاته خارج العراق فقد كان منها: رحلته إلى مكة شرفها الله تعالى لأداء شعائر حجته الأولى ولقاء العلماء بها، ثم توالت حججه بعدها، فحج خمس مرات ثلاث منها ماشيا على رجليه،

يلتقي بسفيان بن عيينة في أربعة مواسم منها، وقد أقام عنده سنة في أول حجّته وكان ذلك في سنة 187هـ وعمره لم يتجاوز ثلاثا وعشرين سنة؛ وفاته السماع من فضيل بن عياض؛ إذ مات

فضيل قبل وصوله مكة .

كما رحل أيضا إلى اليمن للقاء عبد الرزاق بن همام الصنعاني سنة تسع وتسعين، وجاءهم نعي القطان وابن مهدي وهم عند عبد الرزاق الصنعاني، قال رحمه الله: "

... وجاءنا موت سفيان بن عيينة ونحن عند عبد الرزاق في سنة ثمان وتسعين ومات يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ونحن عند عبد الرزاق سنة ثمان وتسعين" 4.

كما كانت له الرحلة إلى عديد من بلاد الشام سمع خلالها من محدثيها الكبار.

د- شيوخه وتلاميذه:

كتب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن خلق كثير من الشيوخ، وتخرج على أيدي كبار المحدثين وأئمة أعلام، اعتنى غير واحد ممن ترجم له بذكرهم كابن الجوزي، والخطيب البغدادي.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: فعدة شيوخه الذين روى عنهم في "المسند" مائتان وثمانون ونيف.

وقد كان الإمام أحمد ملازما لبعض شيوخه أكثر من غيرهم، وحافظاً لأحاديث بعضهم أكثر من حفظه لأحاديث غيره، كما أن له اختصاصا في كثرة الرواية عن بعضهم، فمن هؤلاء:

1) هشيم بن بشير الواسطي ت183هـ كان من شيوخه الأوائل الذين أخذ عنهم الحديث، وقد لازمه نحوا من أربع سنين؛ وأكثر عنه وجوّد .

2) عبد الرحمن بن مهدي ت198هـ، فقد أخذ عنه وأكثر، حتى قال هو بنفسه: "يكون ما كتبنا عن عبد الرحمن مع ما عرضت عليه من حديث مالك عشرة آلاف أو أكثر.

3) وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي ت197هـ، فقد كتب عنه وأكثر، بل كان يقول: "ما كتبت عن أحد أكثر من وكيع.

4) إسماعيل بن إبراهيم بن علية البصريّ ت193هـ، كتب عنه الإمام أحمد في حياة هشيم ثم لزمه بعد موت هشيم عشر سنين.

5) عفان بن مسلم الصفّار البصريّ ت220هـ، وقد لزمه أيضا عشر سنين.

6) يحيى بن سعيد القطان البصري ت198هـ وقد حزن يحيى القطان يوم خرج الإمام أحمد من البصرة، وتوجه إلى واسط للسماع من يزيد بن هارون.

7) سفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي المكي ثم الكوفي ت198هـ، وافاه الإمام أحمد مكة في أربعة مواسم للسماع منه والأخذ عنه.

هـ - تلاميذه :

وأما تلاميذه، فمن البَدهي في حق إمام مثل أحمد بن حنبل الذي سمع وأكثر وجوّد أن يتاكثر عليه القاصدون، وأن يسعى للسماع منه الداني والقاصي، فقد كتب وسمع عنه عدد لا يكاد يأتي عليه إحصاء أو يحويهم استقصاء، بل ذُكر أنه يجتمع في مجلس من مجالسه العلمية زهاء خمسة آلاف أو يزيدون، خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت.

وقد جمع الخلال جزءًا في تسمية الرواة عنه فعد فيهم:

وكيعَ بن الجراح، ويحيى بن آدم.

وهذان من شيوخه، وقد سمع منه أيضا من شيوخه: عبد الرزاق والحسن بن موسى الأشيب، وأبو عبد الله الشافعي لكنه لم يسمه بل قال: حدثني الثقة.

كما سمع منه من أقرانه: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهما.

ومن أصحاب الكتب الستة: حدّث عنه البخاريّ بحديث واحدٍ، وحدث عنه مسلم، وأبو داود بجملة وافرة، وروى أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة عنه بواسطة.

وحدث عنه ولداه صالح وعبد الله، وابن عمه حنبل بن إسحاق وغيرهم الكثير.

و- إمامته ومكانته عند علماء الحديث:

كان الإمام أحمد إمام الدنيا ـ كما نعته عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، وكان رحمه الله تعالى "عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التألُّه، أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه.

وثناء الأئمة النقاد عليه كثير موفور استفاضت كتب التراجم بنقله وروايته، بما يغني عن تكراره في هذا التعريف، وفيما يلي نماذج دالة على حفظه ومعرفته بالعلل وصحيح الآثار من سقيمها واعتماد الحفاظ على قوله ورجوعه إلى رأيه:

1- وقال أبو حاتم: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلا وبنى عليه.

2- وقد كان الإمام أحمد أحد أولئك الأفذاذ الذين تكلموا في الرجال جرحا وتعديلا صيانة لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأداء لواجب أمانة العلم في إنصاف واعتدال وورع، قال عنه الحافظ الذهبي: وكذلك أحمد بن حنبل، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف واعتدال، وورع في المقال.

ز- آثاره العلمية:

على الرغم من أن الإمام أحمد كان يكره وضع الكتب وينهى عن كتابة كلامه، فإن دوره واضحاً في إثراء المكتبة الإسلامية وأسهم في الحركة العلمية بمؤلفاته الكثيرة، حفظها لنا تلاميذه من بعده. وقد أسهم كثير ممن أفردوا دراسات حول الإمام أحمد في بيان آثاره العلمية، وكذلك في الدراسات التي رافقت كثيرا من تحقيقات كتبه في الحديث وعلله والجرح والتعديل وغير ذلك، فلذلك سأقتصر هنا في سرد المطبوع من آثاره العلمية المتعلقة

بالعلل والجرح والتعديل وهي كالتالي:

1- العلل ومعرفة الرجال ـ رواية المروذي ، ورواية الميموني ، ورواية صالح بن الإمام أحمد ،رواية عبد الله بن أحمد.

2- المنتخب من العلل للخلال ـ انتخاب موفق الدين بن قدامة.

3- سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.

ح- وفاته :

كانت وفاة الإمام أحمد رحمه الله في العاشر من شهر ربيع الآخر، سنة 241هـ، وله ثمان وسبعون سنة.

وقال عبد الله أيضا: "مات في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين وهو في ثمان وسبعين سنة.

وكانت جنازته مشهودة؛ فقد حرز من حضرها من الرجال بثمان مئة ألف، ومن النساء بستين ألف امرأة، ونظروا فيمن صلى العصر يومئذ في مسجد الرصافة فكانوا نيفا وعشرين ألفا.

التعريف بمسند الإمام أحمد

طريقة ترتيب المسند:

رتبه - رحمه الله - على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين، فبدأ بالعشرة الخلفاء على غيرهم، ثم أهل بدر، ثم أهل الحديبة. وهكذا.

مكانة هذا المسند:

قال حنبل: "جَمَعَنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله وقرأ علينا "المسند" - وما سمعه غيرنا - وقال: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف، وما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة".

قال الإمام الذهبي: هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحاح والسنن والأجزاء وما هي في "المسند"، وقدَّر الله تعالى أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب "المسند" وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، فتجد في الكتاب أشياء مكررة ودخول مسند في مسند، وسند في سند وهو نادر.

وقال أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني: "وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير

ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجئاً ومستنداً.

عدد أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو موسى المديني: فأما عدد أحاديثه فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زريق القزاز قال: حدثنا أبو بكر الخطيب قال: حدثنا ابن المنادي قال: لم يكن أحد في الدنيا أروى عن أبيه منه -يعني عبد الله بن أحمد بن حنبل- لأنه سمع "المسند" وهو ثلاثون ألفاً.

فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، أو أراد غيره مع المكرر، فيصلح القولان جميعاً.

عدد الصحابة المخرجة مسانيدهم في المسند:

قال أبو موسى: فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف.

واشتمل "المسند" على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم.

شرط الإمام أحمد:

قال الحافظ أبو موسى المديني: لم يخرج أحمد في "مسنده" إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "شرط "المسند" أقوى من شرط أبي داود في "سننه"، وقد روى أبو داود في "سننه" عن رجال أعرض عنهم أحمد في "المسند"، ولهذا كان الإمام أحمد لا يروي في "المسند" عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يُضَعَّف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به.

درجة أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو القاسم التميمي رحمه الله: لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد تنازع الناس هل في "مسند الإمام أحمد" حديث موضوع، فقال طائفة من الحفاظ كأبي العلاء الهمداني وغيره: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يراد به: المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في "المسند" منه شيئاً،

ويراد بالموضوع: ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في "المسند" منه، بل وفي "سنن أبي داود والنسائي.

وقال الحافظ في مقدمة "تعجيل المنفعة": ليس في "مسند أحمد" حديثاً لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زحفاً، والاعتذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهواً.

أقسام أحاديث المسند المطبوع:

قال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي : "بتتبعي لأحاديث "المسند" وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعاً منه، وهو المسمى "مسند الإمام أحمد"، وهو كبير جداً يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جداً.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، ولم يقرأه ولم يسمعه، وهو قليل أيضاً.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهما الله تعالى - وهو أقل الجميع.

عناية العلماء بالمسند:

1- رتبه على معجم الصحابة والرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت.

2- أخذ الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير - رحمه الله تعالى - كتاب "المسند" بترتيب ابن المحب الصامت، وضم إليه "الكتب الستة"، و "مسند البزار"، و "مسند أبي يعلى الموصلي"، و "معجم الطبراني الكبير"، ورتبها جميعاً على نفس ترتيب ابن المحب للمسند، وسماه: "جامع المسانيد والسنن".

3- رتبه الحافظ ابن حجر أيضاً على الأطراف وسماه: "إطراف المسند بكسر النون وضم الميم المعتلي بأطراف المسند الحنبلي ، ثم ضمه أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".

4- ترجم لرجاله الحافظ شمس الدين الحسيني في كتابه "الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للمزي".

ثم ترجم لرجاله أيضاً ضمن كتابه "التذكرة برجال العشرة" وهي "الكتب الستة"، و "موطأ مالك"، و "مسند أحمد"، و "مسند الشافعي"، و "مسند أبي حنيفة"، وقد اختصره الحافظ في "تعجيل المنفعة"، مقتصراً على رجال الأربعة.

5- رتبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي على الكتب والأبواب ليسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من المسند وسماه "الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني"، وكلاهما مطبوع.

6- اعتنى بهذا المسند أيضاً الشيخ أحمد بن محمد شاكر - رحمه الله تعالى - فشرح غريبه وحكم على أحاديثه صحة وضعفاً بما أوصله إليه اجتهاده وقد توفي - رحمه الله تعالى - قبل أن يكمله إذ بلغ الربع تقريباً.

هذه أهم الجهود التي وقفت عليها، وهناك جهود أخرى اعتنت "بالمسند" من حيث

مكانته وأهميته وبيان درجة أحاديثه من أهمها:

[1] خصائص المسند لأبي موسى المديني.

[2] المصعد الأحمد.

[3] المسند الأحمد كلاهما لشمس الدين ابن الجزري.

[4] القول المسدد في الذب عن مسند أحمد للحافظ ابن حجر - رحمه الله - وغير ذلك.

المحاضرة الثامنة
منهج الإمام البخاري في الجامع الصحيح

عناصر المحاضرة:

التعريف بالإمام البخاري .

التعريف بالجامع الصحيح.

التعريف بالإمام البخاري .

نسبه ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي. أسلم المغيرة على يد اليمان الجعفي والي بخاري، وقد طلب والد البخاري العلم.

قال البخاري: سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه "

وأما البخاري فهي نسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها بخاري خرج منها جماعة من العلماء في كل فن يتجاوزون الحد، وصنف تاريخها أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغنجار الحافظ البخاري وأحسن في ذلك.

وأما الجعفي فلأن أبا جده أسلم على يد اليمان الجعفي، فنسب إليه لأنه مولاه.

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة .

طلبه للعلم:

طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه فلما بلغ ستة عشر سنة، كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلف هو في طلب الحديث.

شيوخه:

لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين قد ذكرهم من ترجم للبخاري. فمنهم من صنفهم على حروف المعجم كالمزي في تهذيب الكمال وحاول استقصاءهم، وذكرهم الذهبي في السير على البلدان، وذكرهم أيضاً على الطبقات

وهذه أسماء بعض منهم على البلدان:

سمع ببخاري قبل أن يرتحل من عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة.

ثم سمع ببلخ من مكي بن إبراهيم وهو من عوالي شيوخه.

وسمع بمرور من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسين شقيق، وصدقة بن الفضل وغيرهم.

وسمع بالري من إبراهيم بن موسى.

وسمع بنيسابور من يحي بن يحي وجماعة وببغداد من محمد بن عيسى الطباع، وسريج بن النعمان، وعفان، ومحمد بن سابق.

وبالبصرة من أبي عاصم النبيل، والأنصاري، ومحمد بن عرعرة وغيرهم.

وبمكة من أبي عبد الرحمن المقريء، وخلاد بن يحي، والحميدي وغيرهم.

وبالمدينة من عبد العزيز الأوسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس وبمصر من سعيد بن أبي مريم، وأحمد بن إشكاب، وعبد العزيز بن يوسف، وأصبغ وغيرهم وبالشام: من أبي اليمان، ومحمد بن يوسف الفرياني، وأبي مسهر، وأمم سواهم.

تلاميذه:

روى عنه خلق كثير منهم:

أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، وإبراهيم بن معقل النسفي، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وعمرو بن محمد بن بجير، وأبو كريب محمد بن جمعة، ويحي بن محمد بن صاعد وأبو بكر بن أبي داود، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، ومحمد بن سلمان بن فارس، ومحمد بن عنبر النسفي وأمم لا يحصون، وروى عنه الإمام مسلم في غير " صحيحه " .

منزلته العلمية:

اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة.

وكان - رحمه الله - واسع العلم غزير الاطلاع، قال وراقة ابن أبي حاتم: قرأ علينا أبو عبد الله كتاب " الهبة " فقال ليس في " هبة وكيع " إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوه وفي كتابي هذا خمسمائة حديث أو أكثر.

ثناء الأئمة عليه:

أثنى عليه أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث ثناءً عاطراً واعترفوا بعلمه وفضله وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمة عليه.

قال الإمام البخاري رحمه الله: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسُروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خرسان مثل محمد بن إسماعيل.

وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خرسان.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

عبادته وورعه وصلاحه:

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث فقد جمع الله له بين العلم والعبادة. فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان فهو يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة.

كما كان - رحمه الله - ورعاً في منطقه وكلامه فقال رحمه الله: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من ورده: " اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك " فما تم شهر حتى مات .

وقال رحمه الله: ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالة إذا دعا لم يستجب له، فقالت له امرأة أخيه: فهل تبينت ذلك من نفسك أو جربت؟ قال نعم، دعوت ربي مرتين فاستجاب لي، فلم أحب أن أدعو بعد ذلك، فلعله ينقص من حسناتي، أو يعجل لي في الدنيا ثم قال: ما حاجة المسلم إلى الكذب والبخل

أخلاقه:

كان - رحمه الله - كريماً سمحاً كثير الإنفاق على الفقراء والمساكين، وخاصة من تلاميذه وأصحابه، ولا بأس أن أورد هذه القصة الدالة على أخلاقه العالية.

وفاته:

لما منع البخاري من العلم خرج إلى " خرتنك " وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

الآثار العلمية للإمام البخاري

لقد ترك الإمام البخاري إنتاجاً علمياً غزيراً يدل على علمه وتمكنه، وقد استفاد ممن قبله واستفاد منه من جاء بعده فاقتدوا به في مصنفاته، واحتذوا حذوه. وساروا على طريقته. ولقد حفظت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتبه ومصنفاته، لكن الكثير منها فقد منذ أمدٍ بعيد،

وهذه أسماء كتبه التي ذكرها العلماء.

1- الجامع الصحيح.
2- الأدب المفرد.
3- التاريخ الكبير.
4- التاريخ الأوسط.
5- التاريخ الصغير.
6- خلق أفعال العباد.
7- الرد على الجهمية.
8- المؤتلف والمختلف.
9- العلل.
10- الكني.
11- الفوائد.
12- قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم.
13- رفع اليدين في الصلاة.
14- القراءة خلف الإمام.
15- بر الوالدين

التعريف الجامع الصحيح

اسم الكتاب:

اشتهر بين العلماء بصحيح البخاري أما اسمه كما وضعه مؤلفه، فقال الإمام يحيى بن شرف النووي: "سماه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

وقال الحافظ ابن حجر: "سماه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

الباعث على تأليفه:

أ- قال الحافظ ابن حجر: لما رأى البخاري تلك التصانيف التي ألفت قبل عصره، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين.

ب- وقال: وقوي عزمه ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه، إسحاق بن راهويه، حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

ج- وقال الحافظ أيضاً: ورُوّينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبّرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع .

موضوعه والكشف عن مغزاه فيه:

قال الحافظ: تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

وقال محيي الدين النووي: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها.

عدد أحاديث صحيح البخاري:

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح: وجملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وقد قيل أنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عَدَّ الحديث الواحد المروي بالإسنادين حديثين.

شرط الإمام البخاري في صحيحه:

قال الحافظ ابن طاهر: اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم - أهل السنن - لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم.

ثم قال: فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع.

شروطه في أسانيد صحيحه:

1- الصحة: أن تتوفر في كل حديث يخرجه في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلوّ الحديث من الشذوذ والعلل.

2- الرجال (الرواة): أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.

3- اتصال السند المعنعن : أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

منهجه في المعلقات:

الحديث (المعلق) هو ما حذف أول سنده، سواء أكان المحذوف واحداً أم أكثر على التوالي، ولو إلى آخر السند، كقول الشافعي: قال نافع، أو قال ابن عمر، أو قال النبي صلى الله عليه وسلم. وأول من أطلق هذا الاصطلاح هو الحافظ الدارقطني، ثم اشتهر على لسان المحدثين، ويقع هذا كثيراً عندهم، فهم يحذفون السند أحياناً ويقصدون به الاختصار، أو يذكرون حديثاً تقوية للاستدلال على موضع الباب، وهو قد لا يكون على شرط المصنف، قال الحافظ ابن حجر: والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به كـ (قال)، وتارة لا يجزم به كـ (يذكر).

وسمي (المعلق) بهذا الاسم؛ كأنه مأخوذ من تعليق الجدار لاشتراكهما في قطع الاتصال، ولم يستعملوه فيما سقط وسط سنده، أو آخره لتسميتهما بالمنقطع والمرسل، ولا في غير صيغة الجزم مثل: يروى عن فلان، ويذكر عنه، وشبه ذلك، وقد أورده البخاري كثيراً في "صحيحه"، وليس بخارج من قبيل الصحيح -بمعنى ليس على شرط الصحيح عنده- وإن كان على صورة المنقطع فقد يفعل البخاري ذلك؛ لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات عمن علقه عنه، أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتابه، أو لسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع، وهذا فيما يورده أصلاً أو مقصوداً لا في معرض الاستشهاد؛ لأن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح، معلقاً كان الشاهد، أو موصولاً.

ومن صور التعليق أن يحذف جميع الإسناد، فيقال مثلاً: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم). ومنها أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي، أو التابعي، ومنها أن يحذف المصنف شيخه الذي حدثه، ويضيف الحديث إلى من فوقه.

أقسام المعلقات في "صحيح البخاري"

- منها ما يوجد موصولاً في موضع آخر، وإنما يورده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث، -أي ليس له طرق أخرى صحيحة متصلة عنده- فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام؛ فإنه يكرره مختصراً في الإسناد خشية التطويل.
- ومنها ما لا يوجد فيه إلا معلقاً، وهو على صورتين: إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض؛ فالصيغة الأولى يُستفاد منها الصحة إلى من علّق عنه.

كما نعلم فإن من عادة الإمام البخاري أن يكرر الأحاديث ويقطعها، ولكنه لا يكررها إلا لفائدة، وقد تكون الفائدة إسنادية أو متنية، أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر، أو أن يسوقه بالعنعنة ثم يعيده بالتصريح بالسماع. قال الحافظ ابن حجر: اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج طريق واحدة، فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة، لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه

معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها...فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده

عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلم جرا إلى مشايخه، فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار، وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.

أسباب وجود المعلقات:

أورد الإمام البخاري الأحاديث المعلقة إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراده هنا مستوفى السياق، ولم يهمله، بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً، أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أن يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.

حكم الحديث المعلق:

الأصل في الحديث المعلق أنه مردود، وذلك لجهالة المحذوف فيه، إلا إن التزم مصنفه الصحة في كتابه، كما هو الحال في "صحيح البخاري"، فالجمهور على أن ما أتى فيه البخاري بصيغة الجزم دل على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف ذلك لغرض من الأغراض المتقدمة، وما أتى فيه بصيغة غير جازمة ففيه مقال؛ فقد يعلق البخاري حديثاً بصيغة الجزم، وهو ما يذكره في موضع آخر مسنداً، وقد لا يذكره أبداً، وهو على شرطه، وقد يعلق بالجزم، وهو ليس على شرطه، ولكنه صحيح عند غيره،

وقد يعلق بالجزم إلا أنه يضعف بسبب الانقطاع فيه، ومن المعلق بصيغة التمريض ما قد يصح إسناده، ولا يكون على شرطه، فتجده عند مسلم أو أصحاب السنن، ومن المعلق بصيغة التمريض ما قد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً منجبراً بأمر آخر، وقد يكون ضعيفاً ولا يرتقي ولا ينجبر.

أمثلة على المعلقات التي أوردها البخاري بصيغة الجزم

قال البخاري في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة رمضان..الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى، ولم يقل في موضع منها: حدثنا عثمان، فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة: قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم.

مثال آخر: قال في كتاب الطهارة: وقالت عائشة: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه) وهو حديث صحيح على شرط مسلم. مثال آخر: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: (الله أحق أن يستحيا منه من الناس) وهو حديث حسن مشهور عن بهز؛ أخرجه أصحاب السنن.

المعلقات التي أوردها البخاري بصيغة التمريض

ما أورده الإمام البخاري من المعلقات التي على صيغة التمريض هي أحاديث لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لأنها ليست على شرط الصحيح، ولذلك لا يؤخذ حكم الصحة للحديث من هذا الموضع، فإن بعض هذه الأحاديث ما هو صحيح، وبعضها ليس كذلك. فالأحاديث التي على صيغة التمريض لا يستفاد منها الصحة، إنما تعرف صحتها من مواضع أخرى في صحيحه، وهناك أحاديث أوردها الإمام البخاري معلقة، وحكم عليها العلماء بالضعف، بسبب الانقطاع، لكنه منجبر بأمر آخر، وقد وصل هذه المعلقات الحافظ ابن حجرفي "تغليق التعليق" وكذلك فعل غيره من العلماء،

وبينوا القسم الصحيح منها، والقسم الذي فيه انقطاع. ومن الأمثلة على الأحاديث التي أوردها بصيغة التمريض قوله في كتاب الطب، قال: (ويُذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقى بفاتحة الكتاب) فإنه أسنده في موضع آخر. وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح، إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف.

فما جاء بصيغة التمريض عند البخاري فهو مشعر بضعفه عنده إلى من علقه عنه، لكن ربما كان ذلك الضعف خفيفاً حتى ربما صححه غيره، إما لعدم اطلاعه على علته، أو لأن تلك العلة لا تعد عند هذا المصحح قادحة، وهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق، إلا إذا ما علقه عن شيوخه الذين سمع منهم، فقد ذكر ابن الصلاح أن حكم (قال) حكم (عن) وأن ذلك محمول على الاتصال، ثم اختلف كلامه في موضع آخر، فمثل التعاليق التي في البخاري بأمثلة،

ذكر منها شيوخ البخاري كالقعنبي، والمختار أن حكمه مثل غيره من التعاليق، فإنه وإن قلنا: يفيد الصحة لجزمه به، فقد يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علّق عنه بدليل أنه علق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثم أسندها في موضع آخر من كتابه بواسطة بينه وبين من علّق عنه.

فالقول: إن جميع ما في "صحيح البخاري" صحيح، المقصود به هو المرفوعات، أما الموقوفات فإنه يجزم بصحته ما صح عنده، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً؛ إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله. وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات؛ بغرض الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها خلاف بين الأئمة.

وقد أفرد الحافظ ابن حجر كتاباً في التعاليق التي تضمنها "صحيح البخاري" سماه (تغليق التعليق) ذكر فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة، وذكر من وصلها بأسانيده إلى المكان المعلق، فجاء كتاباً حافلاً وجامعاً، لم يفرده أحد بالتصنيف. وقد خُطئ ابن حزم الظاهري في رده حديث أبي مالك الأشعري في المعازف؛ لقول البخاري فيه: قال هشام بن عمار: وساق السند، وزعم ابن حزم أنه منقطع بين البخاري وهشام، والحديث معروف الاتصال بشرط الصحيح.

منهجه في المراسيل:

الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك، وبالتالي فهو من أنواع المنقطع، ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد.

والفائدة من إيراده للمراسيل: أنه يريد الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

منهجه في الآثار الموقوفة:

يورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، ويجزم بما صح عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبرا، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عمن قاله.

منهجه في تكرار الحديث:

كرر الإمام البخاري كثيرا من الأحاديث في عدة مواضع، ويستدل في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلَّما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإن كان قد وقع له شيء من ذلك فعن غير قصد، وهو قليل جدا، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ وفوائد، نذكر منها:

1- أن يخرج الحديث عن حدِّ الغَرابة: حيث يذكر الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلمّ جرا.

2- إزالة الشبهة عن الناقلين: حيث يروي بعض الرواة الأحاديث تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت تامة ومختصرة ليزيل الشبهة عن ناقليها.
3- اختلاف عبارات الرواة: قد يحدِّث الراوي بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويحدث به آخر فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة بابا مفردا.
4- تعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع: إذا رجح عنده الوصل فإنه يورد الوصل والإرسال، منبِّها أن الإرسال لا تأثير له عنده في الوصل، وكذا إذا رجح عنده الرفع فإنه يورد الموقوف منبِّها أنه لا تأثير له عنده على الرفع.

منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعة وتسعين كتابا، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين تدل على ما فيها من أحاديث، عرفت هذه العناوين بالتراجم، وتنوعت هذه التراجم – بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها – إلى ما يلي:

1- تراجم ظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، مثال ذلك قول البخاري: "باب علامة الإيمان حب الأنصار"، ثم أخرج حديث أنس – رضي الله عنه – مرفوعا: (آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بُغض الأنصار).

2- تراجم خفية (استنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومثال ذلك قول البخاري: "باب جهر الإمام بالتأمين"، ثم ذكر حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعا: (إذا أمّن الإمام فأمّنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه)، فهذه ترجمة خاصة بجهر الإمام في التأمين، مع أنه ليس في الحديث ذكر صريح للجهر، بيد أن الحديث محتمل لذلك، فجاءت الترجمة لتعين هذا الاحتمال.

3- تراجم مرسلة: هي قول الإمام البخاري "بابٌ"، من غير أن يذكر عنوانا لهذا الباب، وهذه التراجم قليلة إذا ما قيست بالظاهرة والخفية، وقد تكون الترجمة المرسلة بمنزلة الفصل مما قبلها مع تعلقه به، أو تكون متعلقة بالكتاب وليست بمنزلة الفصل.

عناية العلماء بصحيح البخاري:

ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم بصحيح البخاري من حيث السماع والرواية والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده ولا غرابة في ذلك فهو أصح كتاب بعد كتاب الله.

قال الحافظ: ذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفاً .

هذا بالنسبة لروايته وسماعه، وأما شروحه والتعليق عليه ونحوه، فقد قام به العلماء - قديماً وحديثاً - حق القيام بحيث لم يدعوا أمراً يرتبط به إلا بحثوه وتعرضوا له، ولا مُشْكِلاً من ألفاظه وأسمائه وتراجمه إلا بيَّنوه وأذهبوا الشُبَهَ عنه.

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: إحدى وسبعين شرحاً حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق - رحمه الله تعالى - وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها:

أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع.

ومن أهم شروح البخاري المطبوعة:

1- أعلام السنن للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد البستي (ت 388 هـ) .

2- الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت 786 هـ) .

3- فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت 852 هـ) ، وهو أهم شروحه وأجودها.

4- عمدة القاري للحافظ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي الشهير بالعيني (ت 855 هـ) .

5- إرشاد الساري لشهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بالقسطلانى (ت 923 هـ) .

6- فيض الباري للشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (ت 1352 هـ)

أما العناية برجاله: فقد بدأ ذلك مبكراً، حيث ألف الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت 365

هـ) كتاباً سماه من روى عنه البخاري، ثم تتابع التأليف في ذلك، ومن أهم تلك الكتب ما يلي:

1- الهداية والإرشاد لأبى نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت 398 هـ)

2- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474 هـ) .

3- الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت 507 هـ) .

ثم ظهرت بعد ذلك الكتب التي تعنى برجال الأئمة الستة جميعاً ومنها:

1- الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.

2- تهذيب الكمال للحافظ المزي (ت 742 هـ) ثم ما تفرع منه.

المحاضرة التاسعة
منهج الإمام مسلم في الجامع الصحيح

عناصر المحاضرة:

التعريف بالإمام مسلم.

التعريف بالجامع الصحيح.

الإمام مسلم اسمه ولقبه:
هو الإمام الحافظ المجوّد الحُجَّة الصادق، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري. وقُشَير قبيلة من العرب معروفة، ونيسابور مدينة مشهورة بخراسان من أحسن مدنها، وأجمعها للعلم والخير. وُلِد بنيسابور سنةَ 206هـ/ 821م.

ثناء العلماء على الإمام مسلم
قال أبو قريش الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: "حُفَّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدَّارِمِي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى".

ونقل أبو عبد الله الحاكم أن محمد بن عبد الوهاب الفراء قال: "كان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، ومن أوعية العلم".

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: "ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم في علم الحديث".

وقال عنه صاحب أبجد العلوم (صديق بن حسن القنوجي): "والإمام مسلم بن الحجاج القشيري البغدادي أحد الأئمة الحفاظ، وأعلم المحدثين، إمام خراسان في الحديث بعد البخاري".

وقال أحمد بن سلمة: "رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان (مسلمًا) في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما".

نشأة الإمام مسلم :
نشأ الإمام مسلم في بيت تقوى وصلاح وعلم، فقد كان والده حجاج بن مسلم القشيري أحد محبي العلم، وأحد من يعشقون حلقات العلماء، فتربى الإمام وترعرع في هذا الجوّ الإيماني الرائع.
وقد بدأ الإمام مسلم (رحمه الله) رحلته في طلب العلم مبكرًا، فلم يكن قد تجاوز الثانية عشرة من عمره حين بدأ في سماع الحديث؛ قال الذهبي: "وأول سماعه في سنة ثماني عشرة من يحيى بن يحيى التميمي، وحج في سنة عشرين وهو أمرد".

شيوخ الإمام مسلم:
للإمام مسلم رحمه الله شيوخ كثيرون، بلغ عددهم مائتين وعشرين رجلاً، وقد سمع بمكة من عبد الله بن مسلمة القعنبي، فهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة والعراق والحرمين ومصر.

ومن أبرز هؤلاء الأئمة: يحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وأبو كريب محمد بن العلاء، وأبو موسى محمد بن المثنى، وهناد بن السري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وعبد الله الدَّارِمِي، وخلق سواهم.

تلاميذ الإمام مسلم :

علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي، ومحمد بن عبد الوهاب الفرَّاء شيخه، والحسين بن محمد القباني، وأبو بكر محمد بن النضر بن سلمة الجارودي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عيسى الترمذي وأحمد بن المبارك المُسْتَمْلِي، وعبد الله بن يحيى السرخسي القاضي، ونصر بن أحمد بن نصر الحافظ، وغيرهم كثير.

مؤلفات الإمام مسلم

للإمام مسلم رحمه الله مؤلفات كثيرة، منها ما وُجد، ومنها ما فُقد؛ ومن هذه المؤلفات:

- كتابه الصحيح، وهو أشهر كتبه.
1- كتاب التمييز.
2- كتاب العلل.
3- كتاب الوُحْدَان.
4- كتاب الأفراد.
5- كتاب الأَقْران.
6- كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل.
7- كتاب الانتفاع بأُهُبِ السِّباع.
8- كتاب مشايخ مالك.
9- كتاب مشايخ الثوري.
10- كتاب مشايخ شعبة.
11- كتاب المخضرمين.
12- كتاب أولاد الصحابة.
13- كتاب أوهام المحدثين.
14- كتاب الطبقات.
15- كتاب أفراد الشاميين.

وفاة الإمام مسلم:

عاش الإمام مسلم 55 سنة، وتُوفِّي ودفن في مدينة نيسابور سنةَ 261هـ/ 875م. رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

التعريف بالجامع الصحيح

اسم الكتاب:

اشتهر هذا الكتاب بين العلماء باسم "صحيح مسلم".

قال ابن الصلاح: "رُوِّينا عن مسلم رضي الله عنه قال: صنفت هذا "المسند الصحيح" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة".

وقال ابن الصلاح أيضاً: "بلغنا عن مكى بن عبدان قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند" يعني مسنده الصحيح.

الباعث له على تأليفه:

تولى الإمام مسلم بيان أسباب تأليفه لهذا "المسند الصحيح" في مقدمته حيث ذكر أن السبب الباعث له على ذلك أمران:

الأول: إجابة لسؤال أحد تلاميذه حيث قال في مقدمته: ثم إنا- إن شاء الله - مبتدئون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك.

الثاني: كثرة ما أُلِّف وقُذِف به إلى الناس من الكتب المملؤة بالضعاف والمناكير والواهيات حيث قال في مقدمته: ولكن من أجل ما أعلمناك من أن نشر القوم الأخبار بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خَفَّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت.

عدد أحاديث صحيح مسلم:

قال الحافظ العراقي: "ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم، وقد ذكرها النووي في زياداته في "التقريب" فقال: إن عدة أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر. ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه إثنا عشر ألف حديث .

منهج الإمام مسلم المتعلق بالأسانيد

شروطه في أسانيد صحيحه:

1- شرط الصحة العام: أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ ومن العلة، وليس معنى ذلك أنه ضمَّن كتابه جميع ما يحفظه من الأحاديث الصحيحة، حيث قال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"، وقال أيضا: "صنَّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة".

2- الرجال (الرواة): قسَّم الرواة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى هم الحفاظ المتقنون، والثانية هم المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالثة هم الضعفاء المتروكون، فيروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد، وأما أهل الثالثة فلا يعرِّج عليهم.

3- اتصال السند المعنعن: اشترط معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعنعنة، مع إمكانية لقائهما، وانتفاء موانع اللقاء.

منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:

1- الترتيب على الأبواب: رتّب الإمام مسلم كتابه على الأبواب، مع أنه لم يذكر عناوين (تراجم) لهذه الأبواب، لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك، وأما العناوين الموجودة في نسخ صحيح مسلم الموجودة الآن فهي من وضع الإمام النووي أثناء شرحه للصحيح.

2- ترتيب الأحاديث في الباب: كان الإمام مسلم يتوخّى تقديم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى (الأصح)، ثم يعقِّب بما هو أقل في الدرجة والإتقان، وكان يقدِّم الإسناد الذي

وقع له بعلوّ (الإسناد العالي)، حتى وإن كان فيه بعض أهل الطبقة المتوسطة، وكان يكتفي به أحيانا دون أن يذكر الإسناد النازل من رواية الثقات.

منهجه في المعلقات والمراسيل:

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في المتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

1- المعلقات: الحديث المعلق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المعلقة في صحيح مسلم عددها سبعة عشر حديثا، منها ستة عشر حديثا رواها موصولة أيضا، وواحد علَّقه ولم يصله في موضع آخر، ولا يعدّ ذلك قدحا في صحيحه، لكونه حديثا واحدا.

2- المراسيل: الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك، وبالتالي فهو من أنواع المنقطع، ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد، ويندر وجودها، حيث لا تتجاوز عشرة أحاديث في صحيح مسلم.

والفائدة من إيراده للمرسل: أنه يورده محتجا بالمسند منه، لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه، للخلاف في جواز تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تبيَّن اتصاله من وجه آخر، وكذلك يريد الإشارة إلى الاختلاف الواقع في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

منهجه في الآثار الموقوفة:

الموقوفات في صحيح مسلم أقل من التي وردت في صحيح البخاري، ثم إن معظمها أوردها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، لا في أصله، وقد أخرج جميعها تبعا لا مقصودا، وغالب ما أورده من الموقوف يتعلق بمسائل رواية الحديث، وجلُّ ما أورده خارج المقدمة يتعلق بمناسبات ورود أحاديث مرفوعة، وقد جمع الحافظ ابن حجر موقوفات مسلم في جزء صغير سماه: الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف.

منهجه في تكرار الحديث:

بيَّن الإمام مسلم منهجه في تكرار الحديث فقال في مقدمة صحيحه: "إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فنَقْسِمُها عَلَى ثَلاثَةِ أقسَام، وَثَلاَثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِي مَوْضِعٌ لاَ يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ

حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِى فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ..

وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ فَلاَ نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

ومعنى ذلك أن التكرار عنده ظاهري لا حقيقي، لأنه لا يعيد الحديث إلا مع اختلاف في سنده أو متنه أو لفائدة جديدة، وهذه الفوائد التي يكون التكرار لأجلها ذكرنا بعضها في منهج الإمام البخاري

منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام مسلم – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، قال الإمام مسلم في صحيحه:"حدثنا محمد بن بكار بن الريان، وعون بن سلام، قالا: حدثنا محمد بن طلحة..." الحديث.

2- جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، وكان الإمام مسلم من أكثر الأئمة استخداما لذلك، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضا، قال الإمام مسلم في صحيحه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وساقوا الحديث بمعنى حديث كَهمَس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف".

منهج الإمام مسلم المتعلق بالمتون

أولاً :منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

قسَّم الإمام مسلم صحيحه إلى أربعة وخمسين كتابا، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، لكنه لم يجعل لهذه الأبواب عناوين تدل عليهما، بيد أنه رتّبها ترتيبا محكما سهّل على من جاء بعده وضع عناوين لها، وقد علّق الإمام النووي على ذلك فقال: "وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيّدٌ وبعضُها ليس بجيّد، إمَّا لقصور في عبارة الترجمة، وإمَّا لركاكةِ لفظها، وإمَّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرصُ على التعبير عنها بعبارات تليقُ بها في مواطنها".

وقد وفَّى الإمام النووي بما وعد به، فوضع لأبواب صحيح مسلم تراجم تليق به، وكانت كلها من التراجم الظاهرة، وقد غلب على بعض التراجم الطول، بسبب محاولته جَعل العنوان شاملا لكل المعاني المندرجة في أحاديث الباب.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:

لم يوجِّه الإمام مسلم عنايته إلى ذكر الفوائد ونحوها، بل اقتصر على ذكر الأحاديث دون التعرض لغريبها أو مختلفها، وأما الناسخ والمنسوخ فإنه كان يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرِّح بالنسخ تصريحا.

ثالثا: منهجه في العناية بالألفاظ:

كان الإمام مسلم يتحرّى الدقة الشديدة في مروياته، فكان يذكرها كما رواها وسمعها، ولم يكن يقطِّع الأحاديث، ولم يكن يتصرَّف في الألفاظ، إضافة إلى ذلك فإنه كان يفتِّش عن أسماء من لم يسمُّوا في الأحاديث، ويهتمُّ بإيراد أسمائهم، ومثال ذلك ما أورده في صحيحه عَنْ عَائِشَةَرضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ». فَقُلْتُ امْرَأَةٌ لاَ تَنَامُ تُصَلِّي. قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لاَ يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَفِى حَدِيثِ أَبِى أُسَامَةَ: أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، ثم ذكر في رواية بعدها أنها: الْحَوْلاَءَ بِنْتَ تُوَيْتِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، وهذا يدل على عنايته الشديدة بمثل تلك الأمور، بينما لم يكن الإمام البخاري يولِي عناية كبيرة بمثل ذلك.

نقود على صحيح مسلم والرد عليها

* الأحاديث المرسلة والمنقطعة عند مسلم :

رأى بعض النقاد أن في (صحيح مسلم) أحاديث مرسلة، ومنقطعة ، ويقول السيوطي في (صحيح مسلم) على هذا النمط نحو عشرة أحاديث، والحكمة في إيراده مرسلًا بعد إيراده متصلًا إفادة الاختلاف الواقع فيه، ولم يرد مسلم حديثًا مرسلًا لم يصله في موضع آخر إلا حديث واحد، وهو حديث أبي العلاء بن الشخير: «كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ينسخ حديثه بعضه بعضًا كما ينسخ القرآن بعضه بعضًا»، ويقول السيوطي إن هذا الحديث لم يرد موصولًا عن الصحابة من وجه يصح.

وهكذا أيضًا في الأحاديث المنقطعة التي رآها النقاد في (صحيح مسلم) إنما يوردها في المتابعات والشواهد، أو يصلها في موضع آخر

* رواية مسلم عن الضعفاء:

يقول الإمام النووي قد عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، وقد أبان ابن الصلاح عن مقصد الإمام مسلم من روايته عن هؤلاء الضعفاء، والأوجه التي روي عليها أحاديثهم،

1 - فهو تارة يروي عن راو يرى أنه ثقة يروي الأحاديث الصحيحة بينما يرى غيره أنه غير ثقة ضعيف، وإذا كانت هناك قاعدة تقول: إن الجرح مقدم على التعديل، وبمقتضاها يرجح قول هؤلاء الذين جرحوا رواة قد،

وثقهم مسلم فيحكم عليهم أنهم ضعفاء وبالتالي يحكم على أحاديثهم بالضعف، إذا كان الأمر كذلك فإن هذه القاعدة لا تنطبق على هذه الحالة لأن الجرح مقدم على التعديل في حالة ما إذا كان هذا الجرح مفسر مبين السبب أو جرحًا ثابتًا عليهم، والذين جرحوا بعض رواه مسلم لم يبينوا سبب جرحهم، ولهذا قال الخطيب البغدادي وغيره: إن ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من الرواة الذين طعن فيهم يؤكد أن الطعن فيهم غير أن الطعن فيهم غير ثابت، وغير مفسر السبب وغير مؤثر .

2 - وتارة يروي عن قوم ضعفاء في المتابعات والشواهد لا في أصول الكتاب، فيذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلًا، ثم يتبعه بإسناد آخر للمتن نفسه أو في موضوعه، وفيه بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمتابعة، أو لزيادة تنبيه فيه على فائدة في ما قدمه، ومن هؤلاء: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار .

3 - وتارة يروي مسلم عن ثقة قد طرأ عليه ضعف كاختلاط في الكبر، أو حدث له سبب آخر ولكنه لم يأخذ عنه إلا في حال استقامته، أو في زمن تقدم على اختلاطه، وتغير حفظه، ومن هؤلاء الرواة أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب فقد ذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، وهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم من الأحاديث قبل الاختلاط

4 - وتارة يروي عن ضعفاء قد ضبطوا بعض حديثهم كسويد بن سعيد هذا الذي ضعفوه، ولكنه ضبط أحاديث في كتاب له فيخرج مسلم له من هذه الأحاديث، والله -عز وجل- وتعالى أعلم.

<u>عناية العلماء بصحيح مسلم:</u>

لم يعتن العلماء بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم بالصحيحين، وقد سبق الكلام عن عنايتهم بالبخاري، وبدأ عناية العلماء بهما في وقت مبكر حيث ظهر في القرنين الرابع والخامس كتب تراجم رجالهما وكتب الجمع بينهما، وكتب الاستخراج عليهما وغير ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الرابع بإذن الله تعالى.

وقد اعتنى العلماء بصحيح مسلم رواية وإسماعاً إلا أنه اتصلت واشتهرت الروايات في الأعصار المتأخرة لصحيح مسلم برواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد المجتهد راوية صحيح مسلم، مات سنة (308 هـ) .

ومن أهم شروح مسلم ما يلي:

1- المفهم في شرح مسلم لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت 529 هـ) .

2- المعلم في شرح مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري المالكي (ت 536 هـ) .

3- إكمال المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ) .

4- شرح صحيح مسلم لأبي عمرو بن عثمان بن الصلاح(ت 643 هـ)

5- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبى زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ) .

6- إكمال الإكمال لأبي الروح عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (ت 744 هـ) .

وغير ذلك من الشروح التي بلغت - فيما وقفت عليه - قريباً

من خمسين شرحاً ومختصراً.

المحاضرة العاشرة
منهج أبي داود في السنن

عناصر المحاضرة:

1- التعريف بالإمام أبي داود.

2- منهج الإمام أبي داود في السنن

اسمه، ونسبة ،ومولده.

هو الإمام الثبت، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتَانِيُّ، أحد حفاظ الحديث وعلمه وعلله، صاحب السنن. وُلِد بسجستان سنة اثنتين ومائتين من الهجرة، وهو والد أبي بكر عبد الله بن أبي داود، من أكابر الحفاظ ببغداد، وكان عالمًا متفقًا عليه، وله كتاب (المصابيح).

نشأة أبي داود وطلبه للعلم .

نشأ الإمام أبو داود (رحمه الله) محبًّا للعلم شغوفًا به، وكان همه منذ نعومة أظافره طلب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتدوينه، وقد بدت عليه أمارات النجابة منذ صباه.

ولكونه من تلامذة الإمام البخاري فقد كان له تأثير خاص فيه؛ إذ إنه أفاد منه أيَّمَا إفادة، وقد سلك في العلم سبيله، وفوق ذلك فكان يشبه الإمام أحمد بن حنبل في هَدْيه ودَلِّه وسمته. وقد قال عنه ابن خلكان: كان في الدرجة العالية من النسك والصلاح.

شيوخ الإمام أبي داود.

كغيره من علماء عصره وكسنة متبعة بين علماء الحديث، فقد طوف أبو داود البلاد، وارتحل إلى أمصار الحضارة الإسلامية في طلب الحديث ومشافهة الشيوخ والتلقي عليهم، ولقي خلال هذه الرحلات عددًا كبيرًا من كبار الحفاظ والمحدثين، فكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين، وسمع أبا عُمَر الضرير، ومسلم بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن رجاء، وأبا الوليد الطيالسي، وأحمد بن يونس، وأبا جعفر النفيلي، وأبا توبة الحلبي، وسليمان بن حرب، وخلقًا كثيرًا بالحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان.

تلاميذ الإمام أبي داود.

حين وهب أبو داود حياته لعلم الحديث كان له تلاميذ كثيرون، يتعلمون منه ويروون عنه، وكان أشهر من روى عنه وتتلمذ على يده الإمام الترمذي، والإمام النسائي، وابنه الإمام أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة، وأبو بشر الدولابي، وعلي بن الحسن بن العبد، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك، وأبو سعيد بن الأعرابي، وأبو بكر بن داسَةَ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، وأبو عمرو أحمد بن علي، وغيرهم.

ثناء العلماء على أبي داود.

حاز أبو داود على إعجاب معاصريه وثقتهم، وقد عدَّه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في (طبقات الفقهاء) من جملة أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وقال عنه إبراهيم الحربي لما صنف كتاب (السنن): "أُلِين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديد". وكذلك قال محمد بن إسحاق الصاغاني.

وقريب من ذلك أيضًا عبر الحافظ موسى بن هارون فقال: "خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه". وأبلغ منه ما ذكره الحاكم أبو عبد الله يوم أن قال: "أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة".

مؤلفات الإمام أبي داود.

كان أبو داود -رحمه الله- من المكثرين في التأليف، وخصوصًا في فنون علم الحديث روايةً ودرايةً؛ فمن مؤلفاته: دلائل النبوة، وكتاب التفرد في السنن، وكتاب المراسيل، وكتاب المسائل التي سئل عنها الإمام أحمد، وله أيضًا ناسخ القرآن ومنسوخه. وذكر الزركلي في الأعلام أن له كتاب الزهد، وقد رمز له بحرف (خ) دليل على أنه مخطوط، وذكر أنه في خزانة القرويين برقم (80/ 133) وبخط أندلسي، وذكر أيضًا أن له (البعث)، وقال إنه رسالة، ورمز له كذلك بما يشير أنه مخطوط، وأيضًا (تسمية الأخوة)، وقال إنها رسالة، ورمز لها كذلك بما يشير أنها مخطوط.

سنن أبي داود:

إضافةً إلى التآليف السابقة فإن الذي ذاع صيت أبي داود وزاده شهرة هو كتابه العظيم المعروف بسنن أبي داود، وهو كتاب يأتي في المرتبة بعد صحيح البخاري وصحيح مسلم في الشهرة والمكانة، وقد عُدَّ أول كتب السنن المعروفة، وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وقد بلغت أحاديث هذا الكتاب ثمانمائة وأربعة آلاف حديث، صنفه وانتقاه من أصل خمسمائة ألف حديث؛ ولذا يُعَد الكتاب من مظانِّ الحديث الحسن. وقد رتب أبو داود كتابه على كتب وأبواب، فشمل خمسة وثلاثين كتابًا، وواحدًا وسبعين وثمانمائة وألف (1871) باب.

وفي (السنن) لم يقتصر أبو داود على الصحيح، بل خَرَّج فيه الصحيح والحسن والضعيف، وقد وضح منهجه فيه فقال: ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما يقاربه". وقال: وما كان فيه وهن شديد بيَّنته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

وقد جمع أبو داود كتابه هذا قديمًا، وحين فرغ منه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- فاستجاده واستحسنه، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ (الصحاح) عليها وعلى سنن الترمذي، لا سيما (سنن أبي داود). وفي مكانة هذا الكتاب فقد أبلغ زكريا الساجي حين قال: "كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبي داود عهد الإسلام".

وفاة أبي داود

بعد فتنة الزنج في البصرة التمس منه أخو الخليفة أن يقيم بها لتعمر بالعلم، وقد أجاب طلبه وظل بها حتى وافته المنية، ورحل (رحمه الله تعالى) عن دار الدنيا يوم الجمعة، سادس عشر من شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين، وصلى عليه عباس بن عبد الواحد الهاشمي.

عناية العلماء بسنن أبي داود:

اعتنى العلماء بهذا الكتاب كما اعتنوا بغيره من الكتب الستة وغيرها إلا أننا نجد أن عنايتهم به فاقت غيره من السنن، فجاء بعد مرتبة الصحيحين في العناية خاصة عند المشتغلين بالفقه لما حواه هذا الكتاب من السنن والأحاديث الصحيحة والحسنة، واختصروه وعلَّقوا عليه، كما ترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة.

هذا ومن أهم شروحه:

1- شرح معالم السنن لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن ابراهيم الخطابى (ت 388 هـ) .

2- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للحافظ السيوطي (ت 911 هـ) .

3- فتح الودود على سنن أبي داود لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت 139 هـ) .

4- عون المعبود شرح سنن أبي داود للشيخ شمس الحق العظيم أبادي (ت 329 هـ) .

5- بذل المجهود في حلِّ أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت 1346 هـ) .

منهج أبي داود في السنن

اسم كتاب أبي داود:

اشتهر بين العلماء ب "السنن"، ويبدو أن المؤلِّف نفسه سمَّاه بهذا حيث قال في رسالته إلى أهل مكة: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب"، وقال في موضع آخر من الرسالة أيضاً: "وإن من الأحاديث في كتابي "السنن" ما ليس بمتصل وهو مرسل".

منهج أبي داود في كتاب السنن:

جاء في رسالته إلى أهل مكة قوله: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين، أحدهما أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك أي الأقدم حفظاً - ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعته، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلام

فيه، وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك وليس في كتاب "السنن" الذي صنَّفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكرٌ بيَّنت أنَّه منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيَّنته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعض

شرط أبي داود وغيره من أصحاب السنن:

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

الأول: صحيح، وهو جنس ما في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهم - أصحاب السنن - وقد حكى أبو عبد الله بن منده: إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث

باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

الثالث: أحاديث أخرجوها للضدِّيَّة في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة، فإن قيل: لما أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم، فالجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: رواية قومٍ لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبه.

الثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم - رضي الله عنهما - على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة.

الثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء.

لم يكن الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني محدِّثا فحسب، بل كان فقيها بارعا، لا يضارعه في ذلك أحد من أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، وقد جمع في سننه أغلب الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، وبالأحرى أحاديث الأحكام، وأشار إلى فوائد فقهية جمّة، حتى صار ما دوّنه في سننه مرجعاً لكل فقيه ومحدث، وقد أبان عن منهجه وطريقته في تصنيف "السنن" في رسالته إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، ولنا وقفة مع أبرز معالم منهج الإمام أبي داود في سننه.

منهج الإمام أبي داود المتعلق بالأسانيد

أولا: شروطه في أسانيد سننه:

1- أصح ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام غالبا: اقتصر على ذكر أصح ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام، وهذا غالبٌ وليس مطرداً، لأنه كان يختار أحيانا الحديث الأقل صحة، فيورده في الباب مع وجود ما هو أصحُّ منه، وذلك حتى يعلوَ بالإسناد، ولا يعني إخراجه لأصح ما عَرَفَ في الباب أن تكون الأحاديث كلها صحيحة متصلة الإسناد، فهناك ما ليس صحيحا، وما ليس متصل الإسناد.

2- الرجال (الرواة): أن يُخرج عمن لم يُجمع النقاد على تركه، وقد يُخرج لبعض الضعفاء والمجهولين في المتابعات والشواهد.

3- تخريج الأحاديث المشتهرة: كان يقصد استيعاب الأحاديث التي عمل بها الفقهاء واشتهرت بينهم - أي بين الأئمة الفقهاء وأصحاب الفُتيا -، حتى وإن كانت في نفسها أخبار آحاد.

منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- الحكم على الأحاديث: لم يلتزم الإمام أبو داود بإخراج الصحيح من الحديث؛ ولذا كان يعلق أحيانا بالحكم على الحديث (صحة وحسنا وضعفا)، كقوله بعد أحد الأحاديث: "وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ويحيى بن إسحاق عن يحيى بن أيوب. وقد اختلف في إسناده".

2- المسكوت عنه: اشترط الإمام أبو داود على نفسه أن يبيّن الضعيف والواهن من الحديث فقال: وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض..، ولكن بالاستقراء نجد أن هذا الشرط أغلبي، لأن هناك مواضع فيها وهنٌ غير شديد بيَّنها، وهناك مواضع فيها وهنٌ شديد لم يبيّنها، وقد يكون أحد أسباب سكوته كما ذكر الحافظ ابن حجر ما يلي:
- اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.
- ذهوله عنه (غفل عنه أو نسيَه).
- شدة وضوح ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته.
- اختلاف الرواة عنه - أي اختلاف نُسخ السنن -.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن المواضع التي يسكت عليها الإمام أبو داود وهي ضعيفة، لا تخرج عن أحد أمرين: إن وُجد فيها أفرادٌ (لا يوجد في الباب غيرها) فإنها تكون صالحة للاحتجاج عنده، وإلاّ تكون صالحة للاستشهاد أو المتابعة، ثم عقّب الإمام ابن حجر بقوله: "وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا".

وتحقيق القول في مدى صلاحية ما سكت عنه يرجع إلى مقصده من قوله: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح" .. هل هي صلاحية الاحتجاج أم صلاحية الاعتبار؟ وعلى كلٍّ فالصالح للاحتجاج عنده هو الصحيح والحسن - كغيره -، والضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره.

3- توضيح العلل وذكرها: كان الإمام أبو داود يتعرض أحيانا لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، ويذكر ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

1- الترتيب على أبواب الفقه: رتّب الإمام أبو داود كتابه على أبواب الفقه، وكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، وكانت عنايته بالفقه أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا كان يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لا يذكر الإسناد المعلول بالكلية.

2- ترتيب الأحاديث في الباب: كان يتوخّى تقديم الإسناد الأعلى، حتى ولو كان أضعف، وقد يترك الأقوى لكونه نازلاً، وأما إذا رُوي من وجهين صحيحين: أحدهما أقدم إسناداً، والآخر صاحبه أقوم في الحفظ، فإنه يقدِّم الإسناد الأعلى منهما.

منهجه في الآثار الموقوفة:

أخلى الإمام أبو داود كتابه من الآثار الموقوفة، إلا فيما ندر، ولم يتعرّض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، الذي استنبطوه من السنن بوجه من وجوه الاستنباط، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار، وإنما هو منهجٌ التزمه وسار عليه.

منهجه في تكرار الحديث:

كان الإمام أبو داود يُعيد الحديث إذا اشتملت الروايات الأخرى على معانٍ زائدة، وربما ساق الرواية الثانية بتمامها إذا اشتملت على حكم مختلف عن حكم الرواية الأولى، وأما إذا كان الاختلاف في لفظة، فإنه يذكر تلك اللفظة فقط من الرواية الثانية بعد ذكر إسنادها، وقد لخَّص ذلك بقوله: "وإذا أَعدتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث".

منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام أبو داود – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة، قالا: حدثنا عمر بن سعد.." الحديث.

2- جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضا، قال الإمام أبو داود في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "كذا رواه أبو أسامة، وابن نمير عن هشام".

منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

كان من عادة أبي داود ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت حاجةٌ إلى ذلك، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره، ولكنه لم يُكثر من ذلك.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "عمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء، ولكنه كان صدوقا في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة"، ومثال ما أورده في تعريف الرواة قوله: "مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يكنى أبا أسماء".

منهج الإمام أبي داود المتعلق بالمتون

منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام أبو داود نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال

فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:
- الاستفهام، مثل: "بابٌ أيردّ السلام وهو يبول؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب السواك".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب في الاستنجاء بالماء".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "بابٌ الماء لا يُجنب".

2- التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

أ- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجدٌ أن يحوّل الله رأسه رأس حمار، أو صورته صورة حمار)، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها الرفعَ قبل الإمام والوضع قبله، والحديث ليس فيه إلا ذكر الرفع.

ب- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب في الرجل يذكر الله عز وجل على غير طُهر"، ثم أخرج حديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله عز وجل على كل أحيانه"، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها الذكر على غير طُهر فقط، والحديث فيه الذكر على كل حين.
جـ- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب سترة الإمام سترة لمن خلفه"، ثم أخرج حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال: "هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة – فصلّى إلى جدر – فاتخذه قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهمة تمرُّ بين يديه، فما زال يُدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ومرّت من ورائه"، فاستنتج من منع البَهمة من المرور بين يدي الإمام والسماح لها بالمرور أمام المصلين، أن سترة الإمام سُترة لمن خلفه

3- التراجم المرسلة: لم يُكثر الإمام أبو داود منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب. حدثنا مسدد وعباد بن موسى قالا: حدثنا هُشيم.." الحديث.

منهجه في ذكر الفوائد واللطائف:

عَنِيَ الإمام أبو داود بذكر الفوائد واللطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، ومن ذلك:

1- غريب الحديث: شرح الإمام أبو داود كثيرا من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله :عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ «يَغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ - هُوَ الْفَرَقُ - مِنَ الجَنَابَةِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: الْفَرَقُ: سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا .

2- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام أبو داود يصرّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

منهجه في الاستنباطات الفقهية:

كان الإمام أبو داود يتعرض لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الاستنباط الفقهي منه، لكونه اشترط على نفسه تخريج أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء وأرباب الفتيا، ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال: قلنا يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فما يَقرونا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن نزلتم بقومٍ فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم)، ثم قال: "قال أبو داود: وهذه حجةٌ للرجل يأخذ الشيء إذا كان له حقًّا"، وغير ذلك كثير.

آراء العلماء فيما سكت عنه أبو داود:

قال ابن الصلاح: "ما وجدناه في كتاب أبي داود مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين، ولا نصَّ على صحَّته أحدٌ ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره.

ويرى الحافظ العراقى أن قوله: فهو صالح، يجوز أن يكون صحيحاً، ويجوز أن يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف، ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك، أيرى ما ليس بضعيف صحيحاً،

فكان الأولى بل الصواب أن لا يرتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أنَّ رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل.

وقال الحافظ ابن حجر: "ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

1- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

2- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

3- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثيرٌ في كتابه جداً.

4- ومنه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للإحتجاج بها.

وقال الحافظ محي الدين النووي: "والحق أن ما وجدناه في سننه مالم يبيّنه ولم ينص على صحته أو حسنه أحدٌ ممن يعتمد فهو حسن، وإن نصَّ على ضعفه من يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود.

المحاضرة الحادية عشرة
منهج الإمام النسائي في السنن

عناصر المحاضرة:

1- التعريف بالإمام النسائي.

2- منهج الإمام النسائي في السنن

التعريف بالإمام النسائي

اسمه ونسبه ، ومولده:
هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي الخراساني، الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث.
مولده ووفاته:
ولد النسائي سنة خمس عشرة ومائتين هجرية في نسا وهي مدينة أثرية قديمة تقع في جمهورية تركمانستان، كانت قديماً تتبع إقليم خراسان التاريخي و الذي كان يضم أجزاء واسعة من أفغانستان وتركمانستان وشرق إيران..
وأما وفاته فكانت في فلسطين، في شهر صفر سنة ثلاث وثلاثمائة هجرية.

طلبه للعلم:
طلب النسائي رحمه الله العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد في سنة ثلاثين ومائتين، وعمره إذ ذاك خمس عشرة سنة، فأقام عند قتيبة سنة وشهرين، فأكثر عنه، وكان لا بد قبل ذلك أن يأخذ على علماء بلده قبل أن يرتحل لطلب الحديث، فهي عادة العلماء في طريقة التحصيل في تلك الأزمان.
وأما رحلته لطلب الحديث في الأمصار، فقد قال المزي: أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين، طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة .
وقال السخاوي: وارتحل الرحلة الواسعة الجامعة، وسافر في الطلب والجمع إلى البلاد الشاسعة، وطاف البلاد لعلو الإسناد.

شيوخه:
أخذ النسائي عن مشايخ كثيرين، وهذا أثر واضح لرحلته الواسعة، قال المزي: طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، من جماعة يطول ذكرهم
وقال ابن حجر: سمع من خلائق.
وقد ألف النسائي رسالة ذكر فيها بعض شيوخه، طبعت باسم: "تسمية الشيوخ"، وعدد الشيوخ الذين ذكرهم فيها ستة وتسعين ومائة شيخ، ومن أشهرهم:

1- الإمام إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت 238 هـ).
2- الإمام قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت 240 هـ).

3- الإمام محمود بن غيلان أبو أحمد المروزي (ت 239 هـ).
4- الإمام يحيى بن موسى أبو زكريا (ت 230 هـ).
5- الإمام محمد بن العلاء بن كريب الهمداني (ت 248 هـ).
6- الإمام أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي (ت 244 هـ).

تلاميذه:
كان النسائي إمام عصره، وكانت الرحلة إليه من بلدان شتى؛ لأنه استوطن مصر في آخر أمره، وكانت محط أنظار طلاب الحديث، بالإضافة إلى إمامته وعلو شأنه.
قال الذهبي: "ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن".
ومن أشهرهم:
1- الإمام أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت 310 هـ).
2- الإمام أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت 316 هـ).

3- الإمام أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (ت 321 هـ).

4- الإمام محمد بن عمرو بن أبي جعفر العقيلي (ت 322 هـ).
5- الإمام سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (ت 360 هـ).
6- الإمام أحمد بن محمد بن إسحاق أبو بكر بن السني (ت 364 هـ).
7- الإمام عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني (ت 365 هـ).

ثناء العلماء عليه:
اتفقت كلمة أهل العلم على الثناء عليه، والاعتراف بفضله وعلمه.
قال الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره.
وقال أيضاً: كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال.
وقال أبو علي الحافظ: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي.

وقال الذهبي: :وكان من بحور العلم مع الفهم، والاتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف.
وقال أيضاً: ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة.

مؤلفاته:
له مؤلفات كثيرة من أهمها:
1- المجتبى من السنن: مطبوع عدة طبعات، منها طبعة المكتبة التجارية الكبرى (1349 هـ)، وطبع على هامشها "زهر الربى على المجتبى" للسيوطي.
2- السنن الكبرى: طبع في اثنتي عشرة مجلدة في مؤسسة الرسالة بتحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط.
3- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من أهل المدينة.

4- الطبقات.
5- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد.
6- الضعفاء والمتروكين: وطبع بتحقيق محمود إبراهيم زايد بدار الوعي – حلب.
7- كتاب الإغراب: وقد طبع جزء منه في مجلد، حققه الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى وطبع بدار المآثر بالمدينة النبوية.
8- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي الذين سمع منهم.
9- ذكر المدلسين.

منهج الإمام النسائي في السنن

اسم الكتاب : ((السنن)) .. الصغرى والكبرى

اشتهر الإمام النّسائي رحمه الله بتأليف كتابين من الكتب التي جمعت الحديث النبوي الشَّريف، وهما: ((السنن الكبرى))، و((السنن الصغرى))، لكنَّ أهل العلم اختلفوا في نسبة الكتابين للإمام النّسائي، ولا بأس أن نعرِّج على هذه المسألة قبل الغوص في الحديث عن الكتابين ، فهو أمر ذو أهمية في بابه؛ فقد اتفق بعض أهل العلم والاختصاص أنَّ الإمام النسائي ألَّف كتاباً في السنن وهو المعروف بـ ((السنن الكبرى))،

أمَّا السنن الصغرى فهي اختصار للسنن الكبرى قام به تلميذه الإمام ابن السُّني، وخالف هذا القول بعض أهل العلم، فقالوا : إنَّ الكتابين ((السنن الكبرى)) و ((السنن الصغرى)) هما من تأليف الإمام النّسائي، وما الإمام ابن السُّني إلاَّ راوٍ من رواة السنن الصغرى، ولعلَّ هذا الرَّأي هو الرَّاجح والله أعلم، وهو الرّأي الذي ذهب إليه ابن الأثير، وابن كثير، والعراقي، والسخاوي، وغيرهم.

ألَّف الإمام النسائي رحمه الله كتابه ((السنن الكبرى)) وضمَّنه الصَّحيح، وغيره، ثمَّ اختصره في كتاب ((السنن الصغرى))، وسمَّاه ((المجتبى))، جمع فيه الصَّحيح عنده، وهو المقصود بما ينسب إلى رواية النسائي من حديث، و((المجتبى)) أقل السنن حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً ودرجته بعد صحيحي البخاري ومسلم، فهو - من حيث الرِّجال - مقدَّم على ((سنن أبي داود والترمذي))؛ لشدَّة تحرِّي مؤلفه في الرِّجال، قال الحافظ العلاَّمة ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (كم من رجل أخرج له أبو داود والتّرمذي تجنَّب النسائي إخراج حديثه، بل تجنَّب إخراج حديث جماعة في ((الصحيحين)).

قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد : (كتاب النسائي أبدع الكتب المصنَّفة في السنن وأحسنها ترصيفاً، وكأنَّ كتابه بين جامع البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل، وبالجملة فهو أقل الكتب بعد الصَّحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً).

السنن الصغرى للإمام النسائي رحمه الله، يقال لها: ((المجتبى)) أي: المختارة من الكبرى، ووردت تسميتها أيضاً بـ((المجتنى))، و((المجتبى)) كتاب عظيم القدر، كثير الأبواب، وتراجم أبوابه تدل على فقه مؤلفه، بل إنَّ منها ما تظهر فيه دقَّةُ الإمام النسائي في استنباط الأحكام من خلال عناوين الأبواب.

بلغ عدد أحاديثه ((5774)) حديثٍ، وأحسن طبعات هذا الكتاب الطبعة التي حقَّقها ورقَّمها ووضع فهارسها مكتب تحقيق التراث الإسلامي - دار المعرفة ببيروت، فإنَّه عند كلِّ حديث يذكر رقمه، وأرقام مواضعه الأخرى عند الإمام النِّسائي، ويذكر تخريج بقية أصحاب الكتب الستة، وأرقام الحديث عندهم.

أمَّا ((السنن الكبرى))، فعدَّة الأحاديث فيها ما يقارب 10770 حديثٍ، على اختلاف طبعات الكتاب.

درجة أحاديث الإمام النسائي

يقول السيوطي في مقدمة شرحه لكتاب السنن للنسائي: "كتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلاً مجروحًا".

وقد اشتهر النسائي بشدة تحريه في الحديث والرجال، وأن شرطه في التوثيق شديد. وقد سار في كتابه (المُجتبى) على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، فقد رتَّب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحيانًا منزلة بعيدة من الدقة، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطن واحد.

منهج الإمام النسائي

كان الإمام أحمد بن شعيب النسائي حافظًا ثبتًا لا يجاريه أحد من أهل عصره، وكان شرطه في الرجال أشد من شروط أصحاب السنن، حتى اعتبر الإمام السيوطي كتاب "المجتبى" أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، وقد صنّف كتابًا كبيرًا حافلاً عُرف بالسنن الكبرى، ثم انتخب منه كتابا سماه "المجتبى"، وقد سار فيه على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، ورتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحيانًا منزلة عالية من الدقة، وصار "سنن النسائي" - كما اشتُهر - ضمن كتب الصحاح أو السنن، والتي عرفت بالكتب الستة.

منهج الإمام النسَائي المتعلق بالأسانيد

شروطه في أسانيد سننه:

1- الصحة: أن تتوفر شروط الحديث الصحيح المعروفة في كل حديث يخرجه، وقد نُقل عن الإمام النسائي وصفه لكتابه بالصحيح، ولكن واقع كتابه لا يساعد على هذه التسمية إلا من باب التغليب، ومن باب إدراج الحسن في الصحيح أيضا، ولئن لم يكن الكتاب كله صحيحاً فهو قريبٌ إلى الصحة.

2- الرجال (الرواة): أخرج الإمام النسائي لكل من لم يُجمع العلماء - المتشددين والمتوسطين - على تركه، وكان يفضِّل إخراج الحديث بإسناد قوي وإن كان نازلا، حتى ولو كان الحديث عنده بإسناد أعلى.

منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- الحكم على الأحاديث: لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر حكمه على الحديث، وإنما فعل ذلك في مواطن يسيرة، ومنها قوله بعد أحد الأحاديث: "ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلاً".

2- توضيح العلل وذكرها: لم يُكثر الإمام النسائي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، لأنه انتقى أغلب الأحاديث التي أوردها، وكان يتعرض أحيانا لذكر ترجيحه لما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

1- الترتيب على أبواب الفقه: رتّب الإمام النسائي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسنن.

2- ترتيب الأحاديث في الباب: كان الإمام النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وقد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه بالحديث المُعل أحيانا.

منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع):

لم يشترط الإمام النسائي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، ولكنه كان يبيّن ذلك عند وقوعه، ومن أمثلة ذلك:

1- المرسل: قوله بعد حديثٍ لجرير عن منصور عن ربعيّ عن حذيفة رفعه (لا تقدّموا الشهر): أرسله الحجاج بن أرطأة عن منصور بدون حذيفة.

2- المنقطع: قوله في حديث مخرمة بن بُكير عن أبيه: مخرمة لم يسمع من أبيه شيئا، وفي حديث لأبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، قال: إنه لم يسمع من أبيه شيئا، وكثيرا ما يسمّي المنقطع مرسلا.

منهجه في الآثار الموقوفة:

أورد الإمام النسائي بعض الآثار الموقوفة، وكان يبيّن ما في الحديث من اختلاف في الرفع أو الوقف، والوصل أو الإرسال، ويعبّر عنه بقوله: "ذِكر الاختلاف على فلان في حديث كذا" ثم يقول: أوقفه فلان، وغير ذلك، أو يرجّح فيقول: "الصواب موقوف".

منهجه في تكرار الحديث:

زاحم الإمام النسائي إمام الصنعة البخاري في التبويب وتدقيق الاستنباط وتكرير المتون مراعاة لذلك، فكان يُعيد الحديث لكي يستنبط منه شيئاً لم يكن قد استنبطه عند إيراده في المرة الأولى، وقد يقع له تكرير الباب مع حديثه سواء بسواء، وقد يكون بين الترجمتين تفاوت يسير، ولا يأتي في حديثهما بأي زيادة، وربما يزيد في أحد الموضعين مكمّلا تعيين ما أهمله من رواة السند،

وقد يورد في كل منهما للحديث طريقا؛ ليزداد الناظر له في المتن تحقيقا، وقد يكرر الباب خاصة دون متنه.

منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة - ومنهم الإمام النسائي - إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة بن سعيد، عن جرير.." الحديث.

2- جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام النسائي في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "أخبره هلال بن أسامة أنه سمع أبا سلمة يخبر عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله".

منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر ما يتعلق بتعديل بعض الرواة أو تجريحهم، وكذلك لم يُكثر من التعريف بالرواة، ولكنه كان يتعرض أحيانا لبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "بُريدة هذا ليس بالقوي في الحديث"، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: "عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من ابن عمر".

منهج الإمام النسائي المتعلق بالمتون

منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام النسائي نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- الاستفهام، مثل: "بابٌ هل يؤذنان جميعا أو فُرادى؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب الماء الدائم".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "الأمر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ فيه الكلب".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب من أدرك ركعة من الصلاة".

2- التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:
- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب الوضوء من النوم"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يُدخل يده في الإناء حتى يُفرغ عليها ثلاث مرات، فإنه لا يدري أين باتت يده)، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها ذِكر الوضوء، وليس في الحديث إلا غسل اليدين ثلاثاً.

كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب الرخصة في السواك بالعشيّ للصائم"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر السواك بالعشي للصائم، والحديث يفيد السواك للصائم وغيره، ووقت العشي وسواه، فهو أعمّ.
- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب النية في الوضوء"، ثم أخرج حديث عمر رضي الله عنه مرفوعا: "إنما الأعمال بالنيات... الحديث"، فوجه مطابقة الحديث للترجمة أن الوضوء عملٌ فتلزم له النية.

3- التراجم المرسلة: لم يُكثر الإمام النسائي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب نوعٌ آخر. أخبرنا عبد الله بن محمد بن تميم .."، ومراده نوعٌ آخر من التيمم، لتقدم باب الاختلاف في كيفية التيمم.

منهجه في ذكر الفوائد والاستنباطات الفقهية:

كان الإمام النسائي يعتني بالألفاظ الغريبة أحيانا، ويهملها أحيانا أخرى، وكان يذكر بعض الاستنباطات الفقهية،

ومن أمثلة ذلك:

1- غريب الحديث: شرح الإمام النسائي بعض الألفاظ الغريبة وأوضحها، ومن ذلك قوله بعد سرد الحديث: "القدح وهو الفَرَق".

2- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام النسائي يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرّح بالنسخ تصريحا.

3- الاستنباطات الفقهية: كان الإمام النسائي يتعرض أحيانا لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الاستنباط الفقهي منه، ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُ، فَتَحَيَّنْتُ فِطْرَهُ بِنَبِيذٍ صَنَعْتُهُ لَهُ فِي دُبَّاءٍ، فَجِئْتُهُ بِهِ، فَقَالَ: «أَدْنِهِ»، فَأَدْنَيْتُهُ مِنْهُ، فَإِذَا هُوَ يَنِشُّ، فَقَالَ: اضْرِبْ بِهَذَا الْحَائِطَ، فَإِنَّ هَذَا شَرَابُ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ " قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السَّكَرِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَلَيْسَ كَمَا يَقُولُ الْمُخَادِعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِتَحْرِيمِهِمْ آخِرِ الشَّرْبَةِ، وَتَحْلِيلِهِمْ مَا تَقَدَّمَهَا الَّذِي يُشْرَبُ فِي الْفَرَقِ قَبْلَهَا، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ السُّكْرَ بِكُلِّيَّتِهِ لَا يَحْدُثُ عَلَى الشَّرْبَةِ الْآخِرَةِ دُونَ الْأُولَى، وَالثَّانِيَةِ بَعْدَهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

عناية العلماء بسنن النسائي الصغرى

أولى ثلة من العلماء والباحثين ((سنن النسائي)) الاهتمام والعناية اللازمتين، فقاموا بشرحه ألفاظه وتخريج أحاديثه و دراسة منهجه في جمع ونقد الأحاديث، فنذكر منهم على سبيل المثال: الإمام السيوطي ، والإمام السندي، وغيرهما.

من شروح سنن الإمام النسائي

1- (زهر الرُّبى على المجتبى) لجلال الدين السيوطي المُتوفَّى سنة 911هـ، وهو بمنزلة تعليق لطيف، حلَّ فيه بعض ألفاظه، ولم يتعرض بشيء للأسانيد.

2- حاشية لأبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السِّندي، المتوفَّى سنة 1136هـ.

3- (ذخيرة العُقبى في شرح المجتبى) للشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة، وهو شرح مبسوط، بذل فيه المؤلف جهدًا مشكورًا في نقل الأقوال، وجمعها وترتيبها، وترجيح ما ترجح لديه منها، ويظهر فيه الاهتمام بتراجم الرجال، والعناية بالمسائل اللغوية والنحوية التي تفيد في فهم الحديث، وقد طبع الكتاب مؤخرًا في ثمانية وعشرين جزءًا.

المحاضرة الثانية عشرة
منهج الإمام الترمذي في السنن

عناصر المحاضرة

* التعريف بالإمام الترمذي

* التعريف بسنن الترمذي

اسمه ونسبه و مولده

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك. وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن. وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد بن عيسى السلميُّ الترمذيُّ الضرير.
وُلد في عام 209م (وقيل غير ذلك) بمدينة "ترمذ" الشهيرة – الواقعة على ساحل نهر "جيحون" من بلاد ما وراء النهر (في جنوب جمهورية أوزبكستان على حدود أفغانستان حسب التقسيم الجغرافي الحالي) في قرية " بُوغ "، بينها وبين ترمذ ستة فراسخ.

كان جَدُّه سورة مروزيًّا (نسبة إلى مرو) "وهي من مدن في تركمنستان اليوم "، ثم انتقل هذا الجد أيام الليث بن سيار إلى بوغ، أما السلمي فهو نسبة إلى بني سليم، قبيلة من غيلان. وقيل بأن الإمام الترمذي وُلِد كفيفاً، إلا أن الإمام الذهبي يرجح بأنه أصيب بالعمى بسبب كثرة كتابته للعلم من أجل نشر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

طلبه للعلم ورحلاته الحديثية
امتثالاً للتوجيه النبوي الكريم "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له به طريقاً إلى الجنة"وكما هي عادة علماء الإسلام والمحدثين عبر التاريخ الإسلامي بدأ الإمام الترمذي في رحلاته العلمية فسمع من علماء الحديث بخراسان والعراق والحرمين الشريفين وغيرها. وهو تلميذ إمام المحدثين الإمام البخاري, وتأثر به أشد التأثر، ولا سيما في فقه الحديث، وناظره، وناقشه.

شيوخ الإمام الترمذي
عاش أبو عيسى لتحصيل الحديث، وشد الرحال إليه أينما كان، واشترك الترمذي مع أقرانه الخمسة أصحاب الكتب المعتمدة، وهم الإمام البخاري ومسلم وأبو داوود والنسائي وابن ماجه في تلقي العلم على يد تسعة شيوخ، وهم: محمد بن بشار بن بندار، ومحمد بن المثنى، وزياد بن يحيى الحساني، وعباس بن عبد العظيم العنبري، وأبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي، وعمرو بن علي القلانسي، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن معمر القيسي، ونصر بن علي الجهضمي.
ومن شيوخه أيضًا الذين أخذ عنهم العلم: الهيثم بن كليب الشاشي صاحب المسند، ومحمد بن محبوب المحبوبي راوي الجامع عنه، ومحمد بن المنذر بن شكر.

تلاميذ الإمام التِّرمِذي:

تتلمذ على يد الإمام الترمذي عدد كبير من طلاب العلم منهم:

أبو بكرٍ أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامدٍ أحمد بن عبدالله بن داود المروزي، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، وأحمد بن يوسف النسفي، وأسد بن حمدويه النسفي، وحماد بن شاكرٍ الوراق، وداود بن نصر بن سهيلٍ البزدوي، والربيع بن حيان الباهلي، وعبدالله بن نصر أخو البزدوي، وعبد بن محمد بن محمودٍ النسفي، وعلي بن عمر بن كلثومٍ السمرقندي، وغيرهم.

مؤلفات الإمام الترمذي

1- الجامع للسنن وقد طبع عدة طبعات أشهرها طبعة مصطفى الحلبي بتحقيق المحدث العلامة أحمد شاكر وآخرين

2-العِلَلُ الكبير وقد طُبِعَ بترتيب أبى طالب القاضي في مكتبة الأقصى بعمان الأردن سنة 1406 بتحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفى في مجلدتين

3- الشمائل وهو كتاب نَفِيسٌ رائق فائق في موضوعه جَمَعَ فيه الإمام الترمذي أربعمائة حديث في صفات النبي الخِلْقِيَّةِ والخُلُقِيَّةِ

4-العلل الصغير هذا الكتاب غير العلل الكبير وقد طبع في آخر كتاب الجامع وقد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي ومن أفضل طبعاته طبعة دار الملاح بتحقيق الدكتور نور الدين عتر

5-تسمية أصحاب رسول الله طبع في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت سنة 1406 بتحقيق عماد الدين أحمد حيدر.

وهذه الكتب السابقة هي التي وصلت إلينا، أما كتبه الأخرى فقد فُقدت، وإنما ورد ذكرها في المراجع، وهي:

1- التاريخ ذكره ابن النديم صفحة 325

2- الآثار الموقوفة ذكره ابن النديم في صفحة 325.

3-الزهد ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب 389/9.

4-الأسماء والكنى ذكره الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب 389/9.

ثناء العلماء على الإمام الترمذي

* قال أبو سعد الإدريسي (رحمه الله): التِّرمِذي: أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب "الجامع" والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، كان يُضرَب به المثَل في الحفظ.

*قال الحاكم (رحمه الله): سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمِي، وبقي ضريرًا سنين.

وفاة التِّرمِذي:

توفي أبو عيسى التِّرمِذي الحافظ بترمذ (اسم مدينة) ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلةً مضت من رجبٍ سنة تسعٍ وسبعين ومائتين، وكان عمره سبعين عامًا.

التعريف بسنن الترمذي

اسم كتاب الترمذي:

قال في مقدمة تحفة الأحوذي: "قال صاحب كشف الظنون: "قد اشتهر جامع الترمذي بالنسبة إلى مؤلِّفه، فيقال: جامع الترمذي"، وقال - أيضاً -: "لقد أطلق الحاكم والخطيب عليه الجامع الصحيح، ويقال له أيضاً: سنن الترمذي".

رتبة جامع الترمذي بين الكتب الستة:

قال أبو عيسى: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خرسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم".

وقال صاحب كشف الظنون: "الجامع الصحيح لأبي عيسى الترمذي، هو ثالث الكتب الستة".

وقال الذهبي: "انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما".

وقال صاحب التحفة: "ويفهم من رمز تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والتقريب وتذكرة الحفاظ أن رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود وقبل النسائي".

وذهب صاحب "التحفة" إلى ما ذهب إليه صاحب "كشف الظنون" من جعله ثالث الكتب الستة.

شرط أبي عيسى الترمذي في كتابه:

تقدم الكلام على طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري، وعند الكلام على شرط أبي داود، ونضيف هنا قول أبي الفضل ابن طاهر: "وأما أبو عيسى الترمذي - رحمه الله تعالى - فكتابه على أربعة أقسام:

1- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

2- قسم على شرط الثلاثة كما بيَّنا - أبو داود والترمذي والنسائي.

3- وقسم أخرجه للضدِّيَّة وأبان عن علته، ولم يغفله.

4- وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ... ما أخرجت في كتابي

إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء وهذا شرط واسع".

تبوَّأ الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي مكانة عالية بين الأئمة المحدثين أصحاب المصنفات، ويكفيه رفعةً وفضلاً أنه كان من خواص تلامذة الإمام البخاري، وقد حَفِلَ كتابه الموسوم "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" بالفوائد الحديثية الجمّة، وختمه بذكر منهجه في تخريج الحديث، إضافة إلى جزء في قواعد علم "علل الحديث"، وصار ذلك الجزء مرجعا ونبراسا لكل من أراد الكتابة في "علل الحديث"، وغدا "الجامع الصحيح" أو "سنن الترمذي" - كما اشتُهر - ضمن كتب الصحاح أو السنن، والتي عرفت بالكتب الستة، وسنلقي الضوء في عُجالة على منهجه في سننه.

منهج الإمام الترمذي المتعلق بالأسانيد

أولا: شروطه في أسانيد سننه:

1- عمل العلماء بالحديث: كان المعتمد عند الإمام الترمذي أن يخرج الأحاديث التي عمل بها العلماء، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمولٌ به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.. "، وليس معنى هذا أنه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أن يذكر كل حديث معمول به؛ لأنه بنى كتابه على الاختصار، حيث قال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"، ومع ذلك فقد أورد أحاديث معلولة من أجل أن يبيّن علّتها ويكشف موجبات ردها، وأخرج أحاديث شديدة الضعف لأنها تُتمِّم فهم الصحيح أو تتقوى بالصحيح.

2- الرجال (الرواة): لم يحتجّ الإمام الترمذي بأحاديث الراوي شديد الضعف، وإذا أورد له حديثا فإنه يبيّنه بحسب اجتهاده، وبذلك يكون شرطه أبلغ من شرط الإمام أبي داود، لأنه ينبّه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم.

ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- الحكم على الأحاديث: اعتاد الإمام الترمذي ذكر حكمه على الحديث بعد نهاية لفظ الحديث، وكانت له مصطلحات خاصة في ذلك، وكان أوّل من عرّف الحديث الحسن بأنه: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا ويُروى من غير وجه نحو ذلك"، والحسن عنده على أنواع، منها: الحسن الصحيح، والحسن الغريب، ومن أمثلة ما عقّب به بعد أحد الأحاديث قوله: "هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة".

2- توضيح العلل وذكرها: أكثر الإمام الترمذي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، بل إنه أفرد جزءا في آخر كتابه لذكر أنواع علل الحديث، وكان يذكر أيضا ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

1- الترتيب على أبواب الفقه: رتّب الإمام الترمذي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسنن، ولكنه أورد في آخر جامعه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب.

2- ترتيب الأحاديث في الباب: اعتمد الإمام الترمذي تقديم الأحاديث المعلولة، حيث كان يبدأ بالأحاديث الغريبة المعلولة غالبا، ثم يذكر الأحاديث الصحيحة، وقصده بذلك أن يبيّن ما فيها من العلل، ثم يبيّن الصحيح في الإسناد، وكان ذلك أغلبيٌّ، أي أنه قد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه حديثا آخر مثله في الصحة أو دونه.

رابعا: منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع):

لم يشترط الإمام الترمذي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، وهي عنده على نوعين:

1- مرسل التابعي: وهو المشهور عند المحدثين في استعمال المرسل.
2- المنقطع: حيث يُطلق الإمام الترمذي عدة عبارات تفيد الانقطاع، فأحيانا يقول: "مرسل"، وأحيانا يستعمل اللفظ الشائع لدى المحدثين وهو "المنقطع"، وكثيرا ما يقول: "إسناده ليس بمتصل".

خامسا: منهجه في الآثار الموقوفة:

كان الإمام الترمذي يبيّن مذاهب الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بعبارات صريحة، ويذكر الحديث الموقوف ويقول: "حديثٌ موقوف"، أو يقول: "فلانٌ لم يرفعه"، وكان يورد الموقوف أحيانا يقوّي به الحديث الضعيف فيصير حسنا.

سادسا: منهجه في تكرار الحديث:

تجنّب الإمام الترمذي التكرار، فلم يتكرر عنده إلا القليل من الحديث، في مواضع قليلة، حتى لا يَعرف الناظر فيه ذلك إلا بعد التأمل والبحث، ولكنه في تكراره قد يُراعي المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك.

سابعا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام الترمذي – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدثنا قُتيبة وهنّاد ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع..." الحديث.

2- جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام الترمذي في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة إنما صحّ لأنه رُوي من غير وجه".

ثامنا: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

اعتاد الإمام الترمذي ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت حاجةٌ إلى ذلك، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.
ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "وابن لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قِبَلِ حفظه"، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: "قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل".

منهج الإمام الترمذي المتعلق بالمتون

أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام الترمذي نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال،

ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:
- الاستفهام، مثل: "بابٌ هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب ما جاء في السواك".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب ما جاء في أن مسح الرأس مرة".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب لا تُقبل صلاة بغير طُهور".

2- التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:
- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف"، ثم أخرج حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر فتوضأ.. الحديث، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها ذِكر القيء والرعاف، وليس في الحديث إلا ذكر القيء.

- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر"، ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه)، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر السهو فقط، والحديث فيه ذكر الفوت، وهو أعم من الفَوت بالسهو فقط.
- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب ما جاء متى يؤمر الصبيّ بالصلاة"، ثم أخرج حديث سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه مرفوعا: (علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر)، ويلزم من هذا الحديث أن يكون أمر الصبي بالصلاة بين السابعة والعاشرة، أي بعد تعليمه وقبل ضربه إذا لم يمتثل الأمر.

3- التراجم المرسلة: لم يُكثر الإمام الترمذي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب منه آخر. حدثنا هناد، حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق.. " الحديث.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد ومختلف الحديث:

اعتنى الإمام الترمذي بالألفاظ الغريبة، واهتم ببيانها وإيضاحها، وذكر بعض الفوائد واللطائف بعد إيراد الأحاديث، ومن ذلك:

1- غريب الحديث: شرح الإمام الترمذي كثيرا من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله: "ومعنى قوله فانـخَــنستُ يعني تنحّيت عنه".

2- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام الترمذي يصرّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

3- ذكر مختلف الحديث: كان الإمام الترمذي يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه، ومن ذلك كلامه عن ليلة القدر: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر أنها ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وخمس وعشرين، وسبع وعشرين، وتسع وعشرين، وآخر ليلة من رمضان"، ثم قال: "قال الشافعي: كأن هذا عندي - والله أعلم - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُجيب على نحو ما يُسأل عنه. يقال له: نلتمسها في ليلة كذا، فيقول: التمسوها في ليلة كذا".

مصطلحات الإمام الترمذي:

المصطلحات التي استخدمها الإمام الترمذي في جامعه للحكم على الأحاديث كثيرةٌ جداً، والاستقراء الدقيق كما يقول الدكتور عداب الحمش يوصلنا إلى أن الترمذي حكم على أحاديث كتابه بستة وتسعين مصطلحاً، (96) منها ما استعمله مرة واحدة، ومنها ما استعمله مئات المرات، ومنها ما استعمله (1641 مرة).

من المصطلحات التي استخدمها الترمذي مرة واحدة قوله: (أحسن وأصح) استخدمه في الحديث رقم (2101) أو مرات قليلة كقوله: (أحسن شيء في الباب وأصح) أو قوله: (أصح شيء في الباب وأحسن).

أهم المصطلحات التي أكثر منها الإمام الترمذي: قوله (حسن صحيح) استخدمه (1641) مرة. و(حسن صحيح غريب) استخدمه (321) مرة. و(صحيح) استخدمه (108) مرات. و(صحيح غريب) استخدمه (18) مرة. و(حسن) استخدمه (312) مرة. و(حسن غريب) استخدمه (557) مرة. و(حديث لا نعرفه إلا من حديث فلان) استخدمه (209) مرات. و(غريب) استخدمه (362) مرة.

عناية العلماء بجامع الترمذي:

قال في تحفة الأحوذي: "اعلم أن لجامع الترمذي شروحاً وتعليقات ومختصرات وعليه مستخرجات".

وقد اعتنى به العلماء رواية وإسماعاً ونسخاً، كما عنوا باختلاف نسخه منذ وقت مبكر، أما رجاله فقد اعتنى بهم ضمن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.

ومن أهم شروحه:

1- عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي المالكي.

2- شرح ابن سيد الناس ولم يتمه، وأكمله الحافظ العراقي المتوفى سنة (806 هـ) إلا أنه لم يتمَّه أيضاً، فأتمه ابنه أبو زرعة المتوفى سنة (826 هـ) .

3- شرح الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد المعروف بابن رجب الحنبلي (ت 795 هـ) .

4- تحفة الأحوذي لعبد الرحمن المبار كفوري وغير ذلك من الشروح.

المحاضرة الثالثة عشرة
منهج الإمام ابن ماجه في السنن

عناصر المحاضرة:

*التعريف بالإمام ابن ماجه

*التعريف بالسنن

التعريف بابن ماجه

اسمه ، ونسبه ، ومولده

هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القَزْوِينِيُّ، وُلد بقزوين سنة تسعٍ ومائتين من الهجرة.

نشأة ابن ماجه ورحلاته العلمية

نشأ ابن ماجه في جو علمي، ومن ثَمَّ شبَّ محبًّا للعلم الشرعي عمومًا، وعلم الحديث خصوصًا؛ فحفظ القرآن الكريم، وتردد على حلقات المحدثين التي امتلأت بها مساجد قزوين، حتى حصَّل قدرًا كبيرًا من الحديث.

وقد هاجر سنة ثلاثين ومائتين من الهجرة في طلب الحديث ومشافهة الشيوخ والتلقي عليهم، فرحل إلى خراسان، والبصرة والكوفة، وبغداد ودمشق، ومكة والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار، متعرفًا على العديد من مدارس الحديث النبوي الشريف؛ إذ أتاحت له هذه الفرصة أن يلتقي بعدد من الشيوخ في كل قطر، وفي كل بلد ارتحل إليها.

شيوخ الإمام ابن ماجه
نظرا لكثرة أسفاره ورحلاته فكان له شيوخ في كل قطر وكل مصر ذهب إليه، فكان من شيوخه :

1-علي بن محمد الطنافسي .
2-جبارة بن المغلس .
3-مصعب بن الزبيري.
4-سويد بن سعيد.
5-عبدالله بن معاوية الجمحي.
6-محمد بن رمح.
7-إبراهيم بن المنذر الخزامي.
8-محمد بن عبد الله بن نمير.
9-أبو بكر بن أبي شيبة.
10-هشام بن عمار.
11-عثمان بن أبي شيبة .

تلاميذ الإمام ابن ماجه
لم يكن ليقتصر النشاط العلمي لابن ماجة على التأليف فقط، بل تعداه إلى التعليم وإلقاء المحاضرات والدروس, وكان أشهر من روى عنه وتتلمذ على يده:

1-إبراهيم بن دينار الحوشبي الهمذاني.
2-أحمد بن إبراهيم القزويني
3- أبو الطيب أحمد بن روح البغدادي الشعراني .
4-إسحاق بن محمد القزويني.
5- جعفر بن إدريس .
7-وسليمان بن يزيد القزويني.
8-أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطان.

ثناء العلماء على الإمام ابن ماجه :
قال أبو يعلى الخليلي : ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ قال :وكان عارفاً بهذا الشأن
وقال الحافظ المزي : الحافظ صاحب كتاب السنن ذو التصانيف النافعة والرحلة الواسعة .
وقال الحافظ الذهبي : محمد بن يزيد الحافظ الكبير الحجة المفسر ابن ماجه القزويني مصنف السنن والتاريخ والتفسير وحافظ قزوين في عصره .
وقال : قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم .
وقال الحافظ ابن حجر : أحد الأئمة حافظ صنف السنن والتفسير والتاريخ.

مؤلفاته :
لابن ماجه ـ رحمه الله تعالى ـ مؤلفات نافعة ، منها :
1 ـ " السنن"
2 ـ " التفسير"
3 ـ " التاريخ" .
قال ابن كثير : ولابن ماجه تفسير حافل ، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره.

وفاة الإمام ابن ماجه

بعد عمر حافل بالعطاء في الحديث النبوي الشريف درايةً وروايةً، دارسًا ومدرسًا ومؤلفًا، تُوفِّي ابن ماجه (رحمه الله) سنة ثلاثٍ وسبعين ومائتين (273) من الهجرة.

التعريف بسنن ابن ماجه

اسم الكتاب:

اشتهر بين الناس باسم السنن منسوباً إلى صاحبه: سنن ابن ماجه.

منزلته بين سائر الكتب الستة :
أول من أضافه إلى الخمسة مكملاً به الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت 507هـ) في كتابه " أطراف الكتب الستة" ، وكذا في "شروط الأئمة الستة" له ، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتابه" الكمال في أسماء الرجال" .
قال ابن طاهر : ولعمري من نظر فيه علم منزلة الرجل : من حسن الترتيب ، وغزارة العلم ، وقلة الأحاديث ، وترك التكرار .

وقال أيضاً : وسنن ابن ماجه وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء فإن له بالري وما والاها من " ديار الجبل" شأن عظيم عليه اعتمادهم وله عندهم طرق كثيرة .
وقال الحافظ ابن كثير : ابن ماجه القزويني صاحب السنن .. وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع .

لم يختلف منهج الإمام القزويني محمد بن يزيد بن ماجه كثيرا عن مناهج أصحاب السنن؛ ولذا صار كتابه "سنن ابن ماجه" مكمِّلا لما عُرِف بالكتب الستة، حيث سار فيه على منوال مقارب للأئمة الثلاثة (الترمذي والنسائي وأبي داود)، وذلك من حيث الترتيب والتبويب والصناعة الحديثية، إلا أنه دونها في الصحة، لكونه أخرج لبعض الضعفاء والمجهولين، وتفرّد بأحاديث يشوبها نوعٌ من أنواع الضعف، وقد اعتبره أغلب المحدثين سادس الكتب الستة لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وهذه إطلالة سريعة نسلط فيها الضوء على منهجه في السنن .

عدد أحاديثه :

قال محقق الكتاب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : جملة أحاديث سنن ابن ماجة (4341) حديثًا ، من هذه الأحاديث (3002) حديثًا أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم ، وباقي الأحاديث وعددها (1339) هي الزوائد على ما جاء في الكتب الخمسة ، وهي كالتالي :

1- أحاديث رجالها ثقات صحيحة الإسناد (428) حديثًا .
2- أحاديث حسنة الإسناد (199) حديثًا .
3- أحاديث ضعيفة الإسناد (613) حديثًا .
4- أحاديث واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة (99) حديثًا .

منهج الإمام ابن ماجه المتعلق بالأسانيد

أولا: عدم ذكر شروطه في أسانيد سننه:

لم يتعرض الإمام ابن ماجه لذكر شرطه في الأسانيد التي أوردها في سننه، وكذا لم يكتب مقدمة يوضِّح فيها منهجه، قال ابن الملقن: "وأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني فلا أعلم له شرطا، وهو أكثر السنن الأربعة ضعفا.."، لكن الإمام أبا زرعة الرازي قال في وصف السنن: "طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه، فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء..".

ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- التعليق على الأحاديث: لم يذكر الإمام ابن ماجه حكمه أو تعليقه على الأحاديث التي أوردها في سننه إلا فيما ندر، ومن ذلك قوله بعد حديث وقت صلاة المغرب:
"سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكرٍ الأعين إلى العوّام بن عبادٍ العوّام، فأخرج إلينا أصل أبيه، فإذا الحديث فيه".

2- ذكر العلل وتوضيحها: بيّن الإمام ابن ماجه بعض الأحاديث المعلولة التي أوردها، ومن ذلك ما فعله بعد إيراده لحديث النهي عن الوضوء بفضل المرأة والنهي عن الاغتسال بفضلها، قال: "الصحيح هو الأول، والثاني وهمٌ"، ولكن هذا التوضيح كان في مرات يسيرة، ثم تولّى بيان ذلك وإيضاحه من جاء بعده ممن شرح كتابه كالدُّميري في الديباجة، أو من جرّد زوائده على الكتب الخمسة كالبوصيري في مصباح الزجاجة.

ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

قسّم الإمام ابن ماجه كتابه إلى سبعة وثلاثين كتاباً عدا المقدمة، وبلغ عدد أبوابه ألفاً وخمسمائة وخمسة عشر باباً، وأما عدد الأحاديث فبلغ أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، وكان ترتيب أحاديثه وفق ما يلي:

1- ترتيب الأبواب: بدأ الإمام ابن ماجه كتابه بأحاديث أصول الدين، ثم سار على الترتيب الفقهي المعروف، لكون أغلب الأحاديث التي أوردها تشتمل على الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسنن، وكان ترتيبه غاية في الدقة والإحكام.

2- ترتيب الأحاديث في الباب: لم يعتمد الإمام ابن ماجه ترتيبا معينا لأحاديث الباب، بل تنوّع ترتيبه بين تقديم الإسناد العالي وتأخير الإسناد النازل والعكس، وكذا تقديم الصحيح على المعلول والعكس.

رابعا: منهجه في الآثار الموقوفة:

أخلى الإمام ابن ماجه كتابه من الآثار الموقوفة إلا فيما ندر، ولم يتعرّض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، الذي استنبطوه من السنن بوجه من وجوه الاستنباط، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار، وإنما هو منهج التزمه وسار عليه.

خامسا: منهجه في تكرار الحديث:

سلك الإمام ابن ماجه طريق الاختصار، ولم يسلك طريق التكرار في شيء من أحاديث كتابه، بل سرد الأحاديث باختصار من غير تكرار، وجمع طرق الحديث في موضع واحد دون أن يكرره في موضع آخر.

سادسا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة ومنهم الإمام ابن ماجه إلى

اتباع طرق للاختصار، منها:

1- جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليّ بن محمد، قالا: حدثنا وكيع.." الحديث.

2- جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام ابن ماجه في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "حدثنا أبو حاتم، حدثنا الأنصاري، حدثنا حميدٌ نحوه"، وقال أيضا بعد أحد الأحاديث: "قال أبو الحسن بن سلمة: أنبأنا الدَّبريّ، عن عبد الرزاق نحوه".

منهج الإمام ابن ماجه المتعلق بالمتون

أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام ابن ماجه نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- الاستفهام، مثل: "بابٌ الرجل يستيقظ من منامه هل يُدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب افتتاح الصلاة".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب الإشارة في التشهد".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب من بنى لله مسجداً".

2- التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب الجهر بآمين"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (إذا أمّن القارئ فأمّنوا، فإن الملائكة تُؤمّن، فمن وافق تأمينُه تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه)، فالترجمة هنا أعمُّ، لأن فيها ذكر الجهر بالتأمين، وليس في الحديث إلا ذكر التأمين مطلقا دون تقييد بجهر أو إسرار.

- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب إفراد الإقامة"، ثم أخرج حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة"، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر الإقامة دون الأذان، والحديث فيه ذكر الأذان والإقامة، فهو أعمّ.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد وإيضاح المُشكل:

كان الإمام ابن ماجه يعتني بالألفاظ الغريبة أحيانا، ولا يلتفت إليها أحيانا أخرى، ومن أمثلة ذلك:

1- غريب الحديث: شرح الإمام ابن ماجه بعض الألفاظ الغريبة وأوضحها، ومن ذلك قوله بعد أن أورد الحديث: "انتقاص الماء: يعني الاستنجاء".

2- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام ابن ماجه يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرّح بالنسخ تصريحا.

3- إيضاح المشكل: كان الإمام ابن ماجه يحلُّ ما يمكن أن يُشكِل من المعاني، ومن ذلك ما فعله بعد حديث عائشة رضي الله عنها في المرأة ترى ما يُريبها بعد الطهر، قال صلى الله عليه وسلم: (إنما هو عرقٌ أو عروقٌ)، قال: "قال محمد بن يحيى: تريد بعد الطُّهر بعد الغُسل".

من شروح سنن ابن ماجة :

(1) الديباجة بشرح سنن ابن ماجة ، للشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميرى الشافعي المتوفى سنة (808هـ) ، وجاء هذا الشرح في خمس مجلدات ، لكنه مات قبل تحريره .

(2) مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة (911هـ) ، وقد شرح قطعة منه في خمس مجلدات .

(3) ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة ، للعلامة ابن الملقن الشافعي ، شرح فيه زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة ، وقد ضبط فيه مشكله من الأسماء والكنى وما يحتاج إليه من الغرائب وجاء شرحه في ثمان مجلدات .

(4) شرح سنن ابن ماجه للحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج بن عبد الله الحنفي التركي المصري المتوفى سنة (762هـ) ، لكنه لم يتمه .

المحاضرة الرابعة عشرة

تدوين الحديث النبوي في القرن الرابع حتى نهاية القرن التاسع الهجري

عناصر المحاضرة

- التدوين في القرنين الرابع والخامس
- اتجاه تدوين السُّنَّة بعد القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع.

التدوين في القرنين الرابع والخامس

سبق القول بأن القرن الثالث الهجري يُعَدُّ العصر الذهبي لتدوين العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السُّنَّة النبوية خاصة وقد فُصِّل الكلام في ذلك.

وتابع علماء السُّنَّة في القرن الرابع من سبقهم في خدمة السُّنَّة المطهرة وعلومها، فكان منهم من نسج على منوال الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة من ذلك مثلاً:

1- صحيح ابن خزيمة (ت 311 هـ) .

2- صحيح ابن حبان (ت 354 هـ) .

3- صحيح ابن السكن (ت 353 هـ) .

4- مستدرك الحاكم (ت 405 هـ) وغيرها.

ومنهم من نهج منهج أصحاب السنن في الاقتصار على أحاديث السنن والأحكام، مع اشتمالها على الصحيح وغيره، وذلك مثل:

1- منتقى ابن الجارود (ت 307 هـ) .

2- سنن الدارقطني (ت 385 هـ) .

- سنن البيهقي (ت 458 هـ) وهو متأخر وفاةً لكن يمكن عده في القرن الرابع تجوزاً لتقارب كتب السنن، كذلك نجد من اعتنى في هذا القرن بالتأليف في مختلف الحديث ومشكله، كما في كتابي الطحاوي (ت 321 هـ) :

1- شرح معاني الآثار.

2- ومشكل الآثار، وغيرهما.

وذلك تتميماً - وتكميلاً - لما بدأه الإمام الشافعي (ت 204 هـ) في كتابه "اختلاف الحديث"، والحافظ ابن قتيبة (ت 276 هـ) في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وغيرهما مما ألف في ذلك النوع في القرن الثالث.

كما ظهر - ولأول مرة - نوعان من المصنفات في هذا القرن، وهذا يُعَدُّ من التجديد في مجال خدمة السُّنَّة، وهذه ميزة أخرى لأهل السُّنَّة، أنهم في كل عصرٍ يُعمِلون تفكيرهم ويبذلون جهدهم في ابتكار طرق ووسائل جديدة لخدمة سُنَّة المصطفى صلى الله عليه وسلم، فلم يجمدوا كما جمد غيرهم من أهل العلوم الإسلامية الأخرى.

وهذان النوعان من المصنفات هما:

أولاً: كتب المصطلح - علوم الحديث - التي جمعت تلك القواعد التي كانت متفرقة في كتب من سبقهم من علماء القرنين الثاني والثالث مثل: "الرسالة" للشافعي، ومقدمة "صحيح مسلم" وكتابه "التمييز"، وكتب الرجال والعلل، فقيض الله عز وجل من جمعها وسهلها على طلبة العلم.

ويعد المحدث الفاصل لأبى محمد الرامهرمزي (ت 360 هـ) أول مؤلَّف في ذلك، ثم تبعه أبو عبد الله الحاكم (ت 405 هـ) بتأليف كتابه "معرفة علوم الحديث"، ثم استخرج عليه تلميذه أبو نعيم الأصبهاني (ت 430 هـ) ثم تتابع التأليف في المصطلح بعد ذلك.

ثانياً: كتب المستخرجات، المستخرجات جمع مستخرج، والمستخرج هو: أن يأتي المصنِّف إلى كتابٍ كالبخاري أو مسلم مثلاً، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف فيجتمع إسناد المستخرِج - بكسر الراء - مع المؤلف في شيخه أو من فوقه.

وهناك أنواع أخرى من المصنفات في مجال تدوين السُّنَّة في هذا القرن مثل معاجم الطبراني (ت 360 هـ) و "العلل" للدارقطني الذي رتبه على مسانيد الصحابة، وغيرها.

أما في القرن الخامس الهجري، فقد سلك علماء السُّنَّة طرقاً أخرى ومجالات جديدة لتدوين السُّنَّة وحفظها وجمعها، حيث ظهرت في هذا القرن النواة الأولى للموسوعات الحديثة ومن ذلك:

* كتب الجمع بين الصحيحين.

1- الجمع بين الصحيحين للحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى (ت 401 هـ) ، رتَّبه على المسانيد كما ذكر ذلك الحافظ ابن الأثير.

2- الجمع بين الصحيحين لإسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات (ت 414 هـ) .

3- الجمع بين الصحيحين لأبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقانى (ت 5 42 هـ) .

*وكتب الجمع بين الكتب الستة وغير ذلك.

1- التجريد للصحاح والسنن - الصحيحان والموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي - للحافظ أبي الحسن رزين بن معاوية السرقسطي (ت 535 هـ) .

2- الجمع بين الكتب الستة - الصحيحان والموطأ والسنن ما عدا ابن ماجه - لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت 581 هـ)

3- جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لمجد الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت 606 هـ) .

اتجاه تدوين السُّنَّة بعد القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع.

وقد سلك العلماء بعد هذا القرن الخامس الهجري - في مجال خدمة السُّنَّة المطهرة وعلومها - مسالك شتى في مصنفاتهم ويبرز ذلك من خلال الأعمال التالية:-

1- العناية التامة بكتب السلف، رواية ودراسة وشرحاً وترجمة لرجالها.

2- العناية بعلوم الحديث تأليفاً وترتيباً وتهذيباً، وفي هذا القرن كثرت كتب المصطلح المرتبة المهذبة شرحاً ونظماً.

3- الابتكار في التصنيف والعناية بالترتيب، حيث ظهرت أنواع جديدة من المصنفات منها:

أ- إعادة ترتيب كتب السابقين سواء في المتون أو في الرجال ليسهل الانتفاع بها.

ب- كتب اعتنت بجمع أحاديث موضوعات معينة محدودة مثل:

أولاً:- كتب الموضوعات:

تعريفها: هي الكتب التي تجمع الأحاديث الموضوعة المكذوبة مع بيان وضعها، ومن وضعها غالباً وهي في الغالب مرتبة على الكتب والأبواب.

اعتنى السلف فيما اعتنوا به بيان الأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والنهي عن روايتها وكشف أحوال الكذابين، والتحذير من الاستماع إليهم، أو الرواية عنهم، لكن هذا كله كان فيما قبل القرن الخامس منثوراً ومفرقاً في كتب الرجال والعلل وغيرها

ثانياً: كتب الأحكام:

تعريفها: هى في اصطلاح المحدثين: الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفوا هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه.

وهي كثيرة ومن أشهرها ما يلي:

1- الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى المعروف بابن الخراط (ت 581 هـ) ، وتقع في ست مجلدات.

2- الأحكام الوسطى لعبد الحق الأشبيلي - أيضاً - وتقع في مجلدين، ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته.

وقد وضع عليه الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن القطان (ت 628 هـ) كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام".

3- الأحكام الصغرى له أيضاً ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد، تقع في مجلد واحد، وعليها شرح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق (ت 781 هـ) .

ج- كتب اعتنت بخدمة كتب أخرى أو حوت موضوعات عامة وشاملة مثل: كتب التخريج، وكتب الزوائد وغيرها.

أولاً: كتب التخريج

التخريج: هو إخراج المحدِّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه ونحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين.

ويطلق التخريج ويراد به الدلالة على مصادر الحديث الأصلية التي أخرجته، وعزوه إليها، ثم بيان مرتبته من الصحة أو الضعف.

ولا يشك أحد في فائدة التخريج، إذ لا يسوغ لطالب العلم ولا سيما المتخصص في الحديث أن يروي حديثاً إلا بعد معرفة من أخرجه من الأئمة، ومرتبته من الصحة أو عدمها.

من أشهر كتب التخريج:

1- تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب تصنيف محمد بن عبد الهادي (ت 744 هـ) لم يطبع فيما أعلم.

2- نصب الراية لأحاديث الهداية للمرغيناني تأليف عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت 762 هـ) مطبوع.

3- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرفاعي تصنيف سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت 804 هـ) يحقق رسائل جامعية في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.

ثانياً: كتب الزوائد

تعريفها: هي الكتب أو المصنفات التي تُعنى بجمع زوائد كتب معينة كالمسانيد والمعاجم على كتب مخصوصة من أمهات كتب الحديث كالكتب الستة ومسند أحمد وصحيح ابن حبان وغيرهما.

من أهم كتب الزوائد :

1- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ت 807 هـ) .

جمع فيه زوائد ستة كتب - هى مسند أحمد والبزار وأبي يعلى ومعاجم الطبراني الثلاثة - على الكتب الستة المعروفة.

2- زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، تأليف الحافظ ابن حجر.

3- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه على الخمسة، للبوصيري .